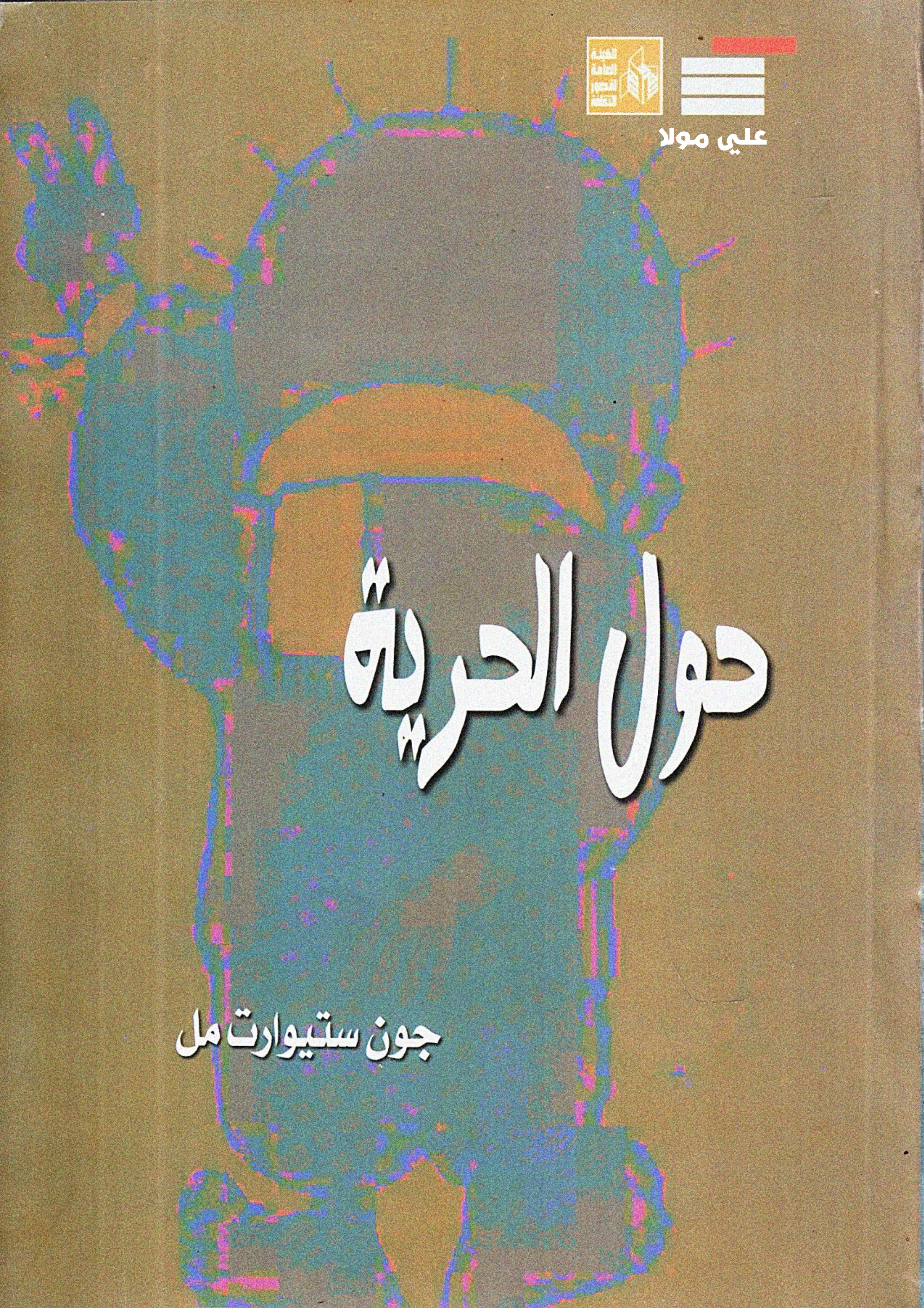


علي مولا

حول الحرية

جون ستيوارت مل



حول الحرية

تأليف
جون ستيوارت مِل

وزارة الثقافة



وزارة الثقافة



الهيئة العامة لقصور الثقافة

- حول الحرية
- تأليف: جون ستيوارت مِل
- تصميم الغلاف:

د.خالد سرور

طبعة هيئة قصور
الثقافة ٢٠١٢
الهيئة العامة لقصور الثقافة

- رقم الإيداع: ٢١٨١/ ٢٠١٣
- الترقيم الدولى: 978-977-718-183-9

التجهيزات والطباعة:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

حول الحرية



الفصل الاول

لايتناول موضوع هذه الرسالة ما يسمى بحرية الارادة التى تتعارض وما يسمى خطأ بمبدأ الضرورة الفلسفية ، ولكنه يتناول الحرية المدنية أو الاجتماعية ، ويبحث فى طبيعة السلطة التى يجوز للمجتمع شرعا أن يمارسها فى حق الفرد ، وحدود هذه السلطة ، وهذه مسألة قلما تعرض لها الكتاب أو تناولوها بالدراسة بوجه عام .

بيد أنها تؤثر تأثيرا عميقا فى المشاكل العملية لهذا العصر بوجودها الكامن ، ومن المحتمل أن تصبح عما قريب من أهم المسائل وأكثرها حيوية . وليست هذه المسألة بالشىء الجديد ، بل انها ترجع الى الماضى البعيد حتى لقد انقسم الناس بشأنها منذ زمن قديم ، غير أن الأمم المتمدينة التى حققت بعض التقدم أتاحت لهذه المسألة أن تعرض نفسها فى ظل ظروف جديدة تحتم علينا أن تتناولها على أساس جوهرى مخالف لما مضى .

وان الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة هو أوضح المعالم المأثورة عن التاريخ ، لاسيما تاريخ اليونان وروما وانجلترا .

غير أن هذا الصراع كان يدور فى الماضى بين الرعيـة أو بعض طبقاتها ، وبين الحكومة . وكان معنى الحرية حينذاك حماية الأفراد من طغيان الحكام السياسيين أو استبدادهم. وكان الحكام يعتبرون خصوم الرعية حتما وبحكم الضرورة (فيما عدا بعض الحكومات الجمهورية فى بلاد اليونان) . وكانت الحكومة تنحصر فى فرد أو طائفة أو قبيلة ، وكلهم يستمد سلطانه من طريق الوراثة أو الفتح ، لا من مشيئة الشعب الذى يحكمونه بأى حال من الأحوال. وكان الناس ـ مهما اتخذوا من التدابير لاتقاء تعسف الحكام فى مباشرتهم لسلطاتهم ـ لا يجرءون ، بل لعلهم كانوا لا يرغبون فى أن ينازعوهم زمام السيادة.

وكانت سلطة الحكام تعتبر أمرا ضروريا ، ولو أنها ضرورة محفوفة بالمخاطر . فهى بمثابة سلاح فى يد الحاكم قد يستخدمه ضد رعيته كما يستخدمه ضد أعدائه فى الخارج . وكان مثل الرعية ـ من قوى وضعيف ـ مثل قطيع من الغنم تهدده جماعة غفيرة من الذئاب ، فلا سبيل لحمايته من عدوانها الا بالالتجاء الى أشدها بأسا وأصعبها مراسا ، حتى يخضع الباقين لسلطانه. ولكن لما كان ملك الذئاب لا يقل عن سائر فصيلته ميلا الى افتراس القطيع كان لابد على الرعية أن تقف دائما موقف المدافع خشية أنيابه ومخالبه . ولهذا كان الهدف الذى

يسعى اليه الوطنيون هو تقييد سلطة الحاكم على المحكومين ، وكان هذا التقييد هو ما يعنونه بالحرية • واتبعوا فى تحقيق هذا الأمر سبيلين أولهما : ان يحققوا الاعتراف ببعض الحصانات التى تسمى الحريات أو الحقوق السياسية التى يعتبر اعتداء الحاكم عليها اخلالا بواجباته ، وهو ان اعتدى عليها يجوز للشعب مقاومته بصفة خاصة ، أو أن يثور عليه بصفة عامة •

أما السبيل الآخر الذى يعتبر بوجه عام أحدث عهدا من سابقه فهو اقامة حدود دستورية تجعل موافقة الأمة أو بعض الهيئات المفروض فيها تمثيل الأمة شرطا ضروريا لمباركة أهم أعمال السلطة الحاكمة •

ولقد أجبرت السلطة الحاكمة فى معظم البلاد الأوربية على تقييد سلطانها ، أو على أن تخضع سلطانها للقيود التى جاءت بالفقرة الأولى ، غير أن السبيل الآخر لم يصادف مثل هذا الحظ من النجاح ، فأصبح السعى الى تحقيقه أو العمل على توسيع نطاقه — اذا تم توافره — الغاية الكبرى لعشاق الحرية فى كل مكان • وطالما كان البشر قانعين بتسليط أحد أعدائهم على العدو الآخر ، وراضين بأن يعيشوا فى ظل حاكم يسوسهم بشرط أن تكون هناك ضمانات كافية تقيهم شر طغيانه ، فانهم لن يطمحوا الى تحقيق آمال أبعد من هذه الغاية •

ومع ذلك فقد جاءت فترة فى تطور شئون البشر انقطع فيها

الناس عن التفكير فى أنه من الضرورى بالطبيعة أن يكـــون حكامهم أصحاب سلطة مستقلة تتعارض مع مصالح المحكومين واتضح أنه من الأفضل أن يكون حكام الأمة على اختــلافهم أما أن يكونوا وكلاء أو مفوضين عنها يجوز للامة عزلهم اذا شاءت ذلك .

وتراءى للنـــاس أن هذه الطريقة هى الوسيلة الوحيدة التى تضمن لهم على الوجه الأتم عدم اساءة الحكومة اســتخدام سلطاتها لمحاربة مصالح المحكومين ، وأصبــح هذا الاتجـــاه الجديد فى تفويض السلطة الى حكام ينتخبون لأجل مسمى ، أصبح تدريجيا الهدف الأسمى الذى تسعى الى تحقيقه الأحزاب الوطنية أينما قامت ، وحلت هذه المساعى الىحد كبير محل الجهود التى كانت تبذل فيما مضى لتقييد سلطة الحكام .

وبينما كان الصراع يدور لحصر الســلطة فى يد الأمة وتخويلها الحق فى انتخاب الحكام من حين الى آخر ، بدأ بعض الناس يظنون أنه علقت أهمية كبيرة على تقييد السلطة نفسها

وتراءى لهم أن هذا الأمر لامعنى له الاعندما تكون السلطة فى أيدى حكام لاتتفق مصالحهم ومصالح الشعب فى العادة . وبما أن الغاية التى تستهدفها الشعوب هى توحيد الحاكم والأمة توحيدا يجعل مصلحة الحاكم وارادته هى مصلحــة الشــعب وارادته ، وليس هناك ضرورة لحماية الأمة من ارادتها، ولاخوف

من أن يطغى الشعب بنفسه على نفسه ، فطالما كان الحكام مسئولين أمام الأمة عن تصرفاتهم يجوز لها عزلهم متى شاءت ، ففى مقدورها أن توكل اليهم سلطة تملى هى عليهم كيفية استخدامها . وما سلطة الحاكم الا سلطة الأمة مجتمعة بطريقة يسهل على الحاكم مباشرتها . وهذا الرأى — أو ربما كان الأحرى بنا أن نقول : هذا الشعور — كان شائعا طيلة الجيل السابق بين الأحزاب الأوربية الحرة ، ولا يزال سائدا فى أنحاء القارة . أما هؤلاء المفكرون الذين يرون ضرورة تقييد سلطة الحكومة — ما لم تكن الحكومة من ذلك النوع الذى هو فى رأيهم غير جدير بالبقاء — فعددهم قليل بين جمهور المفكرين السياسيين فى القارة الأوربية .

ولو أن الأحوال التى ساعدت على بث هذا الشعور بيننا — نحن الانجليز — استمرت حتى الآن ولم يطرأ عليها شىء من التغير لانتشر بيننا نفس هذا المذهب الذى يسود القارة الأوربية .

غير أن النجاح يكشف عن الأخطاء والعيوب التى قد يخفيها الفشل عن الأنظار ، وهذا أمر يصدق على النظريات الفلسفية والمذاهب السياسية كما يصدق على تصرفات الانسان . وربما يراود أحلام الناس ، أو مجرد شىء يسرده التاريخ . ولم يؤد الى زعزعة هذا الرأى أو أية قلاقل وقتية كتلك التى صاحبت

الثورة الفرنسية وكان أسوأها تلك الأعمال التى تقوم بها فئة غاصبة ، أو التى لاتؤول بأى حال الى العمل الدائم الذى تقوم به المؤسسات الشعبية ، ولكن ترجع الى ثورة فجائية عارمة ضد استبداد الأنظمة الملكية أو الارستقراطية .

غير انه بمرور الأيام نشأت جمهورية ديموقراطية إمتد سلطانها ليشغل جزءا كبيرا من العالم ، وأصبح لها أهميتها كعنصر قوى بارز فى مجموعة الأمم ، كما أصبحت الحكومة المسئولة المنتخبة موضع الملاحظة والانتقاد اللذين يقفان بالمرصاد لكل حقيقة كبيرة تخرج الى الوجود . وظهر حينئذ أن «الحكم الذاتى» و «سلطة الشعب على نفسه» وأمثالهما من الأقوال لا تعبر تعبيرا صادقا عن حقيقة الحال . فان الذين يباشرون السلطة ليسوا على الدوام فى اتفاق مع الخاضعين لهذه السلطة وأن « الحكم الذاتى » الذى طالما تحدثوا عنه ، ليس حكم الفرد لنفسه بنفسه ، بل حكم الفرد بمشيئة المجموع ، واتضح زيادة على ذلك أن ارادة الشعب هى فى الحقيقة ارادة القسم الأكثر عددا ، أو الأعظم نشاطا من سائر أقسام الشعب ، أى انها ارادة الغالبية ، أو ارادة أولئك الذين يوفقون فى اقامة أنفسهم مقام الغالبية .

وقد يريد الشعب ــ نتيجة لذلك ــ أن يضطهد قسما منه، لذلك وجب أن تتخذ الاحتياطات الكفيلة لدرء هذا الخطر ، كما

تتخذ الاحتياطات ضد أية أخطار تنجم عن سوء استخدام السلطة وعلى ذلك لا يفقد أمر تقييد سلطة الحكومة على الأفراد شيئاً من أهميته ، وان كان القابضون على زمام السلطة مسئـولين دائما أمام الشعب ، أو بالأحرى أمام أقوى حزب من الأمة ، وقد صادف هذا الرأى أهواء المفكرين ، كما صادف استحسانا من تلك الطبقات الهامة فى المجتمع الأوربى التى تتعارض مصالحها الحقيقية أو المزعومة مع انتشار الديموقراطية ، ومن ثم لم يجد هذا الرأى أية صعوبة فى أن ينفذ الى الأذهان ، وأصبح «طغيان الغالبية أو استبدادها» فى المجالات السياسية بوجه عام من بين الشرور التى يجب على المجتمع أن يتخذ الحيطة لدفعها .

وكان الناس فى أول الأمر ــ وهذا شأن عامة الشعب حتى الآن ــ يعتقدون أن طغيان الغالبية ــ كصنوف الطغيـان الأخرى ــ يصدر عن أعمال السلطات العامة ، وينظرون اليـه فى خوف وهيبة ، غير أن المفكرين منهم لاحظوا أنه عندما يكون المجتمع نفسه هو صاحب الطغيان ــ أى عندما يكون المجتمع بأسره يطغى على الأفراد الذين يؤلفونه ــ فان وسائل طغيانه لا تقتصر على الأفعال التى يأتى بها عن طريق الرسميين السياسيين فان المجتمع يمكنه أن ينفذ أوامره فعلا بنفسه ، فاذا هو أصدر أوامر خاطئة بدلا من أن يصدر أوامر صائبة ، أو أصدر أوامر أيا كانت فى مسائل كان الواجب ألا يتعرض لها على الاطلاق ،

فانه يمارس بذلك ضربا من الطغيان الاجتماعى أكثر عنفا من كثير من ضروب الاضطهاد السياسى ، اذ الواقع أن هذه الأوامر ــ مع أنها لم تعزز فى العادة بعقوبات صارمة ــ فانها لا تدع المجال لتلافيها ، وتتدخل الى حد كبير فى تفصيـــلات الحياة ودقائقها ، بحيث تستعبد الروح نفسها ، وعلى ذلك لا تكفى حماية الفرد من طغيان الحاكم ، بل تجب حمايتــه أيضــا من طغيان الشعور السائد والرأى العام ، ومن ميل المجتمع الى أن يفرض ــ بوسائل أخرى غير العقوبات المدنية ــ أفكاره وعاداته بوضعها قواعد عامة للسلوك على الذين يخــرجون عليــه ، فيعوق المجتمع بذلك نمو الشخصية الفردية التى لا تتفق مــع أساليبه فى الحياة ، بل يحاول اذا أمكنه أن يمنع تكوينها ، ويجبر جميع الأشخاص على أن يشــكلوا أنفسهم وفقا لمثله ومبــادئه فهناك حد فاصل لتدخل الرأى العام تدخلا مشروعا فى استقلال الفرد ، وتعيين هذا الحد وصيانته من اعتداء الرأى العام عليــه أمر ضرورى لصلاح شئون الناس بقدر ضرورة حمايتهم من الاستبداد السياسى .

غير أنه اذا كانت هذه القضية لا تقبل الجدل بوجه عام ، فانها من حيث التفاصيل تعد موضوعا يدور حوله النقاش فيثار الجدل حول الاهتداء الى ذلك الحد الفاصل ، والى طريقــة التوفيق بين استقلال الفرد وسلطة المجتمع .

ومن المعروف أن كل ما يجعل للحيــاة قيمة فى نظر الفرد يقوم على مدى ما يفرض من قيود على أعمال الآخرين • فيجب اذن أن تفرض بعض قواعد السلوك على الناس فرضا اما بسطوة القانون ، أو بقوة الرأى العام فى كثير من الأمور التى لا يصح أن يتدخل فيها القانون • وتعيين هــذه القــواعد هو المشكلة الكبرى فى شئون البشر ، غير اننا اذا أغضينا عن بعض الحالات الواضحة ، وجدنا أنها من المشاكل التى لم يحقق الناس أى تقدم فى حلها ، فلن نجد جيلين بل أمتين قد وصلا الى حل لها عــلى وجه واحد ، حتى لقد تفاوتت النتائج فى هذا الشأن تفــاوتا كبيرا ، بيد أننا لانجد شعبا فى أى جيل بعينه ، أو أمة بعينها ، يتوهم أن فى هذه المسألة أدنى صعوبة ، كأنما هى من الموضوعات التى أجمعت عليها الآراء فى كل زمان ومكان • فان القواعــد التى تنشأ بين هذه الشعوب تبدو لها صحيحة واضحة فيهــا ما يبرر اتباعها • وليس هذا الوهم العام الا مثالا واحدا مــن الأمثلة الكثيرة التى تدل على سلطان العادة ونفوذها الساحــر

وما العادة ــ كقول المثل السائر ــ الا طبيعة ثابتة يتوهمها الناس دائما أنها الطبيعة الأولى •

ومما قوى نفوذ العادة فى منع الناس من التشكك فى قواعد السلوك التى يفرضها بعضهم على بعض ، اعتقادهم أن هــذه

القواعد ليست مما ينبغى اثباته لغيرهم أو لأنفسهم بالدليل والبرهان .

وجرى الناس على الاعتقاد بأن هذه مسألة من المسائل التى تكون عواطفهم أصدق من عقولهم فى بحثها ، وأيدهم فى اعتقادهم هذا جماعة ممن يدعون أنهم فلاسفة ، فلم تعد هناك ضرورة لتحكيم العقل فيها ، وأصبح المذهب العملى الذى تقوم عليه آراء الناس بشأن تنظيم قواعد السلوك هو شعور كل فرد منهم بأنه يجب على سائر الناس أن يتصرفوا وفقا لهواه ، ووفقا لأهواء أولئك الذين يشاركونه تفكيره . والواقع أنه لا يوجد من يعترف بأن رائده فى الحكم هواه أو مشيئته ، غير أنه اذا أبدى رأيا — فى مسألة تتعلق بالسلوك — لا يؤيده فيه العقل أو المنطق فلا شك أنه يعبر عن مشيئته الخاصة ، اما اذا أيدت هذا الرأى بعض الأدلة التى لم تكن غير تعبير عن مشيئة بعض أناس آخرين ، فان الأمر لا يختلف عن صفته الأولى ، فالرأى هنا ينبثق عن هوى عدة أشخاص بدلا من أن يكون هوى شخص واحد . ولكن الفرد من عامة الناس يرى أن هواه اذا عززته أهواء الآخرين كان سببا كافيا مقبولا ، بل كان السبب الوحيد لتبرير آرائه فى مسائل الأخلاق والذوق واللياقة بوجه عام ما لم يرد عنها نص صريح فى عقيدته الدينية ، بل ان هواه قد يصبح دليله الأكبر فى تأويل نصوص عقيدته .

لذلك تجد آراء الناس فى الأمور التى تستحق الثناء ، أو تتعرض للانتقاد ، متأثرة بجميع العوامل المتعددة التى تؤثر فى رغباتهم فيما يتعلق بسلوك الآخرين ، والتى لاتقل فى عددها عن تلك العوامل التى تشكل رغباتهم بشأن أى موضوع آخر . فأحيانا يكون أساس هذا الميل العقل والتبصر ، وأحيانا تكون الخرافات والأوهام ، وتارة تكون العواطف الموافقة لمصلحة المجتمع ، وتارة أخرى تكون العواطف المناقضة لهذه المصلحة، كالحسد ، والبغضاء ، والكبرياء ، والازدراء ، ولكنه فى أغلب الأحيان ينحصر فى رغباتهم ومخاوفهم ، أو بالأحرى فى مصلحتهم الذاتية مشروعة كانت أو غير مشروعة ، فحينما توجد طبقة بارزة فى المجتمع نجد أن جزءا كبيرا من أخلاق البلاد ينبثق من مصالحها الطبقية الخاصة ، ومستمدا من شعورها بسموها وسيادتها .

واذا تأملنا المبادىء الأخلاقية التى كانت سائدة بين الاسبرطيين والهيلونيين وبين السادة والعبيد ، وبين الأمراء والرعية ، وبين النبلاء والعامة ، وبين الرجال والنساء ، وجدنا أن معظمها انبثق من هذه المصالح والمشاعر الطبقية ، وأن الأحاسيس التى تنجت عن ذلك تؤثر بدورها على المشاعر الاخلاقية عند أعضاء هذه الطبقة البارزة فى علاقاتهم بعضهم ببعض .

بينما نجد من ناحية أخرى أن المشاعر الاخلاقية عند الطبقة التى كانت تتمتع بمكانة عظيمة فيما مضى ، ثم فقدت

تلك المكانة ، أو لم تصادف مكانتها هوى عند عامة الناس ـ نجد أن مشاعرها الأخلاقية تحمل فى غالب الأحيان طابع البغض الثائر لتلك المكانة أو السيادة ، وهناك عامل آخر له أثر كبير فى تحديد قواعد السلوك ، سواء فى اتباعها أو تجنبها ، تلك القواعد التى ما زال يفرضها الناس بعضهم على بعض بحكم القانون أو الرأى العام • ذلك هو خضوع البشر لأهواء أربابهم أو ساداتهم المؤقتين واقلاعهم عن مواطن بغضهم •

وهذا الخضوع ـ وان كان فى جوهره مظهرا من مظاهر الانانية ـ فليس ضربا من النفاق ، بل هو مصدر لمشاعر الكراهية الحقيقية ، فهو الذى دفع الناس الى احراق السحرة وقتل الملحدين •

بيد أن الأمر لم يكن مقصورا على هذه العوامل الخسيسة، والبواعث الدنيئة ، بل كان للمصالح العامة الظاهرة فى المجتمع تأثير كبير فى توجيه المشاعر الأخلاقية ، وان كانت أقل تأثيرا من حيث ان هذه مسألة منطقية أكثر منها مجرد نتيجة لمشاعر العطف أو البغض التى انبثقت منها ، أما مشاعر العطف أو البغض التى لها علاقة ضئيلة ، أو لاتكاد تكون لها علاقة على الاطلاق بمصالح المجتمع فحينئذ يكون لها أيضا أثرها القوى فى تشكيل هذه الأخلاقيات •

وهكذا كانت مشاعر الحب والبغض فى المجتمع أو فى بعض أقسامه القوية هى العامل الرئيسى الذى يحددعمليا القواعدالتى يجب على الناس مراعاتها بوجه عام ، وذلك بحكم القانون أو الرأى العام ، وقد ظل قادة المجتمع فى الفكر والشعور بوجه عام لا يتعرضون لهذه الحال من حيث المبدأ ، وان كانوا قد يعارضون بعض ما جاء فى تفاصيلها أشد المعارضة ، فهم قد شغلوا أنفسهم بالبحث فى الأمور التى يجب علىالمجتمع تحبيذها أو نبذها ، بدلا من أن يبحثوا فيما اذا كانت الأمور التى يحبذها المجتمع أو ينبذها يجب أن تصير قانونا يحترمه الأفراد، ففضلوا السعى لتغيير عواطف الجمهور فى بعض الأمور الخاصة التى يختلفون معه فيها بدلا من أن يشتركوا فى الدفاع عن الحرية مع الخارجين على العرف السائد ، أما المسألة الوحيدة التى حققت بعض النجاح من حيث المبدأ ، واستمرت على الدوام ، وتبناها بعض الأفراد ، فهى مسألة العقيدة الدينية ، وهى مسألة حافلة بالعظة فى طرق شتى ، كما أنها تعتبر مثالا واضحا على قابلية الشعور العام للوقوع فى الخطأ فيما نسميه بالروح الأخلاقية ، فان الحقد الذىيحمله المتعصب علىالمنكرين لمذهبه لمن أوضح الأدلة على حقيقة هذا الشعور . ولقد كان أول الخارجين على الكنيسة الجامعة بوجه عام لا يقلون عن هذه الكنيسة فى الاعتراف باختلاف الآراء الدينية. ولكن عندما

هدأت ثورة هذا الصراع دون أن يفوزأحد المتنازعين، واضطرت كل كنيسة أو مذهب الى حصر آمالها فى الاحتفاظ بما حققتـه من نجاح ، ورأت الأقليات أن لا سبيل أمامها لتصبح أغلبيـة فاضطرت الى أن تلجأ الى هؤلاءالناس الذين لم‌يتح لها اجتذابهم ليقروا اختلافها من حيث العقيدة

وهكذا نر ىأن هذه الحال وحدها هى التى كانت ميـدانا للصراع الذى تأكدت فيه حقوق الفرد فى المجتمع على أساس رحب من المبادىء العامة ، فأنكر على المجتمع دعواه فى مباشرة سلطته على الذين ينشقون عليه . وكثيرا ما أكد كبار المفكرين الذين يعزى العالم اليهم الفضل فيما ينعم به من حرية العقيدة ... أكدوا أن حرية الضمير حق مقدس ، وينكرون تمـاما دعوى المجتمع أن الانسان مسئول أمام الآخرين عن معتقداته الدينية .

الا أن عدم التسامح أمر طبيعى بالنسبة للانسان فى جميع النواحـ ىالتى تهمه ، حتى أصبحت الحرية الدينية أمرا يصعب تحقيقه عمليا فى أى مكان ما ، الا حيثما يساعد على ذلك عدم المبالاة بالشئون الدينية ، وكراهة المحاولات الفقهية التى تعكر صفو الناس .

ولو تأملنا حالهم فى أشد البلاد تسامحا لوجدنا أن هـذا التسامح مقيد ببعض الحدود ، فقد يبيح بعض الناس الاختلاف

فى مسائل الاشراف على شئون الكنيسة ، غير انهم لا يبيحون الاختلاف فى العقائد ، وبعضهم يجيز التسامح لكل انسان ــ ما عدا البابوى أو الموحد ــ وبعضهم يسوغ التسامح لجميع النــاس ، عدا الذين يؤمنون بدين لا سماوى . وقليــل منهم يشملون بكرمهم جميع الناس ماعدا الذين ينكرون الله والحياة الأخرى ، وحيثما تكون مشاعر الغالبية أصيلة ثائرة تجد أنهــا لم تخمد شيئا من جذوة دعواها فى أن يدين لها الآخرون بالطاعة والولاء .

وقد أحاطت بالتاريخ السياسى فى انجلترا ظروف خاصــة جعلت سطوة القانون أخف وطأة من سطوة الرأى العام بخلاف الوضع السائد فى معظم البلاد الأوربية الأخرى ، فان الناس فى انجلترا يشعرون بنفور شديد من تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية فى سلوك الأفراد ، غير أن هذا الشعور لا ينبع من احترام المجتمع لاستقلال الفرد بل هو ناشىء عن تلك العــادة القديمة التى تجعلنا ننظر الى الحكومة على أنها خصم للامة . فلم تتعلم الغالبية حتى الآن أن تشعر بأن سلطة الحكومة تنبثق عن سلطانها ، وأن رأيها يعبر عن آراء الغالبية فاذا ما تعلمت ذلك وأخذت تشعر به ، فمن المحتمل أن تتعرض حرية الفرد لهجمات الحكومة ، كما تتعرض لهجمات الرأى العام ، غير أن هذا الخطر غير محتمل الوقوع ، لأننا نشعر بنفور كبير ضد

أية محاولة من جانب القانون يقصد بها تقييد حرية الأفـراد فى الأمور التى لم يعتادوا فيها هذا التقييد ، ولن يختلف الأمر كثيرا سواء أكانت الأمور داخلة أم غير داخلة فى النطـاق الشرعى لاختصاص الحكومة ، حتى ان هذا الشعور ــ برغم ما يصادف من اطراء بوجه عام ــ الا أنه يقوم أحيانا عـلى أساس خاطىء ، كما يكون فى بعض الأحيان الأخرى فى موضعه الصائب •

والحقيقة أنه لا يوجد فى هذا الشأن مبدأ مقرر يمكن على ضوئه معرفة صلاحية تدخل الحكومة أو عدم صلاحيته فيمـا يتعرض له الأفراد من المسائل ، فان الناس يقررون ذلك وفقـا لأهوائهم الشخصية ، فبعضهم يميل الى حث الحكومة عـلى التدخل فى شئون الأفراد اذا ما رأوا فى القيام بذلك خيرا يعود على البلاد ، أو شرا يجب العمل على تلافى وقوعه

بينما يفضل الآخرون أن يعانوا كل المساوىء الاجتماعيـة على أن يضيفوا الى اختصاصات سلطة الحكومة حق الاشراف على ناحية جديدة من نواحى النشاط البشرى ، وينحاز الناس الى هذا الفريق أو ذاك عند البحث فى أية مسألة معينة وفقـا للاتجاه العام الذى تنتهجه مشاعرهم ، أو وفقا لدرجة اهتمامهم بالأمر الخاص المراد تدخل الحكومة فيه ، أو وفقا لاعتقادهم بأن الحكومة تستطيع أو لا تستطيع أن تفعل هذا الأمر بالطريقـة

التى يرونها ، غير انهم قلما يفعلون ذلك عملا بمبدأ معين يتمسكون به فى جميع الأحوال ليرشدهم الى ماينبغى على الحكومة أن تتولاه أو تتحاشاه .

ويبدو لنا أن عدم اتباع الناس لقاعدة أو مبدأ معين يترتب عليه أن يتردى الفريقان فى الخطأ فى أغلب الأحيان ، فتارة يؤيد الناس تدخل الحكومة وهم مخطئون ، وتارة يعارضونها وهم على غير صواب .

والغرض من هذه الرسالة تقرير مبدأ فى منتهى البساطة هو تحديد معاملة المجتمع للافراد بطريق الجبر والاكراه تحديدا تاما ، سواء أكانت الوسيلة المتبعة فى ذلك هى القوة المادية المتمثلة فى العقوبات القانونية ، أم الضغط الأدنى المتمثل فى الرأى العام .

ومضمون هذا المبدأ أن الغاية الوحيدة التى تبيح للناس التعرض ـ بصفة فردية أو جماعية ـ لحرية الفرد هى حماية أنفسهم منه ، فان الغاية الوحيدة التى تبرر ممارسة السلطة على أى عضو من أعضاء أى مجتمع متمدين ضد رغبته هى منع الفرد من الاضرار بغيره . أما اذا كانت الغاية من ذلك هى الحيلولة دون تحقيق مصلحته الذاتية أدبية كانت أم مادية ، فان ذلك ليس مبررا كافيا اذ أنه لايجوز مطلقا اجبار الفرد على أداء عمل ما ، أو الامتناع عن عمل ما ، لأنه من الأفضل له أن

يفعل ذلك ، لأن ذلك سيعود عليه بالخير والسعادة ، أو لأن القيام بذلك يعتبر فى نظر الناس هو عين الحكمة أو الصواب .
وقد تكون هذه الأمور أسبابا كافية لمجادلته أو للاحتجاج عليه، أو لاغرائه أو للتوسل اليه ، ولكنها لا يمكن أن تكون مبررا لاجباره أو انزال الشر به اذا هو أصر على رفضه ، وانما يبرر ذلك اذا كان الأمر الذى يراد كف المرء عنه خليقا بجلب الضرر الى غيره ، فالانسان غير مسئول أمام المجتمع عن شىء من تصرفاته الا ما كان منها ذا مساس بالغير . أما التصرفات التى لا تخص غير نفسه ولا تتعلق بأحد غيره فهو ينعم فيها بكامل الحرية والاستقلال ، اذ أن الانسان سلطان على نفسه وعلى جسده وعلى عقله .

وقد يكون من غير الضرورى أن نقول : ان هذا المبدأ انما يراد تطبيقه على البالغين الراشدين من بنى الانسان ، فلا يتناول كلامنا الأطفال أو المراهقين الذين لم يبلغوا سن الرشد الذى يحدده القانون ، سواء للذكور أو الاناث ، اذ أن الذين ما زالوا فى حالة تستدعى عناية الغير بهم وهم جديرون بالحماية من ايذاء أنفسهم بأنفسهم ، كما أنهم جديرون بالحماية من ايذاء غيرهم لهم ، ولهذا السبب نفسه يجدر بنا أن نتغاضى فى بحثنا هذا عن تلك الدول المتأخرة فى مضمار الحضارة ، حيث يكون المجتمع بأسره فى منزلة القاصر ، لأن الصعاب والعقبات

التى تعترض أمثال هذه الدول فى بداية سبيل التقدم هى مـــن الجسامة بحيث لاتدع مجالا للخيار بين الوسائل الكفيلة بتذليلها، فاذا تهيأ للامة وهى فى هذا الدور حـــاكم تميل روحه الى الاصلاح جاز له اتخاذ الوسائل التى تكفل له تحقيق غايته التى قد لا يتاح له أن يحققها دون ذلك ، لهذا كان الاستبداد وسيلة مشروعة لحكم الأمم الهمجية ، طالما كان الاصلاح هــو الغاية المقصودة من ذلك ، وان تحقيق هذه الغاية يبرر الوســيلة التى تتخذ فى هذا السبيل .

ولا تنطبق الحرية ــ من حيث هى مبدأ ــ على أية أمة قبل أن تصبح على استعداد لاصلاح شئونها بالمناقشة التى تقــوم على الحرية والمساواة . ومادامت الأمة لم تبلغ هذه الدرجــة فليس لها غير الاذعان والطاعة لسيدها أو قائدها أو حاكمها اذا كانت تحظى بحاكم من هذا النوع ، ولكن متى بلغت الأمة رشدها ، وأصبحت قادرة على اصلاح شئونها بالاغراء أوالاقناع وهذه الدرجة قد وصلت اليها جميع الأمم التى يهمنــا أمرها فى هذا البحث ــ غير أن الاكراه أو الاجبار مباشرة أو عــن طريق العقوبات فى حالة العصيان يصبح وسيلة خاطئة لاصــلاح شئون الأفراد ، ولا يجوز تبريرها الا لحمــاية المجمــوعة من تصرفات الفرد .

ويجدر بى أن أذكر هنا أننى متنازل عن كل ما يمكن أن

يستخلص لتأييد حجتى من فكرة الحق المجرد بوصفه شيئا مستقلا تماما عن المنفعة ، اذ أننى أعتبر المنفعة الهدف النهائى وراء جميع المسائل الأخلاقية ، غير انه يجب أن تكون هذه المنفعة فى أوسع معانيها قائمة على المصالح الباقية للانسان باعتباره كائنا متطورا ، ونحن نرى أن هذه المصالح لا تبيح اخضاع حرية الفرد تلقائيا الى أية سيطرة خارجة الا فيما يختص بتلك الأعمال التى يأتيها الفرد ، وتتناول مصلحة الآخرين ، فاذا ارتكب المرء فعلا ضارا بغيره استحق الجزاء بلا نزاع اما بقوة القانون ، أو بحكم الرأى العام ، حيثما لايؤمن تدخل القانون .

كما أن هناك عدة أعمال ايجابية كثيرة يجوز اجبار الفرد على أدائها من أجل منفعة الأخرين — كأدائه الشهادة فى المحاكم، وكاحتمال نصيبه العادل من أعباء الدفاع العام ، أو من أى عمل عام تقتضيه مصلحة المجتمع الذى يتمتع برعايته ، وكالقيام ببعض الأعمال الخيرية الفردية ، كانقاذ حياة أخيه الانسان ، واغاثة المستضعفين من الاضطهاد — وغير ذلك من الأمور التى متى اتضح وجوبها على المرء ، كان من حق المجتمع أن يجعله مسئولا عن امتناعه عنها ، او تقصيره فيها . فقد يسبب الفرد الأذى للآخرين لا عن طريق أفعاله فحسب ، بل انه يؤذيهم عن طريق كفه عن القيام ببعض الأعمال أيضا ، وهو مسئول فى كلتا الحالتين عما يلحق بالغير من ضرر أو أذى ، والواقع أن الحالة

الثانية تستوجب من الحذر والحيطة فى استعمال الاكراه ما لا تستوجبه الحالة الأولى، لأن القاعدة فى هذا الشأن هى أن يكون المرء مسئولا عما يحدثه للآخرين من ضرر ، أما جعله مسئولا عن عدم قيامه بالحيلولة دون وقوع الشر ، فذلك هو الاستثناء اذا ما قارنا بين الحالين ، ومع ذلك فهناك كثير من الحالات الواضحة والخطيرة التى تبرر ذلك الاستثناء ، ففى كل هذه الأحوال يعتبر الفرد مسئولا من الناحية القانونية عن كل ما يتصل بعلاقاته الخارجية أمام الذين تهمهم هذه العلاقات بل هو مسئول ان اضطر الامر أمام المجتمع بوصفه حاميا للغير • وان لدى الفرد فى الغالب من الأسباب الوجيهة ما يرفع عن كاهله تلك المسئولية ، غير أن هذه الأسباب يجب أن تكون ناشئة عن الظروف الخاصة التى تلابس تلك الحالة ، كأن تكون المسألة من الأمور التى يكون ترك المرء وشأنه فيها يتيح له فرصة أكبر لكى يحسن التصرف ، مما لو تحكم المجتمع بأى وجه من الوجوه فى تصرفاته ، أو كأن تكون محاولة التحكم سوف تتمخض عن شرور أكبر بكثير من تلك التى يمكن أن تحول دون وقوعها •

فاذا حالت مثل هذه الأسباب دون تحديد المسئولية فان ضمير الفرد يجب أن يستيقظ ، ويجلس فى منصة القضاء الخالية ، ويحمى مصالح الغير التى لا سبيل الى حمايتها بغير

ذلك ، ولما كانت هذه الحالة لا تعترف بمسئوليته أمام الغير ، فان ذلك يدعوه الى التشدد فى محاسبة نفسه .

بيد أنه فى حياة الفرد منطقة ليس للمجتمع بها الا مصلحة غير مباشرة — ان كانت له أية مصلحة على الاطلاق — وهى تشمل هذا الجزء فى حياة الفرد بل وجميع تصرفاته التى لا تؤثر فى غير الفرد ، أو التى اذا أثرت فى غيره أيضا فذلك بمحض رغبتهم واختيارهم ورضاهم واشتراكهم ، وعندما نقول : لا تؤثر فى غيره ، نعنى أنها تؤثر فيه مباشرة ولأول وهلة ، لأن كل ما يؤثر فى نفس الفرد قد يؤثر فى الآخرين عن طريقه ، وسوف تكتشف فى غير هذا الموضع عن الاعتراض الذى قد ينشأ عن هذه الناحية ، تلك المنطقة اذن هى صميم موطن الحرية البشرية ، وهى تتضمن :

اولا — المجال الداخلى للوعى ، وهذا يقتضى حرية العقيدة فى اوسع معنى لها ، وحرية الفكر والشعور ، وحرية الرأى والميول فى جميع الموضوعات عملية أو علمية ، مادية أو أدبية ، دينيه أو دنيويه

وقد يتبادر الى الذهن أن حرية التعبير عن الاراء ونشرها يدخل فى نطاق مبدأ آخر اذ أنها تتعلق بتصرفات الفرد التى تمس الغير ، ولكن لما كانت هذه الحرية لاتقل أهمية عن حرية الفكر

نفسها اذ أنها تقوم على نفس الأسباب فلايمكن اذن الفصل بينهما .

ثانيا ــ أن هذا المبدأ يتناول حرية الأذواق والمشارب ، بمعنى أنه يطلق لنا الحرية فى رسم الخطة التى نسير عليها فى حياتنا بما يتفق مع طباعنا ، وأن نفعل ما نشاء على أن نتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج دون أن يقف فى طريقنا أحد من اخواننا فى الانسانية طالما كانت أفعالنا لا تنالهم بضرر حتى ولو اعتقدوا أن تصرفاتنا هذه دليل على السخف أو السفه أو الخطأ .

ثالثا ــ انه يتفرع من حرية كل فرد ــ وفى نطاق حدودها ــ حرية اجتماع الأفراد للتعاون على أى أمر ليس فيه ضرر للغير ، على أن يكون الأشخاص المجتمعون بالغين راشدين ، لم يساقوا الى الاجتماع بعنف أو اكراه .

ولا يمكن لأى مجتمع أن يتمتع بالحرية دون أن يكفل هذه الحريات بوجه عام مهما كان نظام الحكم فيه ، ولا يمكن لأى مجتمع أن يتمتع بحرية تامة مالم تكفل فيه هذه الحريات كاملة غير منقوصة . فالحرية فى جوهرها هى اطلاق العنان للناس ليحققوا خيرهم بالطريقة التى يرونها طالما كانوا لايحاولون حرمان الغير من مصالحهم، أولايعوقون جهودهم لتحقيق تلك المصالح فكل فرد يعتبر أصلح رقيب على ثروته الخاصة سواء أكانت هذه

الثروة جسمانية أم فكرية أم روحية ، وتستفيد الانسانية من ترك الأفراد أحرارا يعيشون فى الدنيا على اختيارهم وحسب مشيئتهم أكثر مما تستفيد من ارغام كل فرد على أن يعيش وفقا لما يراه غيره .

وبالرغم من أن هذه النظرية ليست بالشيء الجديد فانها تبدو لبعض الأشخاص على أنها حقيقة واضحة ، فليست هناك نظرية أشد منها معارضة للاتجاه السائد للرأى العام والعرف الجارى ، ولقد بذل المجتمع كثيرا من الجهد محاولا ــ وفقا لظروفه ــ أن يجبر الناس على اتباع رأيه فى الفضائل الذاتية والاجتماعية على السواء . وكانت الجمهوريات القديمة ترى أن من حقها الاشراف على تنظيم كل كبيرة وصغيرة من تصرفات الأفراد فى شئونهم الذاتية عن طريق سلطتها العامة على أساس أن للدولة مصلحة كبرى فى تنظيم كافة شئون الرعية من الناحيتين المادية والمعنوية ، وكان الفلاسفة الأقدمون يؤيدونها فى ذلك .

وقد يكون هذا الرأى جائزا مقبولا فى الجمهوريات الصغيرة التى يحيط بها أعداء ألداء ، ويتهددها دائما خطر الانقلاب من جراء هجوم أجنبى أو ثورة داخلية ، والتى قد يؤدى توانى القائمين بالأمر فى أخذهم الأمور بالشدة والحزم ، ولو لفترة قصيرة ، يؤدى الى نتائج خطيرة حتى أنهم لم يستطيعوا الانتظار

لجنى ثمار الحرية الخالدة • أما فى عالمنا الحاضر فان ضخامة الجماعات السياسية ، وكذلك الفصل بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية ، ذلك الفصل الذى وضع عقائد الناس تحت تصرف رجال غير هؤلاء الذين يشرفون على شئونهم الدنيوية ، أدى الى الحيلولة دون تدخل القانون فى تفاصيل الحياة الخاصة للافراد الى حد كبير ، ولكن وسائل الضغط الأدبى أصبحت تستخدم فى شدة وعنف ضد الذين يحيدون عن الرأى العام السائد فى الشئون الذاتية ، بل صارت أكثر تزمتا من الوسائل التى تتخذ ضد من يحيدون عنه فى المسائل الاجتماعية اذ كانت الديانة وهى أقوى العناصر التى اشتركت فى تكوين الشعور الأدبى لا تزال خاضعة اما لسيطرة جماعة كهنوتية تحاول بسط نفوذها على كل منطقة من مناطق التصرف البشرى، أو لسيطرة المذهب البيورتيانى • أما بعض هؤلاء المصلحين المحدثين الذين كانوا من ألد أعداء الديانات القديمة فلم يكونوا بأية حال من مؤيدى الكنائس أو العقائد فى تأكيدها لحقها فى السيطرة الروحية على الرعية ، وخاصة « أوجست كونت » ، اذ أن نظامه الاجتماعى الذى شرحه فى رسالته عن « السياسة الايجابية » ، يرمى الى تقييد الحرية الفردية بنوع من الاستبداد الاجتماعى يفوق فى صرامة أحكامه كل ماخطر ببال الفلاسفة الأقدمين تعصبا للنظام •

وفضلا عن هذه الميول الفردية عند المفكرين يوجد فى العالم اتجاه متزايد يرمى الى زيادة نفوذ المجتمع على الفرد بقوة الرأى العام أو بسلطان القانون ، ولما كانت جميع التغيرات التى تحدث فى العالم تميل الى تقوية المجتمع والتقليل من سلطة الفرد ، نجد أن هذا الاعتداء على الحرية الفردية ليس من الشرور التى تزول من تلقاء نفسها ، بل على العكس من ذلك ، فانها تزيد عنفا وصرامة على مر الأيام .

والواقع أن ميل الناس — سواء كانوا حكاما أو محكومين — الى فرض آرائهم وميولهم على الغير بوصفها قواعد عامة للسلوك أمر تؤيده أرقى المشاعر البشرية وأخسها الى حد بعيد لدرجة أنه لا يقيد هذه الميول أو يحد منها الا الحاجة الى النفوذ أو السلطة ، ولما كانت هذه السلطة ليست آخذة فى التناقص بل فى التزايد ما لم يقف فى طريقها أى عائق قوى من الشعور الأدبى ، فعلينا أن نتوقع — فى الظروف الحالية التى تسود العالم — زيادة ذلك الميل عند الناس

ويحسن بنا لتوضيح هذه المناقشة أن نقتصر من أول الأمر على بحث فرع واحد من الموضوع ينطبق عليه المبدأ الذى أوضحناه هنا ، والذى تقره معظم الآراء الفكرية السائدة ان لم يكن جميعها ، وذلك بدلا من أن نخوض فى الموضوع كله بوجه عام ، وهذا الفرع هو حرية الفكر التى لايمكننا أبدا أن

نفصل بينها وبين حرية القول والكتابة التى ترتبط بها ارتبــاطا وثيقا • بالرغم من أن هاتين الحريتين تشكلان الى حد بعيــد ركنا من أركان الأعمال السياسية فى جميع الدول التى تنــادى بالتسامح الدينى وتكفل حرية الدساتير ، فان الأسس التى تقومان عليها سواء من الوجهة الفلسفية أو الوجهة العملية قد لا تكون معروفة لدى العامة ، بل ربما كانت غير مفهــــومة فهما تاما من جانب قادة الفكر أو الرأى كما كان متوقعا

وهذه الأسس ــ اذا فهمت حق الفهم ــ وجدنا أن نطاق تطبيقها يتسع لأكثر من ذلك الفرع الواحد من هذا الموضوع ، وأن الدراسة الشاملة لهذا الجزء من المسألة ستكون خير مقدمة لبقية الأجزاء الأخرى ،لذلك فانى آمل أن يلتمس لى العــذر أولئك الذين لن يجدوا فيما سأقول شيئا جديدا اذا أنا طرقت هذا الموضوع مرة أخرى بعد أن كثر النقاش حوله طيلة القرون الثلاثة الماضية •

الفصل الثانى

حرية الفكر والمناقشة

يخالجنا أمل كبير فى أن ذلك الزمن الذى كنا فيه بحاجة الى الدفاع عن «حرية الصحافة» بصفتها احدى الوسائل التى تكفل ضمان الفرد من فساد الحكومة وطغيانها قد انقضى منذ عهد بعيد .

ولنفترض أننا لسنا بحاجة الى دليل الآن على أنه لايجوز السماح لأية هيئة تشريعية أو تنفيذية لا تتفق مصالحها ومصالح الشعب أن تفرض على الأمة آراءها ، وأن تقرر للناس النظريات والمناقشات التى يسمح لهم بالاستماع اليها ، غير أن هذا الجانب من الموضوع تناوله الكتاب السابقون فى كثير من الأحيان بالدراسة والتمحيص ، ولسنا الآن بحاجة الى زيادة ايضاحه . فبالرغم من أن القانون فى انجلترا ــ الخاص بموضوع الصحافة ــ مازال يتصف بنوع من الاستبداد فى الوقت الحاضر كما كانت الحال فى عهد التيودور ، الا أنه ليس هناك خطر كبير من جراء تنفيذه فعليا ضد حرية المناقشة السياسية ــ فيما

عدا بعض الحالات التى يسودها الفزع أوالاضطراب ــ وعندما يؤدى الخوف من الثورة الى التقليل من احتـــرام الوزراء أو القضاة للآداب أو أصول اللياقة ، وبوجه عام لايجب أن يخطر على بالنا أن الحكومة ــ فى البلاد الدستورية ــ سواء أكانت مسئولة أمام الشعب أم لا ، ســوف تحاول أن تكبت حرية التعبير عن الرأى ، الا اذا كانت تقصد من ذلك أن تجعل من نفسها أداة لتعصب الجمهور ، ولنفرض اذن أن الحكومةمتفقة مع الأمة تمام الاتفاق ، بل لا تفكر مطلقا فى استخدام أيةوسيلة من وسائل الاجبار ما لم يكن ذلك متفقا مع ما تراه الحكومة مشيئة الشعب • بيد أننى أنكر على الشعب الحق فى ممارسة مثل هذا الاجبار سواء عن طريقه أو عن طريق الحكومة ، فان هذه السلطة غير مشروعة فى ذاتها ، ولا يجوز لأرقى الحكومات أو أقلها شأنا أن تلجأ اليها ، وهى اذا صدرت بمشيئة الرأى العام قد تكون أفظع وأشنع مما لو صدرت رغما عنه وبمعارضته

فلو أن الناس جميعا اجتمعوا على رأى واحد ، وخالفهم فى ذلك فرد بعينه فى تأييد رأى مخالف ، فليس هنـــاك ما يبرر اسكات الناس لهذا الفرد ، كما أنـــه ليس هناك ما يبرر قيام الفرد باسكاتهم اذا أتيح له ذلك •

ولو كان الرأى ملكية خاصة ليس له قيمة الا بالنسبـــة لصاحبه فقط ، واذا كان الضرر المترتب على حرمان شخص من

ابداء رأيه ضررا فرديا ، لكان الأمر مختلفا بعض الشيء عمــا اذا كان هذا الضرر سيلحق بقدر ضئيل من الأشخاص أوبفريق كبير منهم

ولكن الضرر الخاص الذى يترتب على كبت حرية التعبير عن الرأى هو سلب الجنس البشرى بأكمله من الأسلاف حتى الجيل الحاضر من تلك الحرية ، سواء فى ذلك الذين ينشقون على الرأى العام ، أو الذين يلتزمون به ، فان كان ذلك الرأى صائبا ، فهم قد حرموا من فرصة يستبدلون فيها الباطل بالحق، واذا كان خاطئا فان الناس سيحرمون من فرصة ــ لا تقل عن سابقتها قيمة ــ هى فرصة الازدياد من التعرف على الحق بشكل واضح حيوى تنتج عن مقارنته بالخطأ •

ومن الضرورى أن ندرس هذين الغرضين كلا على حــدة فلكل فرع ما يناسبه من الجدل والنقــاش • ولن يكون فى مقدورنا أن نتأكد من أن الرأى الذى نحاول اسكاته رأى زائف حتى ولو تأكدنا من ذلك فان اسكاته سيكون شرا مستطيرا

فقد يكون الرأى المراد كبته بالقوة رأيا صحيحا • وبالطبع سينكر صحته هؤلاء الناس الذين يرغبون فى اخماده ، غير انهم معرضون للخطأ أيضا • وليس لهم السلطة التى تتيح لهم تحديد هذه المسألة بالنسبة للناس أجمعين ، ومنع كل شخص آخر من ابداء حكمه فيها ، فاذا رفضوا الاستماع لرأى ما لتأكدهم من

أنه رأى زائف ، فذلك بافتراض أن يقينهم هو يقين مطلق ، وان كل كبت لحرية المناقشة معناهافتراض عدم وقوعهم فى الخطأ .. وتكفينا هذه الحجة العامة دليلا قاطعا على خطأ القـــائلين بتقييد حرية الفكر والمناقشة .

بيد أن الناس وان كانوا يعتقدون نظريا عدم عصمتهم من الخطأ الا أن الواقع عمليا ــ لسوء الحظ ــ هو أنهم لايقيمون لهذا الاعتقاد وزنا ، فبينما يعترف كل فرد منهم بأنه معــرض للوقـــوع فى الخطأ ، الا أن القليلين هم الذين يرون أن من الضرورى اتخاذ الاحتياطات لوقاية أنفسهم من التردى فىالخطأ، أو الاعتراف بأن أى رأى يثقون فى صحته قد يكون مثالا على الأخطاء التى يوقنون بأنهم معرضون للوقوع فيها . فالملوك المستبدون وغيرهم من الحكام ممن تعودوا أن يقابلهم الشعب بطاعة عمياء يشعرون عادة بهذهالثقة الكاملة فى جميع آرائهمالتى تتصل بكافة الموضوعات ، أما من ساعده الحظ منهم بحيث يستمع فى بعض الأحيان الى اعتـــراض الآخرين على آرائه ، وبحيث يجد دائما من يرجعه الى الصواب اذا ما حاد عنه ، فانه لا يضع نفس هذه الثقة الكاملة الا فى آرائه التى يشاركه فيها جميع المحيطين به أو المسيطرين عليه ، اذ أنه بقدر ما تنعـــدم ثقة المرء فى رأيه الفردى نراه دائما يؤمن فى ثقة تامة بعصمـــة العالم بوجه عام من خطأ الرأى .

والعالم بالنسبة لكل فرد يعنى ذلك الجزء منه الذى يتصل بحياته اتصالا وثيقا ، مثل حزبه ، ومذهبه الدينى، وكنيسته ، وطبقته الاجتماعية ، واذا كان معناه بالنسبة لأحد الأفراد ذلك الجزء الذى يشمل بلاده كلها أو جيله بأكمله ، فيمكننا أن نقول عن هذا الفرد : انهمتحرر واسع الأفق ، ولا يزعزع من ثقته فى الرأى الجماعى اطلاقا علمه أن هناك أجيالا وبلادا ومـــذاهب وكنائس وطبقات اجتماعية وأحزابا أخرى لا تدين بنفس الآراء أو المعتقدات ، بل تعتقد فيما يناقضها تمام المناقضة .

وهكذا يلقى المرء على عاتق العالم الذى ينتسب اليـــه مسئولية مخالفته لمعتقدات العوالم الأخرى . ولا يقلقه بتاتا أن أمر انتسابه الى أحد هذه العوالم العديدة لم يكن الابمحض الصدفة، وأن الأسباب التى جعلته مسيحيا فى لندن، كان من الممكن أن تجعله من أتباع بوذا أو كونفوشيوس فى بكين . ومع ذلك فانه من الواضح تماما أن الأجيال ليست أكثر من الأفراد مناعة فى الوقوع فى الخطأ . فان كل جيل مضى كان يعتنق كثيرا من الآراء التى اكتشفت زيفها وتفاهتها أجيال تالية

ومن المؤكد أن كثيرا من الآراء السائدة الآن سوف تنبذها العصور المقبلة كما تنبذ نحن الآن كثيرا من الآراء التى كانت سائدة فى العصور الماضية .

ومن المحتمل أن يتخذ الاعتراض الوحيد الذى يقام على هذه المناقشة الصورة التالية :

ليس هناك افتراض لعصمة السلطة العامة من الوقوع فى الخطأ فى أى عمل تقوم به اعتمادا على رأيها الخاص وتحت مسئوليتها أكبر من افتراضها العصمة من الخطأ فى منع انتشار الخطأ أو الباطل ، فلقد منح الانسان العقل لكى يستخدمه فهل يمكن أن نقول للناس : ان عليهم ألا يستخدموا العقل اطلاقا لأنهم قد يخطئون فى استخدامه ؟

فان منع الناس من استخدام الأشياء التى يعتقدون أنها مفضية الى الشر لا يمكن أن يكون تحصينا لهم من التردى فى الخطأ ، ولكنه يعتبر قياما منهم بالواجب المفروض عليهم ، وهو العمل وفقا لاعتقادهم الواعى بالرغم من أنهم معرضون للخطأ ، واذا كنا لا نتصرف اطلاقا وفقا لآرائنا لأن تلك الآراء قد تكون خاطئة فعلينا اذن أن نغض النظر عن جميع مضالحنا، ونتخلى عن القيام بجميع واجباتنا، ولايمكن أن يكون الاعتراض الذى ينطبق على جميع التصرفات اعتراضا صحيحا بالنسبة لتصرف ما على وجه خاص

وان من واجب الحكومات والأفراد بذل الجهد لتكوين أصدق الآراء متحرين فى ذلك كل دقة ، وألا يفرضوا هذه الآراء على الآخرين مالم يكونوا واثقين من أنهم على صواب (وهكذا

يقول أصحاب الاعتراض) فانه من الجبن ــ وليس من الحرص أو الوعى فى شىء ــ أن يحجموا عن العمل وفقا لآرائهم ، وأن يتيحوا المجال للنظريات أو المبادىء ــ التى يعتقدون حتما أنها تهدد مصالح الناس فى دنياهم وآخرتهم ــ لكى تنتشر بين الناس دون ضابط أو رادع ، وذلك لأن هناك أناسا قبلهم قاموا فى العصور المظلمة باضطهاد كثير من الآراء التى نؤمن الآن بصحتها وصوابها

وعلينا أن نأخذ حذرنا حتى لا نقع فى نفس هذا الخطأ ، بيد أننا لا ننكر أن الحكومات والامم قد ارتكبت أخطاء كثيرة فى أمور أخرى تعد من صميم اختصاصاتها ، فهى التى فرضت الضرائب الباهظة وشنت الحروب الظالمة ، فهل ينبغى علينا اذن ألا نفرض أية ضرائب ، وألا نقوم بشن الحروب مهما يكن الباعث لها ؟

ان على كافة الناس والحكومات أن يتصرفوا على قدر طاقتهم ، وأن يبذلوا أقصى جهدهم ، فليس هناك شىء يسمى اليقين المطلق ، وانما هناك ثقة كافية لتحقيق غايات الحياة البشرية ، ويجوز لنا أو يجب علينا أن نفترض صحة آرائنا لكى نسترشد بها فى تصرفاتنا ، ونحن لا نغلو بعيدا فى افتراضنا حينما نمنع الأشرار من افساد المجتمع بنشر الآراء التى نعتبرها زائفة ضارة .

وجوابنا على ذلك أننا نذهب بعيدا بهذا الافتراض ، فهناك اختلاف كبير بين افتراضنا صحة رأى ما، لأنه لايوجد دليل على خطئه أو فساده مع تعرضه للمناقشة والانتقاد ، وبين افتراضنا صحته بقصد صيانته من التفنيد أو الدحض. وان اطلاق الحرية التامة للغير فى معارضة آرائنا ومناقضتها هو الشرط الجوهرى الذى يجيز لنا افتراضنا صحة هذه الآراء حتى يمكننا العمل بها وما لم تتوافر هذه الشروط لا يمكن لأى انسان أن يكون على ثقة بصحة رأيه وصواب اعتقاده .

واذا نحن درسنا تاريخ الآراء وتأملنا التصرفات العادية فى الحياة البشرية ، فكيف نقف على أن هذه الحالة أو تلك لم تكن أسوأ مما هى عليه الآن ؟

ومن المؤكد أننا لا يمكننا أن نعزو هذه الحالة الى القوة الكامنة فى قدرة الانسان على الفهم ، لأننا اذا أخذنا مائة فرد وطرحنا عليهم مسألة خارجة عن المألوف لوجدنا تسعة وتسعين منهم قد عجزوا تماما عن اصدار حكم فيها ، وقد لا يتاح هذا الا للشخص المكمل للمائة منهم ، ولو أن نجاحه فى ذلك لن يكون الا نجاحا جزئيا . فاذا نحن تأملنا غالبية الرجال البارزين فى جميع الأجيال الماضية لوجدنا أن معظمهم اعتنق كثيرا من الآراء التى شاع الآن خطؤها كما كانوا يوافقون على أمور عدة لا يمكن لأحد أن يستسيغها الآن .

فلماذا اذن نجد بوجه عام أن كفة الآراء الصحيحة والسلوك السليم بين الناس هما دائما الكفة الراجحة ؟ وان كان الواقع هو رجحان تلك الكفة — وهذا أمر لابد أن يكون مالم تكن أمور البشر فى حالة يرثى لها — فان السبب فى ذلك يرجع الى مزية من مزايا العقل البشرى هى الأصل والمصدر لكل ماهو جدير بالاحترام والتقدير فى الانسان سواء فى النواحى العقلية أو الأخلاقية ، ونعنى بها أن كل مايرتكبه الانسان من الأخطاء قابل للتقويم والاصلاح .

فالانسان قادر على تصحيح أخطائه بالمناقشة والتجربة لا بالتجربة وحدها . اذ لابد من أن تكون هناك مناقشة أيضا لتبين الكيفية التى تتيح تفسير الخبرة . اذ الواقع أن الأراء الكاذبة والعادات الفاسدة تتضاءل تدريجيا أمام الحقيقة والمناقشة ، غير أن حقائق التجارب ودلائل المناقشات لا يمكن أن تؤثر فى العقول مالم تعرض عليها وتجابه بها .

فقلما يوجد من الحقائق ما يمكن تقريرها دون التعليق عليها وابراز معانيها . اذن فقوة العقل البشرى وقيمته تتوقفان كلية على هذه الميزة الواحدة، وهى امكان رده الى الصواب اذا كان فى جانب الخطأ . ولا يمكن الوثوق به أو الاعتماد عليه الا اذا توافرت لدينا وسائل اعادته الى الصواب .

فاذا ما وجدنا شخصا جديرا بالثقة فى عقله ورأيه فما الذى

جعله موضع تلك الثقة ؟ لاشك انه يفسح صدره وعقله لـــكل من ينتقد آراءه وتصرفاته ، ولأنه تعود على أن يصغى الى كل ما يمكن أن يقال ضده لينتفع منه بكل ما هو صواب وحق ، وأن يظهر لنفسه ــ وللناس أيضا كلما سنحت الفرصة ــ فساد ما يكون منه باطلا وخطأ . ولأنه أدرك أن الطريق الوحيدة التى تتيح للانسان أن يتعرف على موضوع بأكمله هى أن يصـــغى الى ما يمكن أن يقوله الناس عنه على اختلاف آرائهم ، وأن يدرس جميع الزوايا التى ينظر الناس منها اليه مهمـــا اختلف تفكيرهم ، فلم يستطع أحد من العلماء أو الحكماء أن يجنى ثمار العلم أو الحكمة الا بهذه الطريقة ، وليس من طبيعة العقل البشرى أن يهتدى الى الحكمة الا بهذه الكيفية . وان تعود الانسان على تصحيح آرائه وتكميلها عن طريق مقارنتها بآراء الآخرين ، عادة لا تثير الشك أو التردد عند ممارستها ، بل هى الأساس الثابت الوحيد الذى يمكن أن يولى ثقة تامة ، وذلك لكى يكون على علم بكل ما يقال ضده ، ويكون قد اســتعد للرد على جميع نقاده ، اذ أنه أدرك أنه يحـــاول مواجهـــة الاعتراضات والصعوبات بدلا من أن يعمل على تجنبهـــا ، بل ولم يقف حجـــر عثـــرة فى طـــريق أى ضـــوء يمـــكن أن يلقى على الموضوع من أيةزاوية ــ كما يكون له الحق فى أن يعتقد أن حكمه أو رأيه فى أمر من الأمور أفضل من رأى أى

شخص غيره أو رأى أية مجموعة من الأشخاص لم تمر خلال مرحلة تشبه المرحلة التى مر بها •

وليس من الظلم أن نطلب من الجمهور الذى يضم خليطـا مختلفا يتآلف من قليل من العقلاء وكثير من الحمقى انتهـاج السبيل الذى يراه أفضل الحكماء بين الناس ، وهم هؤلاء الذين يجوز لهم الثقة برأيهم ، ولديهم ما يبرر اعتمادهم على هذا الرأى فان أشد الكنائس تعصبا ــ وهى الكنيسـة الكاثوليكيـة الرومانية ــ حتى عند تقديس القديسين ، كانت تسمـح بأن يوجه لها النقد ، بل كانت تصغى الى أقوال أنصار الشيطـان بصدر رحب • ويبدو أن هؤلاء الناس كانوا لا يسمحون لأشد الناس ورعا وتقى بأن لا يدخلوا فى زمرة القديسين الا بعـد سماع كل مايقوله الشيطان فى حقهم • ولو أن فلسفة نيـوتن لم تطرح على بساط البحث والمناقشة، لمابلغت تلك الثقة الكاملة التى تتمتع بها الآن• وان جميع العقائد التى لدينا مايبرر اعتناقها ليس لها من دعامة غير تحديها للعالم أجمع ، لاقامة الدليل على بطلانها ، فاذا رفض أحد هذا التحدى أو قبله ولكن عجز عن اقامة البرهان ، فاننا مازلنا بعيدين كل البعد عن اليقين ، ولكننا نكون قد بلغنا أقصىما يستطيعه العقل البشرى فى حالته الراهنة ولم نهمل شيئا يمكن أن يوصلنا الى الحقيقة

ومادام مجال المناقشة والبحث مفتوحا ، فاننا نأمل أن نهتدى

الى الرأى الأقرب الى الصواب ، اذا كان هناك شيء من هـذا القبيل ، عندما يكون العقل البشرى على استعداد لاستيعابه .

ونستطيع أن نعتمد فى الوقت الحالى على ما أدركناه من يقين بقدر الامكان فى فترتنا هذه ، وهذا هو مبلغ اليقين الذى يستطيع ادراكه أى فرد غير معصوم من الخطأ ، وهـذه هى الطريقة الوحيدة لادراك تلك الغاية .

ومن الغريب أن يعترف الناس بصحة البراهين التى تؤيد حرية المناقشة ، ولكنهم يعترضون على التمادى فيها الى أقصى الحدود ، ولا يعلمون أن البرهان اذا لم يصدق على أقصى حالة فانه لن يصدق على آيةحالة أخرى . ومن الغريب أيضا أن الناس يتوهمون أنهم لايدعون العصمة اذا هم سمحوا بحـرية المناقشة فى كل الموضوعات ، التى يحتمل أن تكون موضـع شك ، ويظنون أنه يجب ألا تخضع بعض المبادىء أو العقائد المعينة للمناقشة لأنها قد تعبر عن الحقائق الثابتة ، أى لأنهم على يقين من أنها الحقائق الثابتة . وفاتهم أننا اذا ادعينا اليقين فى أمر ما ، مع أن هناك ولو فرد واحد ينكر نبوته ان أتيحت له الفرصة غير انه لا يسمح له بذلك ، فاننا بذلك ندعى أننا وهؤلاء الناس الذين يتفقون معناأصحاب الحق دون غيرنا فى اصـدار الحكم بثبوت ذلك الأمر ، دون أن نسمع لدفاع الفـريق الآخر .

ففى العصر الحاضر الذى قيل عنه : انه مجرد من الايمان ولكنه يقف مذعورا أمام الشك • وشعر الناس فيه أنهم واثقون – لا من صدق آرائهم – ولكن بأنهم لا يدركون ما يمكن أن يفعلوه لو أنهم تخلوا عن تلك الآراء كلية ، فان الدعاوى التى تقول بأنه يجب حماية الرأى من هجوم الرأى العام عليه لاتقوم على أى مبلغ من الصدق فى ذلك ، ولكنها تقوم على مدى أهميتها بالنسبة للمجتمع • وأصحاب هذا المذهب يزعمون أن هناك طائفة من العقائد نافعة كل النفع للمجتمع ، بل لا يمكن الاستغناء عنها مطلقا لصلاح شئونه، حتى انه من واجب الحكومة أن تؤيد هذه العقائد بقدر ماتحمى أية مصالح أخرى للمجتمع وقيام الحكومة بذلك انما هو أداء لواجب من واجباتها الضرورية، وفى هذه الحالة لا تشترط عليها العصمة حتى يجوز لها – بل حتى يجب عليها – العمل برأيها الخاص الذى يؤيده ويعززه الرأى العام •

وكثيرا مايستنتج – بل وغالبا مايظن – أصحاب هذا الزعم بأنه لن يقدم على تفنيد هذه العقائد النافعة الا أشرار الناس ، وليس هناك أى خطأ ما فى الضرب على أيدى هؤلاء الأشرار والحيلولة بينهم وبين مايريدون القيام به •

وهذه الطريقة فى التفكير تجعل تبرير فرض القيود على حرية المناقشة أمرا لا يتوقف على مدى صدق هذه المبادىء ،

ولكن يتوقف على مدى نفعها وجدواها ، وبهذه الطريقة يتوهم أصحاب هذه المبادىء أنهم يتهربون من مسئولية ادعائهم عصمة آرائهم من الخطأ • ولكن هؤلاء الذين يقنعون أنفسهم بصواب تلك الحيلة لا يفطنون الى أن ادعاء العصمة أمر يختلف من مسألة لأخرى ، فان منفعة الرأى هى فى حدذاتها مسألة تختلف فيها الآراء ، وهى كالرأى نفسه قابلة للجدال وعرضة للمناقشة ، وفى حاجة الى الفحص والتمحيص • ولا بد هنا أيضا من ايجاد قاض للآراء معصوم من الخطأ ، ليقرر فساد رأى ما أو زيفة ، أو بطلانه ، اللهم الا اذا أتيح للرأى المطعون فيه فرصة الدفاع عن نفسه ، ولا يكفى القول بأنه يجوز لصاحب الرأى المنبوذ اثبات فائدته او عدم ضرره ، وان كان يحرم عليه اثبات صدقه •• فان صدق الرأى جزء من منفعته

وهل اذا أردنا أن نعلم ما اذا كان من المقبول أو غير المقبول اعتناق رأى بعينه ، أيمكننا عندئذ أن تتغاضى عن صحته أو بطلانه ؟ ان خيار الناس — لا شرارهم — قد أجمعوا على أن العقائد التى تتناقض مع الصدق لا يمكن بأى حال أن تكون ذات منفعة حقيقية • فهل فى مقدورك أن تمنع هؤلاء الأخيار من اندفع بهذه الحجة (وهى عدم توافق الكذب والمنفعة فى عقيدة من العقائد) اذا اتهموا بالحيدة عن الصواب لانكارهم عقيدة يقرر المجتمع فائدتها ، ويعتقدون هم بطلانها ؟

ان أنصار الآراء المقبولة لا يفوتهم أن يجنوا كل الفـوائد الممكنة من وراء هذه الحجة، ولن تجدهم يتناولون مسألة المنفعة كما لو كان من الممكن فصلها كلية عن الصحة والصواب ، بل على العكس من ذلك فانهم لا يوجبون اعتناق مذهبهم أوالايمان به الا لصحته وصدقه ، واذا كان أحد الطرفين يسمح لنفســه باستعمال برهان قاطع كهذه الحجة ، ولا يمنح الطرف الآخـر مثل هذا الحق ، فالمناقشة فى مسألة المنفعة لا يمكن أن تقوم على أساس من العدل ، والواقع فعلا أنه اذا كان القانونأو الشعور العام لا يسمح بمناقشة صحة رأى ما ، فقلما نراه يسمح بالشك فى منفعته . فان غاية ما يسمح به هو التقليل من شأنه بصفتــه ضرورة مطلقة ، أو بمجرد الاعتقاد ايجابيا برفضه ونبذه .

ولكى نزيد الأمر وضوحا وشرحا للعواقب الوخيمــة التى تترتب على تحريمنا الدفاع عن آراء معينة لأننا حكمنا بفسادها أو بطلانها ، يجدر بنا أن نحصر مناقشتنا حول موضوع بعينــه على سبيل التمثيل ، وهنا نفضل اختيار أقل الموضوعات موافقة لصالحنا ، حيث يكون الدفاع عن حـــرية الرأى من أشـــق الموضوعات ، سواء من حيث الصدق أو من حيث المنفعــة .. فلنفرض اذن أن الآراء المطعون فى صحتها هى الايمان بوجــود الله والحياة الأخرى أو عقيدة من العقائد الأدبية التى أجمــع الناس على صحتها . فان الجدال فى مثل هذه الموضوعات يتيح

للخصم المتحامل مزية كبرى ، اذ لابد أنه سيقول (وكثير ممن لا يرغبون فى أن يتصفوا بالتحامل سيقولون ذلك فى دخائلهم) أهذه اذن هى العقائد التى لا تجدونها ثابتة ثبوتا كافيا بحيث يمكن وضعها تحت حمايه القانون ؟ وهل تعتبرون الاعتقـــاد بوجود الله أحد الآراء التى يكون فى الاقتناع بصحتها ادعاء للعصمة من الخطأ ؟

ولكن يجب أن يســمح لى هنا بأن أدون ملاحظتى وهى أنه ليس الاقتناع بعقيدة ما ــ مهما كانت هذه العقيدة ــ هو ماأسميه بادعاء العصمة من الخطأ • ولكن ادعاء العصمة هو اجبار الغير على قبول رأينا فى هذا الموضوع دون السماح فى سماع ماقد يقوله الفريق المعارض • وأنا أستنكر بل وأعترض كل الاعتراض على هذا الادعاء وان كانت الغاية منه حماية أعز عقائدى وأقدس مبادئى •

فمهما بلغ اقتناع المرء بفساد رأى من الآراء ، ومهما كثــر اعتقاده بما قد ينجم عنه من عواقب وخيمة ، بل ومهما بلغت ثقته بمخالفة هذا الرأى للدين والأخلاق ، فلا يجوز له بناء على هذا الاعتقاد الفردى ــ وان كان معززا بالشعور العام فى بلده وعصره ــ أن يحول دون سماع الدفاع عن هذا الرأى ، والا فقد ادعى لنفسه العصمة من الخطأ • ولا يقلل من فساد هــذا الادعاء أو خطره اجماع الناس على اعتبار ذلك الرأى منافيا للدين،

أو مخالفا للآداب ، فان تلك هى الحال التى يكون فيها ادعاء العصمة أوخم العواقب وأخطرها ، وهذه هى تلك الحال التى ارتكب فيها الناس فى أجيال سلفت تلك الأخطار الشنيعة التى تثير الفزع والرعب فى نفوس من تبعهم من الأجيال . وهذه نفسها هى نفس الظروف التى نجد فيها الأمثلة الشهيرة فى التاريخ ، اذ كان الناس يتخذون القانون سلاحا لاستئصال أفضل الناس وأنبلهم عقائد ، فحققوا مع الأسف بعض النجاح فى القضاء على الأشخاص ، بينما عجزوا عن القضاء على بعض العقائد ، فبقيت حتى اليوم وصارت بدورها (كما لو كانت هذه سخرية القدر) سلاحا لمحاربة الخارجين عليها ، أو الذين يفسرون نصوصها تفسيرا يخالف ما يفهمه الناس منها .

وليس من الاسهاب أن نذكر الناس دائما أنه فى وقت من الأوقات عاش رجل اسمه سقراط حدث بينه وبين السلطات الشرعية والرأى العام فى عصره صدام معروف . ولقد ولد ذلك الرجل فى عصر حافل بعظماء الرجال ، ووصلت الينا سيرته على يد أعلم الناس به وبعصره ، على أنه أطهر أهل زمانه وأشرفهم ، بينما نعلم نحن أن هذا الرجل كان هو القدوة والعلم الذى سار عليه كل دعاة الفضيلة ممن أتوا بعده ، فهو الذى ألهم أفلاطون تلك الروح الشريفة العالية ، وعلم أرسطو تلك الفلسفة النفعية العادلة ، وكلنا يعلم أن هذين الحكيمين هما

الينبوعان الرئيسيان والمصدران الأولان اللذان منهما تشعبت جميع المذاهب الفلسفية الأخرى • فهذا الاستاذ الأكبر الذى لقن تعاليمه جميع المفكرين البارزين الذين أتوا من بعـــده • والذى تتزايد شهرته على مر الأيام بعد أن انقضى على زمانه أكثر من ألفى عام ، والذى تتفوق سمعته على سمعة جميـــع المفكرين اليونانيين الآخرين الذين اكسبوا بلادهم شهرتهـــا الكبيرة ، هذا الرجل حكم عليه مواطنوه بالاعدام بعد أن أدانوه بتهمتى الالحاد وفساد الأخلاق ، فاتهموه بالالحاد لأنه كان ينكر الآلهة التى تعترف الدولة بوجودها ، والواقع أن الذين اتهموه أكدوا أنه كان لا يؤمن بأية آلهة على الاطلاق ، واتهموه بفساد الاخلاق لأنه كان يغرى الشباب بتعاليمه ومبادئه •

ولدينا كل ما يحملنا على الاعتقاد بأن المحكمة التى نظرت فى قضيته اقتنعت تماما بصحة هاتين التهمتين ، فآدانت الرجـــل الذى كان آخر من يستحق أن يحكم عليه بالاعدام واعتبـــرته مجرما من بين رجال عصره •

ولندع ذلك جانبا ونشهد مثلا آخر من أمثلة الظلم الصارخ على أيدى المحاكم ، وان مجرد ذكره ــ بعد أن ذكرنا محاكمة سقراط ــ لن يكون بمثابة تناقض واضح ــ ونعنى به الحادث المشهور الذى وقع منذ ١٨٠٠ عام خلت ، فان ذلك الرجل الذى ترك فى ذاكرة هؤلاء الناس الذين شهدوا حياته واستمعوا لأحاديثه أثرا

من عظمته الأخلاقية حتى ان الناس طيلة ثمانية عشر قرنا دانوا له بالطاعة ، وقدسوه كما يقدسون الله . هذا الرجل (المسيح) حكموا عليه بالموت موتة شنيعة بعد أن رموه بالالحاد ، فلم يسىء هؤلاء الناس الى من أحسن اليهم فحسب ، ولكنهم ظنوه خطأ عكس ما كان عليه ، وعاملوه وكأنه المسرف فى الالحاد ، وقد أصبحوا بذلك ملحدين نظير فعلتهم الشنعاء هذه . فان مشاعر البشر الآن نحو هاتين المأساتين المريعتين وخاصة الأخيرة منهما تجعلهم يغلون فى حكمهم على هؤلاء الفعلة التعساء

وان المظاهر لتشير الى أن هؤلاء الناس لم يكونوا من الأشرار ، فهم ليسوا أسوأ من عامة الناس ، بل على العكس من ذلك كانوا رجالاً لديهم من المشاعر الدينية والأدبية والوطنية السائدة فى عصرهم وبين قومهم قدراً كاملا ، وخلاصة القول أنهم كانوا من ذلك النوع من الرجال الخليقين فى جميع الأزمان غابرها وحاضرها بان يقضوا أعمارهم فى احترام بالغ دون أن يوجه اليهم أدنى لوم . كما أن ذلك الكاهن الذى مزق رداء المسيح عندما سمعه يردد تلك الكلمات التى كانت فى نظره ووفقا للافكار السائدة فى عصره أشنع ذنب وأفظع جرم ، كان مخلصا فيما أبداه من الفظاعة والغضب ، اخلاص عامة رجال الدين من ذوى المكانة فى ذلك الحين فيما يظهرون من العواطف الدينية والأدبية ، ولو أن معظم هؤلاء الناس الذين تقشعر

أبدانهم اليوم مما أقدم عليه هذا الكاهن قد عاشوا فى عصره ، وولدتهم أمهاتهم يهودا مثله لما فعلوا الا كما فعل ، ولما تصرفوا بغير هذه الكيفية ذاتها ، وعلى هؤلاء المسيحيين الأرثوذكس الذين يتوهمون أن هؤلاء الناس الذين رجموا الشهداء الأوائل حتى الموت هم أسوأ منهم خلقا وطباعا ، عليهم أن يتذكروا أن القديس سانت بولس كان أحد هؤلاء الراجمين .

ولنضف الى ما سبق مثالا آخر هو أغربها جميعا ، اذا كان مدى تأثير خطأ ما يقاس وفقا لحكمة الشخص الذى يرتكبه وتبعا لأدبه وعلمه . فاذا كان يحق لأحد من أصحاب الجاه والسلطة الاعتقاد بأنه أكثر معاصريه علما وأدبا فذلك الشخص هو الامبراطور مارقس أوريليوس ، وكان هذا الامبراطور نافذ الارادة مطلق التصرف فى جميع أنحاء العالم المتمدين ، فلم يحافظ طيلة حياته على أن يسود العدل فحسب ، بل ان ما لم يكن متوقعا منه — نظرا لنشأته على اتباع الزهد والتقشف — أنه كان من أرق الناس قلبا وطباعا . وان ماينسب اليه من الهفوات اليسيرة نشأ عن ميله الى التسامح ، أما مؤلفاته فلها أكبر قيمة أخلاقية خلفتها قرائح الأقدمين، وهى لا تكاد تختلف اختلافا محسوسا — ان كانت تختلف حقا — عن أفضل تعاليم السيد المسيح . الا أن هذا الرجل — الذى كان مسيحيا فى باطنه ، وان لم يكن كذلك فىظاهره — والذى كان اعتناقه

للدين المسيحى أصـــدق بكثير من اعتناق معظم الملوك الذين تربعوا على عروشهم من بعده لها ، كان من أشدالحكام اضطهادا للمسيحية . فبالرغم من استيعابه لجميع علوم الأقدمين وتبحره فى حكمة الأولين ومن اتساع تفكيره وبعد نظره ، ومن اتصافه بأخلاق جعلته من تلقاء نفسه يصور فى مؤلفاته الأدبية صـــورة الكمال الأعلى كما يراها الدين المسيحى ، الا أنه لم يدرك أن المسيحية ستعود بالخير لا بالشر على العـــالم الذى كان يعنى بصلاح أمره كل العناية .

ولاشك أنه كان يرى أن المجتمع فى عصره قد صـــار الى حالة تستدعى الرثاء والأسف . ولكنه بالرغم من ذلك كان لا يزال متماسك الأركان ، مصونا من آن يصير الى حال أســـوأ من تلك الحال ، وذلك بفضل اعتقاد المجتمع فى الديانة السائدة ، واحترامه للآلهة المعروفين

وكان يرى أن واجبه نحو ذلك المجتمع ـ باعتباره المهيمن عليه والمدبر لشئونه ـ أن يبذل أقصى جهده ليقيه من التداعى، وكان لا يرى كيف السبيل الى انشاء روابط جديدة تضم أجزاء المجتمع اذا تفككت روابطه الراهنة .

ولما كانت الديانة الجديدة تهدف صراحة الى تفكيك تلك الروابط كان يرى أن الواجب يقضى عليه باتباع أحد أمرين : اما أن يعتنق الديانة الجديدة ، واما أن يضربها الضربة القاضية .

وبما أن المسيحية كانت ، فى نظره ، غير صادرة عن مصدر صدق ، ولا راجعة الى أصل الهى ، وبما أن ذلك التـــاريخ الغريب ـ الذى يحكى قصة آله مصلوب ـ كان فى رأيه غـير جدير بأن يصدقه المرء ، وبما انه كان يتعذر عليه التنبؤ بأن ذلك النظام الذى يقوم ـ فى اعتقاده ـ على أساس لا يمـــكن تصديقه اطلاقا سيكون ذات يوم مصدر حيـاة الأمم ومبعـث النشاط والهمة فى المجتمع ـ والواقع أن هذا ماحدث فعلا ـ اذ أن أكثر الفلاسفة حلما وأرق الحكام قلبا رأوا أن واجبهم المقدس هو اباحة اضطهاد المسيحية .

وهذه الحادثة ـ فى نظرى ـ هى أبشع الحقائق المؤسفة التى رواها التاريخ . ومما يشعرنا بالمرارة أن نفكر فى مـدى الاختلاف الذى كان من الممكن أن تؤول اليه المسيحية فى العالم عما هى عليــه الآن لو قدر للدين المسيــحى أن يكون دين الامبراطورية التى يتولى حكمها مارقس أوريليوس ، بدلا من أن يكون دين امبراطورية قسطنطين ، بيد أننا نخالف الانصاف، ونجانب الحقيقة اذا توهمنا أن مارقس اوريليوس لم يكن لديه ـ وهو يكافح انتشار المسيحية ـ كل المعاذير والحجج التى يلتمسها اليوم أنصار المسيحية لمكافحة ما يناقضها من الآراء . فما كان اعتقاد أحد من المسيحيين فى كذب الالحاد ، وفى أنه يؤدى الى تداعى المجتمع وتفككه بأشد ، ولا أرسخ من اعتقاد

مارقس أوريليوس فى بطلان المسيحية وفى أنها تفضى الى انحلال المجتمع وانهدام أركانه .

ومن العريب ان يكون ذلك اعتقاد أقدر معاصريه عندئذ على تفهم تعاليم الدين المسيحى وأهدافه .

ويجدر بكل امرىء يدعى العصمة من الخطأ لنفسه وللجمهور ، ويجيز المعاقبة على نشر الآراء ، أن يقلع عن هذا الاعتقاد الذى أوقع أنطونيوس العظيم فى أشنع الأخطاء وجر عليه أسوأ العواقب ، اللهم الا اذا ادعى ذلك المرء أنه أكثر حكمة وأوسع عقلا وأكثر تبحرا فى علوم عصره ، وأبعد نظرا من معاصريه ، وأكثر حرصا فى تحريه الصدق والحق، وأبلغ اخلاصا فى التعلق به عند العثور عليه من الامبراطور مارقس أوريليوس.

ولما رأى أعداء الحرية الدينية أنه ما من حجة يحتجون بها على نشر الآراء المخالفة للدين الا وهى صالحة أيضا للدفاع عن مارقس أوريليوس وتبرير عمله ــ قالوا عند المبالغة فى احراج موقفهم :

ان أعداء المسيحية كانوا محقين فى عملهم ، واتفقوا فى قولهم هذا مع قول الدكتور جونسون بأن الاضطهاد ليس الا محنة لابد للحق من اجتيازها ، وهو ينجح على الدوام فى اجتيازها . فالعقوبات القانونية لا تقوى فى نهاية الأمر على مغالبة الحق ،

وان كانت ذات نفع كبير فى القضاء على الأغلاط الضارة والأباطيل المفسدة .

هذه هى الحجة التى يتمسك بها أعداء التسـامح الدينى ، وهى جديرة بأن نضعها موضع الملاحظة والاعتبار .

ان أصحاب الرأى القائل بأنه يجوز اضطهاد الحق، لأن هذا الاضطهاد لا يمكن أن يوقع بالحق أدنى ضرر، لايمكن اتهامهم بتعمد العداء عند استقبالهم للحقائق الجديدة ، غير أننا لايمكننا أن نفيض الثناء عليهم لحسن معاملتهم هؤلاء الأشخاص الذين تدين لهم البشرية باكتشاف تلك الحقائق . اذ أن كشف الستار أمام العالم عن بعض الأمور التى تعنيه الى حد كبير ، والتى كان الناس يجهلونها من قبل ، والبرهنة على ما وقع فيه الناس مـن خطأ فى بعض المسائل الهامة ذات الصبغة الدينية أو الدنيوية هو خدمة هامة يمكن أن يسديها الانسان لصالح المجتمع البشرى بل هى فى بعض الأحوال الخاصة ــ كما حدث مع المسيـحيين والمصلحين الأوائل ــ أثمن نعمة يمكن أن يمنحها المرء للبشرية جمعاء .

ويعتقد معضدوا هذا الرأى أن مكافأة أصـحاب هـــذه الحسنات الجليلة لا تكون الا التعذيب لهم ، والتنكيل بهم ، وأخيرا الاستشهاد ، ومعاملتهم كأشنع المجرمين ، ولا يعتبرون هذا خطأ فاحشا ومصيبة كبرى يجب أن تلبس الانسانية لهـا

ملابس الحداد ، بل يعتبرونه أمرا من الأمور الطبيعية المعتادة .
وأن الداعى الى حقيقة جديدة ــ وفقا لهذا المبدأ ــ ينبغى أن يقف وحول رقبته حبل مشنقة ــ كما كان يقف المقترح لقانون جديد فى بعض المجالس التشريعية القديمة ــ حتى اذا لم يوافق المجلس التشريعى العام على اقتراحه ، بعد سماع أقواله وحججه بادر فورا الى شنقه بالحبل الموضوع فى عنقه .

ولا يمكننا أن نزعم أن الناس الذين يدافعون عن هذا الاتجاه فى معاملة المحسنين والخيرين يجدون لهذا الاحسان أية قيمة كبيرة ، ونحن نعتقد أنه لا يؤيد وجهة النظر هذه ــ ازاء ذلك الموضوع ــ الا هذا النوع من الأشخاص الذين يعتقدون أن الحقائق الجديدة ربما كانت مستحسنة فى بعض الأزمان الماضية ، ولكننا الآن قد جمعنا منها مايكفى ويغنى .

والواقع أن القول بأن الحق ينتصر دائما على الاضطهاد والتعذيب لا يعدو أكذوبة من تلك الأكاذيب التى يرددهاالناس حتى تصبح من الأمور الشائعة ، ولكن جميع التجارب تثبت بطلانها ، ويزخر التاريخ بالأمثلة الدالة على أن الاضطهاد كثيرا ماتغلب على الحق وأزهقه . واذا كان الاضطهاد لا يستطيع أن يقضى على الحق قضاء تاما ، ففى مقدوره أن يعوق ظهوره عدة قرون .

ولنستشهد على ذلك بمثل من الآراء الدينية ، فان ثورة

الاصلاح الدينى قد نشبت قبل ظهور لوثر عشرين مرة على الأقل ، ولكن الاضطهاد كان يقف لها بالمرصاد ، ويخمدها فى كل مرة ، فقد حاول القيام بها أرنولد صاحب برسكيا ،وفرادولسينو وسافونارولا والالبيجيون والفودويون واللولارديون والهوسيتيون ، ولكن الاضطهاد أدى الى اخفاء هذه المحاولات جميعا •

وحتى بعد ظهور لوثر كان الاضطهاد يصادف نجاحا أينما يوجد ، ففى أسبانيا وفى ايطاليا وفى بلاد الفلمنك — وهى بلاد انقرضت الآن — وفى الامبراطورية النمساوية تمكن الاضطهاد من استئصال المذهب البروتستانتى ، وكان من المحتمل جدا أن تلقى البروتستانية فى انجلترا نفس المصير لو قدر للملكة مارى أن تعيش ، أو للملكة اليزابث أن تموت •

ولقد كان الاضطهاد يصادف النجاح دائما الا فى البلاد التى كان أصحاب الدعوة فيها من القوة بحيث لم يؤثر فيهم الاضطهاد ولم يوهن من عزائمهم •

ولا يمكن أ ن يخالج شخص عاقل أدنى شك فى أنه كان من الممكن انهاء المسيحية فى عهد الامبراطورية الرومانية الى غير رجعة ، بل انها اتسعت وسادت تعاليمها ، لان الاضطهاد الذى كابدته فى عهد هذه الدولة كان يأتى على فترات متقطعة، لاتمكث

الفترة منها الا مدة وجيزة ثم تتلوها فترات أخرى طويلة هادئة تجد الديانة فيها متسعا لبسط سلطانها ، ونشر تعاليمها .

ومن السخف أن يتوهم المرء أن الحق ـ لا لشيء سوى أنه حظ ـ ينطوى على قوة كامنة ليست موجودة فى الباطل تمكنه من التغلب على ضروب العذاب والتنكيل ، وليس الناس بأشد تحمسا للحق منهم للباطل فى غالب الأحيان، وان تطبيق العقوبات القانونية أو الاجتماعية تطبيقا صارما سوف ينجح حتما فى وقت انتشار الحق أو الباطل بوجه عام .

غير أن الفضيلة الصادقة التى يمتاز بها الحق هى أنه عندما يكون الرأى صادقا فان من الممكن اخماده مرة أو مرتين اوثلاث مرات ، ولكن لابد على مدى الدهر أن يظهر أناس يعيدون استكشافه مرة بعد أخرى ، حتى يوافق ظهوره فى احدى المرات ظروفا ملائمة ، فاذذاك يفلت من الاضطهاد ، ويستجمع من الأنصار مايمكنه من الصمود فى المستقبل أمام كل محاولة يراد بها اخماده .

وقد يقال لنا : اننا لا نقتل اليوم الداعين الى المذاهب او الآراء الجديدة ، واننا لسنا كأسلافنا الذين كانوا يذبحون الانبياء ، بل اننا نقيم لهم الاضرحة ونشيد بذكراهم ، حقا اننا لم نعد نقتل اصحاب الدعوات والبدع ، وليس فيما يقرره العصر الحاضر من انزال العقاب بهم ـ حتى ولو بأكثر الآراء

شناعة ــ ما يكفى لاخماد آرائهم او استئصالها ولكن لا ينبغى أن نكيل الاطراء على أنفسنا ، لاننا أبرياء حتى من وصمة الاضطهاد القانونى ، فهذه قوانيننا لا تزال تنص على معاقبة الذين يعتقدون بعض الآراء ، أو على الأقل من يجاهرون بها . وقد تكررت حوادث تنفيذ تلك النصوص فى هذه الأيام حتى أصبحنا لانستبعد انبعاثها من رقدتها واستعادتها لكامل قوتها، فقد حدث فى عام ١٨٥٧ ان محكمة الجنايات فى مقاطعة «كورنول» حكمت على شخص لا عيب فى أخلاقه بالحبس واحدا وعشرين شهرا لمجرد أنه فاه بالفاظ حط فيها من شأن الديانة المسيحية ، وكتب تلك الالفاظ على بعض الابواب . وبعد مضى شهر واحد على هذه الحادثة تقرر فى أحدى المحاكم رفض طلبين تقدم بهما شخصان لتعيينهما كمحلفين . وذلك فى مناسبتين مختلفتين ، بل ان القاضى وأحد أعضاء هيئة المحكمة وجها الى أحدهما اهانة بالغة ، كل هذا لأن هذين الشخصين أعلنا حقا وصدقا أنهما لا يدينان بأية عقيدة دينية ، كما رفض القضاء الفصل فى قضية رفعها شخص ثالث أجنبى على سارق لأنه صرح ايضا بأنه لا يعتقد فى دين من الاديان . وقد صدر هذا الرفض بناء على المبدأ القانونى القائل بأنه لا يجوز سماع الشهادة ممن لا يؤمن باله (أيا كان) وبحياة أخرى . ومعنى ذلك أن هذا الشخص وأمثاله يعتبرون من الخارجين على القانون ،

المحرومين من التمتع بحماية المحاكم . بل ومن الجائز ان يعتدى عليهم فى نفوسهم أو أموالهم أى انسان ، وهو فى مأمن من العقاب اذا لم يكن هناك شهود سواهم ، أو اذا كان الشهود الحاضرون على شاكلتهم ، بل من الجائز أيضا التعدى على أى انسان سواهم فى نفسه أو ماله ما دام الدليل على ثبوت الجرم لا يقوم الا بشهادتهم ، والافتراض الذى قام عليه هذا المبدأ هو أنه لا قيمة ليمين الشخص الذى لا يؤمن بالحياة الاخرى ، وهو افتراض يدل على جهل القائلين به بالتاريخ جهلا فاضحا ، اذ انه من الثابت أن كثيرا من الكافرين فى جميع العصور كانوا معروفين بالصدق والأمانة والشرف ، ولا يمكن ان يقبل هذا الافتراض أى فرد عنده أدنى المام بأن كثيرا من أوسع الناس شهرة وأرفعهم ذكرا لسمو فضائلهم ، واتساع معارفهم هم من المعروفين بالالحاد والكفر ، ان لم يكن بين العامة ، فعلى الأقل بين الأصدقاء والخاصة . ذلك بالاضافة الى ان هذا المبدأ منقوض من أساسه. فهو يقوم على افتراض الكذب فى جميع الملحدين ، ومع ذلك فهو يقبل شهادة جميع الملحدين الذين لا يبالون بالكذب ، بينما يرفض شهادة هؤلاء الملحدين الذين يتحملون ألم الاعتراف علنا بعقيدة ممقوتة مجانبين بذلك الكذب . اذن فهذه القاعدة التى تناقض نفسها ويدل نصها على سخفها وتفاهتها لا يمكن أن تستمر على قيد الحياة الا كعلامة من علامات الحقد وأثر من

آثار الاضطهاد ـــ والعجيب فى هذا النوع من الاضطهاد هو أن الذنب الموجب له هو الدليل الواضح على عدم ارتكاب هــذا الذنب • وهكذا نرى أن هذه القاعدة والنظرية التى تنطوى عليها ليست أقل ايذاء للمؤمنين منها للكافرين ، لانه اذا كان الكفــر بالحياة الاخرى يقتضى اتصاف صاحبه بالكذب ، فيستنتج من ذلك أن المؤمنين بتلك الحياة لا يمتنعون عن الكذب ـــ ان صح أنهم يمتنعون ـــ الا لاعتقادهم فى الحياة الأخرى وخوفهم مــن من نار الجحيم، ونحن نشفق على أصحاب هذه القاعدة ومقرريها من اتهامهم بأن هذه الفكرة التى كونوها عن الفضيلة المسيحية ليست مأخوذة من أصل الدين ، بل هى مستمــــدة من ذات أنفسهم ، ومقتبسة من وحى ضمائرهم •

والواقع أن هذه الامور ليست من عين الاضطهاد فى شىء ، بل هى من آثاره العنيفة وأطلاله البالية ، وهى لاتنهض دليلا على رغبة الناس فى الاضطهاد ، بل تعتبر شاهدا على ذلك المرض العقلى المتفشى بين الانجليز ، والذى من شأنه أن يجعل الناس يشعرون بلذة منكرة فى تقرير مبدأ فاسد ، بعد ان اصبحوا أكرم أخلاقا وأوسع عقلا من أن يرغبوا حقيقة فى تنفيذه عمليا ، بيد أنه لا يوجد لسوء الحظ فى الحالة العقلية التى تسود الجمهــور ضمان كاف بأن صنوف الاضطهاد القانونى التى مضى عليها الآن حوالى جيل وهى معطلة ستستمر على هذه الحال دائما • فان

السكون الشامل الذى يسود هذا العصر كثيرا ما تقلقه محاولات هؤلاء الناس الذين يميلون الى بعث الشرور القديمة بقصد استحدا ثمحاسن جديدة ، وليس ما نفتخر به اليوم دائما من احياء للدين الا احياء للتعصب عند أصحاب العقول الضيقة غير المصقولة ، وحيثما انطوى الشعور العام عند الناس على خميرة التعصب ـ تلك الخميرة القوية الدائمة ـ التى تكمن فى أغلب الاوقات فى صدور أهل الطبقة المتوسطة فى هذه البلاد ، فان أقل حادث يقع يمكن حينئذ أن يكون كافيا لتحريض الجمهور على اضطهاد من لم يزالوا فى نظره خليقين بالاضطهاد ، ولنعلم أن هذا الامر ـ أعنى ما يعتقده الجمهور من سىء الآراء ، وما يخامره من كريه العواطف نحو الذين ينكرون أهم العقائد فى نظره ـ هو الذى يجعل هذه البلاد مكانا لا يتسع للحرية العقلية ، ولقد مضى وقت طويل كانت أكبر المضار الناشئة عن العقوبات القانونية فيه هى تدعيمها لتأثير الوصمات الاجتماعية وهذه الوصمات هى صاحبة النفوذ الحقيقى الفعال حتى لقد بلغ من تأثيرها ان المجاهرة بالآراء المخالفة لعرف الجمهور قد اصبحت فى انجلترا أندر وقوعا من المجاهرة بالآراء المناقضة للقانون فى كثير من البلاد الاخرى ٠

والواقع أن سلطان الرأى العام لا يقل فى هذا الصدد عن سلطان القانون بالنسبة لجميع الاشخاص الذين لا تتاح لهم ،

ظروف مالية مواتية تغنيهم عن حسن ظن الناس بهم ، فليس هناك فرق من حيث تأثير الارهاب بين أن يحكم على بعض الناس بالسجن ، وبين أن تقطع عن البعض الآخر اسباب الرزق . أما من كان منهم مكفول الرزق وكان زاهدا فى أن ينال الحظوة لدى الحكام أو الجماعات أو الجمهور ، فانه يكون مطلق الحرية فى التصريح بأى رأى يعتقده دون أن يخشى من وراء ذلك غير سوء اعتقاد الناس فيه وتشنيعهم عليه ، فمن الجدير به أن يتحمل ذلك دون حاجة الى قدر كبير من الشهامة والبطولة .

بيد أننا وان كنا اليوم لا نترك بالمخالفين لنا فى الرأى من الضرر والأذى بقدرماكنا نفعل فيما مضى الا أننا نعاملهم بطريقة قد يترتب عليها من الضرر والاذى مالا يقل عما كان ينشأ من قبل . فقد أعدم سقراط ولكن ذلك لم يمنع فلسفته من أن ترتفع كالشمس فى عنان السماء ، حتى أنارت بضيائها العقول والاذهان . ولقد كان المسيحيون يلقون طعمة للاسود الجياع ، ومع ذلك فقد نمت الديانة المسيحية وترعرعت مثل الدوحة الباسقة التى علت ما سواها من النباتات الضعيفة ، والأعشاب القديمة ، فسدت عليها بظلها الممدود مداخل الضياء والهواء ، وقطعت عنها وسائل البقاء والنماء ، أما نحن فتعصبنا الاجتماعى لايقتل أحدا، ولايقضى على رأى من الآراء ، ولكنه يحمل أهل التفكير على اخفاء معتقداتهم أو على تجنب المضى فى نشرها ،

فان آراء أصحاب البدع تظل بيننا فى جمود وركود ، وتمضى عليها الحقب والاجيال ولا يكاد المرء يشعر بأنها اصابت شيئا من التقدم بل ولا من التأخر ، وهى لاتزدهر ولاتنتشر ، ولكنها تظل تحترق فى حيز ضيق بين أهل الفكر والعلم الذين كانوا أول من أوجدوها ، وذلك دون أن تلقى على الشئون البشرية العامة والمصالح الانسانية الكبرى ضوءا صادقا كان أو كاذبا ، وهكذا قامت بيننا حال يراها بعض الناس جديرة بالرضـــا والاغتباط ، لأنها ــ دون الالتجاء للوسائل المؤلمـــة كالتغريم والحبس ــ تضمن للأراء الشائعة سيادتها الظاهرة ، كما أنها فى الوقت نفسه لا تقتل حرية النظر وامعان العقل عند أهل الخلاف الذين يعشقون التفكير ، ولاشك أن هذه طريقة مجدية للمحافظة على السلم فى عالم الافكار ولابقاء الامور فى هذا العالم تسير على نفس المنوال • ولكن الثمن الذى يدفع لاقرار هذا الهدوء هو التضحية بما للعقل البشرى من شجاعة أدبية ، فان الحال التى تغرى طائفة كبيرة من اهل الفكر بأن يكتموا فى صدورهم تلك المبادىء الصادقة والقواعد الصحيحة التى أقاموا عليها عقائدهم، وبأن يحاولوا عند مخاطبة الجمهور التوفيق بقدر الامكان بـين النتائج التى استنبطوها بأنفسهم وبين مقدمات قد رفضوها فى ضمائرهم ــ هذه الحال لايمكن أن تنتج تلك الاذهان المنطقية وتلك الأخـلاق الصريحة الجـريئة التى كانت تزين عـالم

الافكار فيما مضى • فان ما ينتظر ان ينبثق عنها هم قوم ادنياء العقول يكتفون بالسير على المألوف ، أو قوم ينافقون فى خدمة الحق ، فاذا تناولوا مسألة من المسائل الهامة أبلغوا سامعيهم شيئا يختلف عما يعتقدونه فى ضمائرهم ، والذين ينتهجون هذه السبيل يوفقون فى ذلك بحصر أفكارهم فى الامور التى يمكـــن التحدث عنها دون التعرض للمبادىء العامة والاصول السائدة ، أى أنهم يتناولون المسائل العملية الصغيرة التى يمكن ان تستقيم وتصلح من تلقاء نفسها اذا قورنت أذهان النـــاس واتسعت مداركهم ، والتى لن تستقيم تماما مالم يتم لها ذلك • أما الاقدام على البحث بحرية وجرأة فى أرقى المسائل وأهم الموضوعات ــ وهى السبيل التى تكفل تقوية الاذهان وتوسيع العقول ــ فهذا ما يتجنبونه ويتهربون منه •

ويجدر بهؤلاء الناس الذين لا يجدون فى سكوت أهــل البدع اى سوء أن يعلموا أن هذا الصمت يحول دون البحث بعين الانصـــاف والتـــدقيق فى الآراء المبتـــدعة ، واذا كان بعض هذه الآراء لا يحتمــل التعرض للمناقشـــة والتنفيـــذ ، فانها تبقى بفضل هذا الســكوت فى مأمن من أن تتـــلاشى ، وان كان ذلك يمنعها من الرواج او الانتشار • على أن معظم العذر الناشىء عن اسكات أهل الآراء المبتدعة لا يصيبهم بقدر ما يصيب هؤلاء الناس الذين لم يخرجوا على الجماعة ، ولا تزال

خشية الخروج عليها تسيطر على عقولهم ، وتحول دون نمو أفكارهم • ومن هو الشخص الذى يستطيع حصر ما يفقده العالم من ثمرات العقول المستنيرة ، والاذهان الناضجة التى تكمن فى الشخصيات الضعيفة فتمنعها من ابداء آرائها الخاصة خشية التورط فى الخطأ او التعرض للانتقاد ؟ وقد نجد من بين هذه الشخصيات من يحاول التخلص من هذا الموقف القلق على أمل التوفيق بين آرائهم وآراء الجمهور، وان كانوا يفشلون، والحقيقة أن الانسان لا يستطيع أن يصير مفكرا عظيما الا اذا كانت آراؤه نابعة من نفسه • فالحق يستفيد حتى من أخطاء هؤلاء الذين يتبعون الهامهم الخاص أكثر من تصرفات ذلك الصنف من الناس التى يقلد فيها الآخرين ، والتى تتسم بالصواب• على أنى لا أقصد أن يكون الغرض الاساسى من اطلاق الحرية الفكرية هو تكوين كبار المفكرين والفلاسفة ، بل تمكين الطبقة الوسطى من تنمية مداركهم ، وانتهاج آراء مستقلة • فقد ظهر فى العصور الماضية ، ولا يبعد أن يظهر مستقبلا ، كثير من كبار المفكرين بين أمم غلب عليها الاستعباد العقلى وفى بيئات تمكن منها الجمود الذهنى • ولكنه لم يظهر ولن يظهر فى تلك البيئات شعب حر التفكير • واذا كانت بعض الشعوب قد بلغت حدا كبيرا من النمو العقلى ، فما ذلك الا لنبذها الآراء المبتدعة • فحيث يسود الاتفاق على عدم المجادلة فى المبادىء والعقائد والمسائل

الكبرى التى تهم الانسانية ، نجد النشاط العقلى خاملا . ذلك أن توقد الاذهان وتحريك الخواطر انما ينشأ عن اتساع مجال البحث والنقاش والتعمق فى الاشياء المختلفة ، ويؤدى بالتالى الى ظهور طبقة المفكرين .

وقد شاهدت أوربا هذه الثورات الفكرية ثلاث مرات فى العصور الحديثة :

الأولى فى الفترة التى تلت عهد الاصلاح الدينى .

والثانية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وكانت مقصورة على القارة وبين الطبقة المثقفة .

والثالثة ابان الثورة الفكرية التى حدثت بألمانيا فى عهد «جيته» و «فخته» ، ولكنها لم تعمر طويلا . وقد تباينت هذه الثورات فيما خلفته من مذاهب وآراء ، الا انها أجمعت على شىء واحد ، هو عدم خضوع العقل للسلطة ونبذ التقليد وبالتالى القضاء على الاستبداد العقلى . فالدوافع التى انبعثت فى القلوب أثناء هذه الثورات الثلاث هى التى كونت أوربا الحاضرة ، واليها تمتد جذور كافة الاصلاحات المستحدثة فى الانظمة السياسية أو الجهود الفكرية . الا أن تأثير تلك الدوافع قد أصابه الضعف بمرور الزمن ، وهى لن تستعيد قوتها ونشاطها الا اذا أكدنا الحرية الفكرية من جديد .

ومن ناحية أخرى ، فلا يجب أن نفترض عدم موافقة

العقائد الشائعة والآراء السائدة ، للصواب ، بل نعتبرها جميعا صحيحة ، ثم نبحث فى كيفية اعتقاد الناس لها اذا لم يكـــن مناقشة صحتها أمرا متيسرا ، فمن المعروف أنه اذا كان الانسان شديد التمسك برأى ما ، فمن أصعب الامور على نفسه الاعتراف باحتمال فساد هذا الرأى ، ولكن جدير به أن لا يجد مثل هذه الصعوبة فى الاعتراف بان رأيه هذا مهما كان مطابقا للحق ، لن يخرج عن كونه عقيدة ميتة ، ولن يصبح حقيقة فعالة مؤثرة مالم يعرضه للجدال والمناقشة دون خوف او وجل •

ان بعض الناس يكفيه منك أن توافق على رأيه من غـــير ارتياب فيه ولو كنت جاهلا بالاسباب التى بنى عليها هذا الرأى وعاجزا عن مدافعته فاذا تيسر لهؤلاء ان يفرضوا آراءهم على الناس، فسوف يعارضون فى اباحة المناقشة على رغم ماتجلبه من اضرار • فاذا تولوا السلطان بذلوا جهدا كبيرا يستحيل معـه رفض الآراء السائدة عن فهم واقتناع وان كان يمكن رفضهـا عن جهل وطيش ، وذلك لأنه ليس من اليسير تحريم المناقشـة تحريما تاما ، وعدم السماح بتبادل الآراء اطلاقا ، وهكذا فانه بمجرد اثارة المناقشة ، تصبح كل عقيدة قائمـــة على الاقتناع الراسخ عرضة للسقوط على أثر اصطدامها بأوهن الحجج • وحتى اذا افترضنا عدم حدوث ذلك الامر ، وان الرأى الصواب ، لا ينمحى أثره من الذهن ، بل يظل مستقرا فى النفس ، ولكن بمثابة

عقيدة مستقلة عن كل برهان غير قابلة للتأثر بأى حجة ، فهل هذه هى الطريقة المثلى لاعتقاد الصواب ، وهل يجدر بانسان عاقل أن يكون تمسكه بالحق على هذا الاسلوب ؟ كلا فما كان الحق ليعتقد بمثل هذه الطريقة ، والا كان خرافة لا يميزها عن سائر الخرافات سوى تشبهها بالالفاظ الدالة على بعض الحقائق

واذا كان صقل مواهب الانسان أمرا واجبا، فان اتخاذه آراء خاصة فى المسائل الهامة يكون عاملا على تنمية ملكاته • واذا كان تثقيف الذهن ينحصر فى شىء دون آخر ، فهو بلاشك ينحصر فى تفهم العلل والاسباب التى يبنى عليها كل امرىء آراءه •

ومهما تكن معتقدات الناس فى المسائل الخطيرة حيث يجب أن تتسم بالصواب ـ فجدير بهم أن يكونوا قادرين على الدفاع عنها أمام ما قد يقوم من اعتراض على الاقل •

وقد يقول البعض : انه لا بأس من تفهم الناس الأسباب التى بنيت عليها عقائدهم ، ولكن دون فتح باب المناقشة والسماح للمعارضين بالتهجم على العقائد ، فان حماية العقائد لا تستلزم اقتصار الناس على ترديدها • وذلك كمثل الذين يتعلمون الهندسة ، فهم لا يكتفون بحفظ رؤوس النظريات ، بل يتكلفون أيضا حفظ الايضاحات وفهم المقدمات ، ورغم ذلك فان هذا لا يعنى ان طالب الهندسة يظل جاهلا بأصول الحقائق الهندسية لأنه لا يسمع أحدا ينفى صحتها ، وكذلك يمكن تفهيم الناس

الأسباب التى بنيت عليها عقائدهم وان لم يسمعوا احدا ينفى صحتهـا . »

وردنا على ذلك أن هذه الطريقة اذا كانت تصلح لتعليم الرياضيات وأشباهها حيث لا يجد المعترض مجالا للطعن فيهـا حيث أن الحقائق الرياضية لا تحتمل التأويل الا على وجه واحد وتقف ادلة اثباتها فى جانب واحد ، فانها ليست كذلك فى جميع المباحث الأخرى حيث يجد الخلاف مجالا واسعا ، فلا يمـكن استنباط الصواب الا بالمقارنة بين مجموعتين متعارضتين مـن الآراء والمفاضلة بينهما ، ويظهر ذلك حتى فى العلوم الطبيعية ، فنجد أن الحقيقة الواحدة تحتمل تفسيرا يختلف عن التفسـير السابق لها ، كأن تقترح فى علم الفلك نظرية مركزية الارض بدلا من نظرية مركزية الشمس . ولكن لابد فى هذه الحالة من اقامة الدليل على فساد النظرية المخالفة لرأينا ، فاذا لم نفعـل ذلك ، فسوف تظل الأسباب التى بنينا رأينا عليها خافية علينا .

ومثل ذلك أيضا فى المباحث الخلقية والدينية والسياسـية والمسائل الاجتماعية التى تمتاز بشدة التعقد والالتباس ، حيث نجد معظم البراهين المستخدمة فى تأييد رأى مخالف ، انمـا تنحصر فى نفى كل ما يؤيد تناقض ذلك الرأى . وقد أخبرنـا « شيشرون » أن عنايته بدراسة حجة خصمه كانت لا تقل ، ان لم تزد ، عن عنايته بدراسة حجة نفسه . واذا كان شيشرون قد

رأى أن ذلك شرط جوهرى لاحراز النجاح فى الهيئات القضائية، فالأولى بمن يقوم بالبحث فى أى موضوع أن يتبع هذه الطريقة حتى يتوصل الى غايته من الصواب ٠

واذا لم يتمكن المرء من الاحاطة بدقائق قضية ما فان معرفته بها تكون ناقصة ٠ وقد تكون أدلته قوية ، وقد يعجز الغير عن دحضها ، ولكن اذا عجز بدوره عن دحض أدلة خصمه ، فبأى وجه يستطيع المفاضلة بين رأيه ورأى خصمه ؟ وعلى من كان هذا شأنه أن يمتنع عن ابداء حكمه ، فاذا أصدر حكمه فاما أن يكون قد أرغم على ذلك ، أو انقاد فى ذلك الى عواطفه ، وهذا مايفعله عامة الناس ٠

ولا يكفى أن نقف على أدلة الخصم كما يسوقها لنا أساتذتنا وبما يتفق مع أهوائهم وآرائهم فيها ، لان هذه الطريقة لا تنصف أقوال الخصم ، كما لا تقربها الى الذهن لكى يتفهمها بل ينبغى أن تسمع أقوال خصمك ممن يؤمن بصحتها ، ولا يتوانى عن تأييدها والدفاع عنها ٠ اذ أن اطلاع الانسان على أدلة خصمه وهى فى صورة واضحة غير مشوهة ، بحيث يشعر بقوتها ورجاحتها وبصعوبة موقف المعارض لها ، يساعده على الى وجه الصواب الكفيل بدفع تلك الادلة ، وتذليل تلك الصعاب ٠

بيد أنه يندر للاسف ، بين الطبقة المثقفة من يكلف نفسه تلك

المشقة • وحتى من يعهد فى نفسه القدرة على الدفاع عـــن معتقداته لا نجده يفكر فى أن يضعها أمام خصمه ليرى ما عسى أن يأتى به ذلك الخصم من الحجج والاقوال • فهم لذلـك لا يعرفون عقائدهم معرفة صحيحة ، ولا يدركون كنهها تمامـا ، أو يفقهون الاعتبارات التى تقضى على التناقض الظاهر بـين الحقائق او التى تبين وجه الترجيح بين سببين يبدوان متعادلين فى قوتهما • وقد غاب عنهم ذلك الجانب من الصـواب الذى يرجح احدى الكفتين ويحتاج اليه كل من يريد الانصات لأقوال كلا الفريقين دون تحيز او محاباة •

والواقع أنه لا سبيل الى تفهم المواضيع الخلقية على وجهها، الا اذا انتهج الباحث تلك الخطة ، حتى أنه ليتعين علينا ــ اذا لم نجد معارضين للعقائد الهامة ــ أن نتوهم وجودهم ، ونتصور أنهم يسوقون الحجج والبراهين القوية ببلاغة فائقة •

وربما يعترض أعداء حرية المناقشة ، للتخفيف من قوة هذه الاعتبارات، على تفهيم العامة كل ماعسى أن يقال دفاعا عن معتقداتهم أو تفنيدا لآرائهم فى معرض الجدل ، حيث لا تدعو الحاجة لان يكون الشخص العامى قادرا على كشف الاباطيل التى قد يأتى بها خصوم عقيدته ، بل يكفى وجود فئة من المثقفين قادرة على الرد على الخصوم ، وتقوم بتنفيذ كل ما يمكن ان يضلل غـير المتعلمين ، أى أنه يجب الاقتصار على تفهيم ذوى العقـول

الساذجة ، الاسباب الظاهرية البسيطة التى ترتكز عليها عقائدهم، دون التعرض لدقائقها التى يختص بها الراســـخون فى العلم وحدهم ، وهم قادرون على القيام بهذا الواجب بالدرجة التى تبعث الاطمئنان فى نفوس العامة على حل كافة معضلاتهم •

ونحن اذا وافقنا أصحاب هذا الرأى فيما يذهبون اليه ، لا نكون قد أضعفنا بوجه ما حجة القائلين بحرية المناقشة • فان أصحاب هذا الرأى انفسهم ، يسلمون بانه لابد ان يكون الناس على ثقة تامة بأن جميع المطاعن التى وجهت الى عقيدتهم قـــد لقيت ردودا مقنعة فكيف تمكن الاجابة بهــذه الردود اذا كان الطعن الذى ينبغى الرد عليه لا يمكن التفوه به ؟ أو كيف يمكن أن نعلم أن هذه الردود مقنعة ، اذا لم يجــد أصــحاب الطعن فرصة لاثبات خلوها من الاقناع ؟ فاذا كان الجمهور غير ملزم ــ كما يقول أصحاب هذا الرأى ــ بالتعرض لهذه المعضلات فالواجب على الأقل أن يكون الحكماء والفقهاء هم المسئولون عن حل العقد ونفى الشبهات ، على بينة من تلك المعضــلات ومظاهرها المعقدة •

وهذا لا يتأتى الا اذا أبيح لأصحابها تقريرها بحرية كاملة ، وقد اتخذت الكنيسة الكاثوليكية فى حل هذه المشكلة منهجــا خاصا بها ، ففرقت بين الذين يباح لهم تلقى عقائدها من سبيل الاقتناع ، وبين الذين يجب عليهم قبولها من طريق التسليم ،

وهى لا تسمح لاى الفريقين باختيار ما يتلقاه من العقائد ، ولكنها تعطى لطائفة القساوسة الحق فى الاطلاع على أدلة خصومهم لكى يردوا عليها ، ولهذا الغرض أجازت لهم قراءة كتب الخارجين على الدين ، أما غير القساوسة فقد حرم عليهم الاطلاع على شيء من هذا القبيل الا باذن خاص • فهذه الكنيسة تعترف بان الوقوف على حجة الخصم يفيد الاساتذة والائمة ولكنها تحرم ذلك على غيرهم ، فهى تخول الخاصة من اسباب التهذيب العقلى مالا تخول العامة ، وان كانت تحرم على كلا الفريقين التمتع بالحرية الفكرية • وتمكنت بهذه الطريقة من السيطرة على العقول • الا ان هذه الطريقة لا يمكن اتخاذها فى البلاد الخاضعة للمذهب البروتستانتى ، لان أتباع هذا المذهب يعتقدون ــ بطريقة مــا ــ أن كل نفس مسئولة عن اختيار ما تعتنقه من الاديان ، والقاء هذه التبعة يكون على عاتق الاساتذة والعامة دون تمييز ، وذلك لتعذر مثل هذا التمييز ، فضلا عن أنه يكاد يكون من المستحيل فى هذه العصور منع غير المتعلمين من قراءة المؤلفات المخصصة للمتعلمين ، فاذا أريد اطلاع الأئمة والاساتذة على كل ما ينبغى أن يحيطوا به علما ، فلابد أن تطلق الحرية التامة للناس فى الكتابة والنشر •

على أنه اذا كانت العقائد السائدة تتمشى والصواب ، وكان الضرر الناشىء عن تقييد المناقشة قاصرا على ترك الناس فى جهل

بما بنيت عليه عقائدهم من الأسباب ، فقد يقال : ان هذا الضرر ينحصر تأثيره فى العقول ولا يتعداها الى الأخلاق ، فهو لا يزرى بالعقائد من حيث تأثيرها فى السلوك • ولكن الواقع على النقيض من ذلك ، لان عدم المناقشة لا يؤدى الى نسيان الأسباب التى بنيت عليها الآراء فحسب، بل يفضى غالبا الى نسيان معانى الآراء حتى تعجز الالفاظ التى تعبر عنها عن توصيلها للذهن ، وبدلا من أن يصبح الرأى فى الذهن ، فكرة واضحة وعقيدة مؤثرة ، لا تبقى هناك الا بضع كلمات جوفاء ترددها الذاكرة عن ظهر قلب ، واذا فرض أن الذهن لا زال يحتفظ بشىء من معانى الآراء فسوف تكون معانى سطحية وليست جوهرية • وتؤ شواهد التاريخ هذه الحقيقة المؤلمة •

وهذا ما حل بمعظم المذاهب الخلقية ، والعقائد الدينية ، التى ظهرت فى الوجود ، فهى فى أول أمرها تكون حافلة بالمعانى الجليلة فى نظر واضعيها وأتباعهم ، وتظل معانيها محتفظة بما لها من القوة والوضوح ، بل وربما تزداد هذه القوة ما دام النزاع مستمرا لاعلاء كلمتها على سائر المذاهب او العقائد ، حتى يفضى بها الامر الى التفوق ، فتكون بمنزلة الرأى العام أو تكف عن التقدم وتتوقف عن النمو والانتشار • ومتى تم أحد هذين الأمرين ، فان حدة المناقشة تفتر ، ثم تأخذ فى التلاشى تدريجيا، وعندئذ يكون المبدأ قد احتل مكانه المخصص له فى عالم الآراء،

فيكون المؤمنون به قد تلقوه من طريق الوراثة، وليس من سبيل الاقتناع ، ويصبح التحول من عقيدة الى أخرى شيئا غريبا لا يمكن أن يخطر على الاذهان • ثم بدلا من أن يظل أصحاب العقيدة ، كما كانوا فى أول الامر ، مستعدين لتنفيذ انتقادات المهاجمين لها ، أو لنشر دعوتهم بين الناس ، تراهم يخلدون للسكينة فيصمون آذانهم عن سماع الطعون فى دعوتهم ، ويريحون مخالفيهم (ان كان لهم ذلك) من سماع الأدلة المؤيدة لعقيدتهم •

ومن هنا يأتى ضعف العقيدة واضمحلال قوتها •

وكثيرا ما نسمع اليوم أساتذة العقائد على اختلافها ، يتحدثون عما يلاقونه من عناء لتثبيت الحقائق فى أذهان الناس بصورة مؤثرة تنفذ فى مشاعرهم ، وتسيطر على أخلاقهم ، ولكن مثل هذه الشكوى لا تسمع قط ما دامت العقيدة لا تزال تجاهد فى سبيل البقاء ، اذ تجد حتى الضعاف من المجاهدين شاعرين بالمبدأ الذى يدافعون عنه ، وبأوجه الخلاف بينه وبين سائر المبادىء ، وكثيرا ماتجد العقيدة من أحاطوا بأصولها وقواعدها من جميع الوجوه ، وتأملوها من كل النواحى ، وانعموا النظر فيما بين أجزائها المختلفة من أسباب الارتباط ، وشعروا بكل ما ينبغى أن تحدثه من التأثير فى أخلاق المتشبع بمبادئها • ولكن متى أصبحت العقيدة تقليدا وراثيا وصار تلقيها عملا سلبيا لا

ايجابيا ، ولم يعد هناك دافع يحفز الناس الى اجهاد الفكر فيمــا تثيره من المشاكل ، فانهم يجنحون تدريجيا اما الى نسيانها برمتها أو الاكتفاء بالموافقة عليها موافقة عمياء كأن التسليم بها من غــير مناقشة يغنى عن وجوب ادراكها والتحقق من صحتها بالتجربة والاختبار • ويظل هذا شأنها حتى تنفصل عن قلوب أصحابها ، وحينئذ تظهر تلك الحالة الشائعة ، فترى العقيدة قد أطبقت على عقل صاحبها كأنها غشاء سميك يدفع سائر المؤثرات الخارجية عن الاتصال بمداركه العالية ، وينحصر دورها فى منع غيرها من العقائد الجديدة الحيوية دون الاتصال به والتأثير فيــه ، وفى الوقت نفسه لا تعطى العقل أو القلب شيئا من النور •

ومن الأمثلة الدالة على مقدار الجمودالذى يمكن أن تصير اليه العقائد فى أذهان معتنقيها بدرجة يعجز العقل عن فهمها وادراكها، رغم ماكان منقدرتها علىأن تترك فىالذهن أعمق الأثر فى بادىء أمرها، كيفية اعتقاد المسيحيين فى مبادىء المسيحية ، وأعنى بالمسيحية هنا تلك التعاليم والوصايا المدونة فى « العهد الجديد » الذى أجمعت الكنائس والمذاهب جميعها علىالاعتراف بصحته ، ومع ذلك فاننا لا نبالغ اذا قلنا انه لا يوجد فى كل ألف ممن يدينون بالمسيحية فرد واحد يهتدى فىسلوكه بتلك التعاليم، فهو لايتبع سوىالعرف الجارى بيد أمته أوطبقة أوأهل ملته، وهو يجدنفسه أمامأمرين: مجموعة التعاليم الدينيةالتى يؤمنبأنها

بلغت اليه من مصدر الحكمة الالهية لتنظيم تصرفاته ، ثم مجموعة من العادات والآراء الشائعة ، التى يتفق بعضها الى حد مـــا مع التعاليم الدينية دون البعض الاخر ، وبعضها يتناقض مباشرة مع تلك التعاليم ، فهى فى جملتها عبارة عن خليط من الاحكام التى ترمى الى التوفيق بين العقائد الدينية والمصالح الدنيوية ، والمرء يحترم الأولى ، بينما يقدم للاخرى طاعته الصادقة. ويعتقد كافة المسيحيين أن المقربين الى الله هم الفقراء والمساكين ، وان دخول الغنى فى ملكوت السماء يقرب من المحال ، وانه لا ينبغى لهم أن يقاضوا الناس حتى لا يحكم عليهم ، وأن القسم نقيصة مشينة وعليهم أن يحبوا اخوانهم مثلما يحبون أنفسهم ، وعدم التفكير فيما هو آت ، وأنهم اذا أرادوا بلوغ حد الكمال فعليم أن يتخلوا عن ممتلكاتهم للفقراء ، والمسيحيون يخلصون فى قولهم بالايمان بتلك التعاليم ، وهم يؤمنون بها كايمان الناس بكل شىء يسمعون عنه أطيب الثناء دون مناقشة . ولكن اذا كان المقصود بالايمان ذلك الاعتقاد الراسخ الذى ينظم السلوك ، فان ذلك لن يوصلهم الى تحقيق هذه الغاية . على أنهم لا يرون باسا فى أن يتخذوا من تلك العقائد الوسيلة للرد على خصومهم والمسوغ لكل مـــا يصادف أهواءهم . ولكن متى اعترض لهم أحد الناس وذكرهم بأن العقائد التى يدينون بها توجب عليهم أمورا لا تحصى ممـــا لا يخطر لهم ببال ، أعرضوا عنه بحجة أنه لا يبغى من وراء ذلك

سوى التظاهر بأنه من الصفوة المختارة • وعلى ذلك فان العقائد التى ليس لها سيطرة على معتنقيها ، لايكون لهـا سلطان على عقولهم • وكل ما هنالك انهم قد تعودوا احترام ما تردده عباراتها من الصدى ، دون أن يدركوا شيئا من ذلك السر الذى ينبعث من الألفاظ الى المعانى المقصودة فيرغم العقل على استيعابهـا ويلزم المرء بالسير على مقتضاها •

ولكن يمكننا أن نؤكد الآن ان هذه الحال لم تكن شأن النصارى فى أول عهد المسيحية ، لانه لو كان الامر كذلك لما أتيح للمسيحية أن تنتشر ويتسع نطاقها ، حتى أصبحت ديـن الامبراطورية الرومانية ، بعد ان كانت مذهب قليلى الشـأن من العبرانيين ، وكان النصارى عندما يقول عنهم أعداؤهم : انظروا الى هؤلاء القوم كيف يحب بعضهم البعض» يدركـون معانى دياناتهم بدرجة من الوضوح لم يصلوا اليها بعد ذلك • ولعـل تقصيرهم فى فهم هذه المعانى هو السبب الرئيسى فيمانراه الآن من تباطؤ المسيحية فى التقدم والانتشار ، حتى لقد مضى عليهـا نيف وثمانية عشر قرنا ، وهى لا تزال محصورة تقريبافى الاوروبيين وسلالاتهم •

ولو أنك نظرت الى الذين يبالغون فى التمسك بدينهـم ، والاهتمام بعقائدهم ، ويعطونها من المعانى أكثر مما يعطيها عامة الناس ، لوجدت فى أغلب الاحيان ان العقائد التى لها سيطرة

على أذهانهم هى تلك التى تلقوها عن كالفن اولوكس أو غيرهما ممن يقاربهما فى الطباع والاخلاق • أما تعاليم المسيح فليس لها بجانب تلك العقائد الا وجود سلبى ، ولا يكاد يكون لها أدنى تأثير الا ما قد ينشأ عن مجرد الاستماع لكلمات عذبة خلابة •
ولا شك فى أن هناك أسبابا عديدة لما يشاهد من أن العقائد الخاصة بفرقة معينة تستبقى من النفوذ والقوة أكثر مما تستبقيه العقائد المشتركة بين جميع الفرق ، ومن ان الأئمة يبذلون جهدا أكبر فى سبيل المحافظة على العقائد الخاصة عن العقائد العامة ، ولكن لا شك أن أحد هذه الاسباب هو أن العقائد الخاصة أشد تعرضا للنقد ، وأكثر حاجة للحماية ضد المجاهرين بانكارها • والذى يحدث انه متى خلا الميدان امام المدرسين والطلاب من المعارضين ، نجدهم يلتزمون مراصدهم •

وينطبق هذا بوجه عام على سائر المعتقدات والآراء المتوارثة سواء أكانت متعلقة بالأمور الدنيوية والمعاشية أم بالمسائل الدينية والأدبية • فجميع اللغات والاداب حافلة بالامثال عن الحياة سواء من حيث ماهيتها أو كيفية السلوك فيها ، وقد سارت هذه الامثال بين الناس ، حتى أصبحوا يتمثلون بها فى أحاديثهم ، ولكن اكثر الناس لا يدركون معانيها لاول مرة الا عندما تعلمهم اياها التجارب التى تتصف بالقسوة فى أغلب الاحيان ، وكثيرا ما يحدث أن يصاب انسان بمصيبة أو خيبة

رجاء ، وعندئذ يستعيد فى ذهنه بعض الأمثال أو الأقوال الشائعة التى اعتاد على تكرارها طيلة حياته ، فيتبين له اذ ذاك أنه لو كان قد وفق الى ادراك معناها فيما مضى كما يدركها الآن، لأمكن تجنب وقوع ما حدث له .

ونحن لا ننكر أن تقصير الناس فى ادراك ما يدور على ألسنتهم من الحكم والأمثال يرجع أيضا الى أسباب أخرى خلاف عدم المناقشة ، فان كثيرا من الحقائق لا يمكن أن تتضح معانيها فى الذهن الا عن طريق التجربة والاختبار . ولكن خليق بالانسان أن يكون فهمه حتى لهذا النوع من الحقائق أشد وضوحا لو اعتاد سماع الدفاع عنها وانتقادها من هؤلاء الذين قد تفهموا معانيها . ومن المعروف أن ميل الناس الى اهمال التفكير فى الامر متى أصبح غير قابل للشك هو السبب فى أكثر الاخطاء التى يرتكبونها ، وقد قال أحد الكتاب المعاصرين بان الرأى الثابت لا تسهل اثارته .

وقد يعترض البعض على ذلك ، متسائلا عما اذا كان عدم الاجماع شرط أساسى لتحقق المعرفة الصحيحة : وان اصرار البعض على اعتقاد باطل لازم لادراك خدين للحق ، وهل تفقد العقيدة تأثيرها بمجرد اتفاق الآراء على قبولها ، وانه لا يجوز البحث فى احدى القضايا الا اذا كان الشك يكتنفها ؟ وأن الناس متى أجمعوا على اعتقاد حقيقة ما ، فقد انعدم تأثيرها

فى نفوسهم ؟ لقد كان الاعتقاد السائد أن الغرض الذى يهدف اليه البشر من تهذيب عقولهم انما هو توحيد الآراء فى جميع الحقائق الهامة ، وأن هذا التهذيب يظل باقيا مادام الغرض المقصودمنه لم يدرك ؟ هل اكتمال النصر يفسد حسناته ؟

وأنا لا أدعى شيئا من ذلك ، اذ لا خلاف فى أنه كلما ارتقى البشر زاد عدد الحقائق التى لا يصبح فيها أى مجال للشك ، ومن المعروف ان صلاح شئون الناس انما يتوقف على عدد الحقائق الخطيرة التى تصل عندهم الى درجة اليقين •

ولا شك فى أن توقف المناقشة الجدية فى المسائل المتعاقبة أمر ضرورى لاستقرار الآراء ــ ذلك الاستقرار الذى يــكون مفيدا حينما تكون الآراء صائبة ، وضارا فى حالة خطئهــا ــ وهذا صحيح ، ولكن التسليم بضرورة تضييق دائرة الخــلاف تدريجيا ، لا يستلزم القول بأن جميع ما يترتب على هذا التضييق ينبغى أن يكون نافعا •

اذ ان اجماع الناس على رأى من الآراء يغنيهم عن محاولــة تأييد صحته للمعارضين له • ولا شك أن مثل هذه المحاولــة تساهم فى ادراك الحق وفهمه بوضوح ، ففقد مثل هذه المعونــة النفسية باجماع الناس على الرأى يعتبر خسارة كبيرة وان كان ينقصها الاجماع العام •

فاذا تعذر الحصول على تلك المعونة ، تحتم على الاساتذة

تدبير الوسيلة التى تقوم مقامها بأن تجعل ذهن المتعلم متنبها الى وجوه الالتباس فيما يدرسه من المسائل ، كما لو كان يواجه خصما يرهقه بتلك الاشكالات حتى يحوله الى مذهبه •

ولكننا نجد أن الناس بدلا من أن يحاولوا تدبير أمثال تلك الوسائل ، فانهم قد أضاعوا ما كان لديهم منها • فالمناظرات السقراطية التى أبدع أفلاطون فى تمثيلها فى محاوراته ، كانت وسيلة من هذا النوع ، وليست فى الحقيقة سوى بحث سلبى فى المسائل الفلسفية الدقيقة يدل على براعة صاحبه ، والغرض منه اقناع المقتصرين على متابعة الآراء السائدة ، بأنهم لم يفهموا الموضوعات التى يتحدثون عنها ، ولم يصلوا بعد الى استنباط معانى العقائد التى يدينون بها ، حتى اذا اقتنعوا بجهلهم هذا ، أمكنهم ان يسلكوا السبيل الى اعتقاد راسخ الدعائم أساسه الفهم والادراك الصحيح لما تنطوى عليه العقائد من المعانى ولما يثبتها من البراهين • وكانت المجادلات المذهبية فى القرون الوسطى ترمى الى مثل هذا الغرض ، اذ كان المقصود منها التحقق من أن التلميذ قد فهم الرأى الذى يتعلمه ، وبالتالى الرأى الذى يعارضه ، حتى أصبح فى وسعه تعزيز أدلة الاول ، وتفنيد أدلة الثانى •

ولست انكر ان هذه المجادلات كانت تحتوى على عيب كبير ، ذلك أن المقدمات التى تستند اليها كانت مأخوذة كلها من طريق

النقل لا من طريق العقل • كما أن مقارنة المجادلات المذهبية بالمناظرات السقراطية من حيث تأثيرها فى تهذيب العقول تظهر تفوق الثانية على الاولى بدرجة كبيرة ، ولكن لاشك فى أن العقل الحديث مدين لكلتا الوسيلتين بالكثير • وانه ليس فى اساليب التعليم الحديث ما يغنى عن أى منهما ، لأن الذى يتلقى جميع معلوماته من افواه الاساتذة أو من بطون الكتب ، لا يضطر قط الى سماع أقوال كلا الخصمين ، هذا اذا فرضنا انه لم يسترسل مع هواه ، ولم يكتف بحفظ العلم عن ظهر قلب ، دون ان يكلف، نفسه مشقة البحث ، ولهذا قلما نرى بين العلماء المفكرين أو العامة من يكون ملما بأقوال معارضيه ، ولهذا كانت أضعف نقطة فيما يدلى به الناس من البراهين للدفاع عن آرائهم انما هى فى الأدلة التى يقصدون بها الرد على خصومهم • وقد جرت العادة فى هذه الايام بالتقليل من قيمة المنطق السلبى ، ذلك الذى يشير الى مواطن الضعف فى الآراء السائدة ، دون أن يثبت شيئا من الحقائق الجديدة • ولا جدال فى تفاهة قيمة هذا الانتقاد السلبى من حيث هو غاية منشودة ليس وراءها مطلب ، ولكنك اذا اعتبرته وسيلة للاقناع الصحيح ، أو لبلوغ الحقائق الايجابية، فلن تكون مغاليا مهما بالغت فى تعظيم قيمته ، وما دام الناس لا يتعلمون هذا النوع من الانتقاد على أسلوب منظم ، كما كانوا يفعلون فيما مضى ، فلن يظهر بينهم فى غير المباحث الطبيعية

والرياضية غير قليل من فحول المفكرين ، كما لن تصل مدارك الجمهور الى درجة عالية فى غير تلك المباحث • فان رأى الانسان فى أى موضوع خلاف الرياضيات والطبيعيات لا يستحق اسم المعرفة ، مالم يكن صاحبه قد سلك فى تكوينه طوعا أو كرها تلك الطريقة التى ينبغى عليه اتباعها فى مجادلة خصم عنيد • فاننا نبعد عن الصواب اذا نحن اعرضنا عن شىء تقدم الينا عفوا دون مشقة ، مع أننا نضطر اذا فقدناه الى السعى فى طلبه رغم استعصاء نيله ، وخليق بنا اذا وجدنا من ينازعنا فى صحة الآراء السائدة، أو من لايتوانى عن ذلك اذا أجاز له القانون أو الرأى العام ، أن نقابلهم بالشكر ، ونقبل عليهم بآذان صاغية ، وأن نغتبط بوجود من يفعل لنا ، مالا بد لنا من فعله بأنفسنا اذا كنا نهتم بأن تكون معتقداتنا مبنية على دعائم متينة •

وهناك سبب آخر لفائدة اختلاف الآراء حتى يصل الانسان فى سبيل التقدم العقلى الى المنزلة التى لم يصل اليها بعد • وقد اقتصرنا حتى الآن على اعتبار فرضين، فقلنا : ان الرأى السائد اما أن يكون خطأ ، واذن فلا بد أن يكون هناك رأى آخر هو الصواب ، واما أن يكون صوابا، وضرورة معارضة هذا الصواب بما يناقضه من الخطأ حتى يتمكن الذهن من الاحاطة بالحق احاطة تامة •

غير أن هناك حالة ثالثة اكثر انتشارا ، فقد يتفق أن يكون

لكل من المذهبين المتعارضين نصيب من الحقيقة ، بدلا من ان يكون أحدهما صوابا محضا والآخر خطأ بحتا .

ولا بد حينئذ من تكميل الرأى المقبول بالرأى المرفوض حتى يأتلف شمل الحقيقة . اذ الواقع ان آراء الناس فى المسائل التى لا يتناولها الحس تكون غالبا صائبة ، ولكنها لا تشتمل الا نادرا أو لا تشتمل ابدا على كل الصواب ، بل على جزء منه جسمته المبالغة ، ونال منه التحريف حتى انفصل عن سائر الحقائق التى كان يجب أن يتقيد بها . هذا عن الآراء المقبولة ، أما من جهة الآراء المرفوضة ، فالغالب أنها تكون بعض هذه الحقائق التى أهملها الرأى المقبول ، ظلت مكتومة ثم حطمت قيودها عندما طال عليها الضغط ، وثارت اما مطالبة بالانضمام الى الحقيقة المستقرة فى الرأى المقبول ، واما مجاهرة له بالعداوة مدعية أنها كل الصواب ، وما عداها باطل ، وما زالت هذه الحال الأخيرة أكثر وقوعا حتى الآن ، لأن التطرف فى العقل البشرى قاعدة مطردة والتوسط شىء نادر ، ولذلك فان جميع الثورات الفكرية تنحصر عادة فى ظهور جانب من الصواب على اثر أفول جانب آخر منه . وان التقدم الذى كان ينبغى أن يزيد محصولنا من العلم والحق ، يقتصر فى أغلب الاحيان على احلال جزء من الصواب محل جزء آخر منه ، وانما يتم التحسن لأن الجزء الجديد يكون أوفق لمقتضيات الاحوال من الجزء القديم .

ولما كانت الآراء السائدة لا تشتمل الا على جزء من الصواب حتى عندما تكون صحيحة الاساس ، فكل رأى يحتوى ولو على ذرة من البقية المهملة ، جدير بأن يعتبر ثمين القيمة مهما كان مقدار الخطأ الذى يشوبه •

وخليق بمن ينظر بعين العدل فى شئون الناس ألا يمتعض اذا رأى الذين يلفتون انظارنا الى ما نجهله من الحقيقة يغفلون هم أنفسهم عما نعلمه نحن منها ، بل أولى به أن يغتبط بذلك ، فانه ما دام التطرف احد صفات الآراء المقبولة ، فالافضل ان يكون المدافعون عن الآراء المرفوضة من المتطرفين ايضا طالما كانوا اشد الناس نشاطا وأقدرهم على لفت الأنظار نحو الحقيقة الجزئيـة التى ينتصرون لها كأنما هى الحقيقة الكلية •

لذلك نرى فى القرن الثامن عشر ، أنه فى الوقت الذى أعجبت فيه الطائفة المتعلمة ومن يتبعها من الطبقات الجاهلة بمآثر المدنية وبدائع الادب ومعجزات العلوم وعجائب الفلسفة ، وبينما كان القوم يغالون فى تقدير مدى تخلف القدماء عن اهل الحضـارة من المحدثين ، فقد كان لظهور غرائب روسو بين هذه المعتقدات المتطرفة وقع عظيم ، حتى أثارتها من مكامنها وفرقت بين عناصرها ، ثم أعادت تأليفها فى شكل افضل بعد أن أضافت اليهـا بعض العناصر الجديدة ، ولا نعنى بذلك ان الآراء الشائعة فى ذلـك الزمن كانت أبعد عن الصواب من آراء روسو • اذ الواقع انها

كانت على عكس ذلك أقرب الى الحقيقة وأقل نصيبا من الخطأ .
ولكن آراء روسو كانت تحتوى على كثـــير من الحقائق التى
أهملتها الآراء الشائعة يومئذ . وتلك الحقائق هى الرواسب التى
بقيت فى تيار الآراء وظلت جارية فيه على مر الزمان ، فقد فطنت
العقول الواعية منذ عهد روسو الى ما تمتاز به الحياة الفطرية
من فضيلة السذاجة ، وتنبهت الى ما تنطوى عليه الحياة الاجتماعية
من أساليب النفاق المفسد للاخلاق ، وسوف تنتج هذه الخواطر
ثمراتها المرجوة فى الوقت المناسب . على أنها فى حاجة ماسة اليوم
الى من يناصرها ويقررها بالافعال دون الاقوال .

كذلك الأمر فى شئـون السياسية ، اذ لا شـك أن الحياة
السياسية لا يمكن أن تقوم على أساس صحيح الا اذا اجتمع فيها
عنصران متعارضان : حزب المحافظة وحزب التقدم . وسيستمر
ذلك حتى يتمكن أحد الحزبين من توسيع نطاق غاياته حتى يصير
حزب محافظة وتقدم على السواء ، ويصبح قادرا على تمييز ما
هو جدير بالابقاء مما هو خليق بالالغاء . وكل من هذين العنصرين
المتناقضين يشتق مزيته من نقائض العنصر الآخر ، الا أن معارضة
كل منهما للآخر هى السبب الاكبر فى عدم خروجها عن دائرة
العقل ، فاذا لم تطلق الحرية للناس فى التعبير عن الآراء المؤيـدة
للديمقراطية والارستقراطية ، وللملكية الخاصة والملكية العامة
وللاشتراكية والفردية ، ولسائر المتناقضات فى هذه الحياة ، واذا

لم تتوفر هذه الحرية بدرجة متساوية ، فسوف يتعذر على كــلا العنصرين ان ينال نصيبه من النفوذ ، ويصبح اختلال التوازن بينهما حيث ترجع كفة أحدهما على الآخر أمرا مؤكدا .

ونحن نعلم أن الاهتداء الى الحقيقة فى جميع المســائل الحيوية ، انما يكون بالتوفيق بين آراء متناقضة ، ويندر أن يوجد عقل واحد له من سعة الادراك وحب الانصاف ما يمكنه من التوفيق بين تلك المتناقضات توفيقا عادلا دقيقا ، وانمــا يهتدى الناس الى الحقيقة بفضل الصراع القائم بين خصــوم يدافعون عن مبادىء متنافرة ، واذا كان أحد الرأيين المتعارضين فى بعض المسائل المذكورة آنفا أحق من الآخر بالتأييد ، فهــو بلاشك رأى الأقلية ، لأنه يمثل المصالح المهملة ، والمرافق التى يخشى أن لا تنال نصيبها من العناية .

وانى أعلم أنه لا يوجد تعصب ضد اختلاف الآراء فى معظـم المسائل المذكورة ، وما قصدت بسردها سوى التدليل عــلى حقيقة عامة ، وهى أن اختلاف الآراء هو السبيل الوحيدلتوضيح الحقيقة مادام العقل البشرى على حالته الراهنة . فكلما وجد من يخالف الاجماع ، ولو كان الاجماع على الصواب ، كان من المرجح دائما أن يكون عند هذ المخالف من الأقوال مايستحق الاصغاء ، فلو نحن ألزمناه الســكوت لكان فى ذلك بعض الخسارة للحقيقة .

وقد يعترض البعض بأن بعض المبادىء المقررة ولا سيما فى المسائل الهـامة ، لا تقتصر على نصف الحقيقة ، بل تشتمل على الحقيقة بأجمعها ، فالآداب المسيحية مثلا ، تحتوى كل ما فى موضوعها من الحقيقة ، فاذا قام امرؤ بالدعوة الى آداب مغـايرة لها كان فى خطأ مبين

ولما كان هذا الموضوع يتناول أكبر مسائل الحياة ، فهو أوفق مثال لاختبار صحة القاعدة التى نحن بصددها وتقريرها، فلنبحث الآن فيما اذا كانت الآراء المسيحية هى كل الحقيقة فى باب الآداب ، وهل هى تمثل نظاما كاملا لمحاسن الأخلاق ، أم لا تحتوى الا على جزء من هذه الحقيقة .

ويجدر بنا قبل البت فى هذه المسألة أن نبحث عن المـراد بالأداب المسيحية فاذا كان معناها الآداب المدونة فى « العهد الجديد » فسوف يكون من المستغرب أن يستقى شـخص ما معرفته بها من نفس هذا الكتاب ، ثم يظن أنها قد بلغت للناس على أنها نظام مفصل للآداب . ان الانجيل لا يزال يحيل القارىء على نظام سابق لم يتعرض لالغائه ، وانما اقتصر على تصحيح بعض أجزائه ، ذلك لأنه عبارة الانجيل ، عبارة غامضة مطلقـة يستحيل فى أكثر المواضع تأويلها تأويلا حرفيا

وهو أقرب الى أسلوب الخطابة منه الى الدقة التشريعية ، وقد وجد الذين حاولوا أن يستخلصوا منه نظاما كاملا للآداب

أنه لا سبيل الى ادراك غايتهم الا بالاستعانة بالتــوراة ، وهى تشتمل حقيقة على نظام مفصل دقيق ، ولكنه نظام همجى من وجوه كثيرة ، ولم يكن يقصد تطبيقه الا على قوم همجيين •

وكان الرسول بولس يجاهر باستهجانه لطريقة الذين يلجأون الى الأداب الاسرائيلية لتأويل تعاليم المسيحية • ولكنا نراه فى الوقت نفسه يفترض وجود مذهب خلقى سابق هو مذهب الآداب اليونانية والرومانية •

واذا تأملنا رسائله نجد أنها فى أكثر المواضع عبارة عـــن مجموعة من التعـاليم المســيحية مطبقة على الآداب اليــونانية والرومانية لدرجة أنه أجاز الرق والعبودية • على أن مايسميه الناس آداب المسيحية ــ وان كان الأصـــح أن يسمى آداب الكهنوتية ــ لم تؤخذ عن السيد المسيح أو حوارييه ، بل هى آداب وضعتها الكنيسة الكاثوليكية تدريجيا أثناء القرون الخمسة الأولى ، ومع أن البروتستانت وأهل العصور الحديثة أعلنــوا انكارهم لهذه الآداب ، فانهم لم يدخلوا عليها من التعديل ماكان منتظرا ، وانما اقتنعوا فى معظم الأحيان بحذف الزيادات التى أضيفت اليها خلال القرون الوسطى ، ثم استعاضت كل جماعة عن الزيادات المحذوفة بزيادات جديدة تتفق مع مشاربها ، ولا يمكن انكار تلك الأيادى البيضاء التى أسداها دعاة هـــذه الآداب الأقدمين الى الانسانية • ورغم ذلك فانها لا تخلو من

النقص فى كثير من المواضع الهامة ، ولولا أن أهل أوربا قد استعانوا على تكييف حياتهم ببعض الأراء التى لا تجيزها تلك الآداب لكانت أحوال البشر أسوأ مما هى عليه الأن •

فآداب المسيحية — كما يدعونها — قد اجتمعت فيها كل صفات رد الفعل ، وهى فى معظمها عبارة عن احتجاج على الوثنيين ، فهى تطلب للناس كمالا سلبيا أكثر منه ايجابيا ، وتدعوهم الى التخلى عن الرذائل ، أكثر مما تدعوهم الى التحلى بالفضائل ، وتخوفهم من الشر أكثر مما تحضهم على الخير ، واذا تأملنا وصاياها وجدنا النهى متغلبا على الأمر ، وقد دفعها الاشمئزاز من الفجور الى تمجيد الزهد والرهبنة ، وهى تتوسل الى اغراء الناس على الفضيلة ، بالتخويف من العقاب ، والأمل فى الثواب ، وهى بذلك تنحط عن أشرف المذاهب القديمة ، وتجعل الأنانية جوهر الآداب الانسانية بقطعها كل صلة من شعور المرء بالواجب وبين مصالح الغير •

والطاعة العمياء هى قوام الآداب المسيحية ، حقيقة أنها لا توصى أتباعها بتنفيذ أوامر السلطان اذا كانت مخالفة لنصوص الدين ، ولكنها تأمرهم بالاذعان وعدم العصيان ، مهما أصابهم من الأذى •

وبينما نجد آداب الأمم الوثنية الراقية تضع الواجبات الاجتماعية فى أرفع منزلة من الاعتبار حتى تضمن فى سبيل ذلك

الحقوق الشخصية والحرية الفردية ، نرى الآداب المسيحيــة البحتة لا تكاد تشعر أو تعترف بتلك الواجبات المقدسة. وهانحن نقرأ فى آداب الاسلام هذه الـكلمة الجامعــة : « كل وال يستكفى عاملا عملا وفى ولايته من هو أكفأ له ، فقد خان عهد الله وخليفته » .

واذا كانت الأداب الحديثة تهتم بالواجبات الاجتماعيــــة فالفضل فى ذلك يرجع الى التعاليم الرومانية واليونانية ، لا الى التعاليم المسيحية ، كما أن الفضل فى كل ما تحتوى عليه آدابنــا الشخصية من عواطف الشهامة والنبل والشرف يرجع الى التربية الأدبية دون التربية الدينية .

ولا أدعى أن هذه النقائص من مستلزمات آداب المسيحية كيفما تصورناها ، كما لا أعتقد أن التوفيق متعذر بينها وبين ما ينقصها من المعانى الكثيرة لتأليف نظام اخلاقى كامل ، وكذلك فانى لا أتصور شيئا من ذلك فيما نقل عن لسان المسيح نفسه من التعاليم والمبادىء ، بل انى واثق بأن أقوال المسيح تحتوى فى نصوصها كل ما أريد منها ، وبأنها لا تتناقض مع المبادىء التى يجب توافرها فى أى نظام أخلاقى شامل ، وأنها تحتوى الكثير من مكارم الأخلاق . غير أن هذا لا ينافى الاعتقاد بأن تعاليــم المسيح لا تحتوى غير جزء من الحقيقة ، وبأن كثيرا من الأركان الأساسية للمذاهب الخلقية ، لم تنص عليه تعاليم المسيح ، وبأن

هذه الأركان قد أغفلت فى المذهب الذى أقامته الكنيسة على أسس التعاليم المذكورة •

واذا كان الأمر كذلك فمن الخطأ اصرارنا على أن تتطلب فى نصوص التعاليم المسيحية ذلك النظام الخلقى الكامل الذى أراد المسيح اقراره ، ولكنه لم يقصد شرحه •

وانى أخشى اذا نحن حاولنا طبع العقول والعواطف بطابع دينى محض ، ونبذنا تلك المبادىء الدنيوية التى لم تزل متحدة مع التعاليم الدينية ومتممة لها ، أن ينحط مستوى الأخلاق ، وتصل الى درجة تعجز معها عن ادراك معنى الخير والشرف ، وان اتصفنا بالتقوى والورع ، وانى أعتقد أن تقويم الأخلاق لا يتأتى الا اذا وجدت بجانب الأراء المسيحية آراء أخرى دنيوية ، كما أوقن أن نظام الآداب المسيحية لا يخرج عن حكم القاعدة العامة ، وهى انه مادام العقل البشرى لم يبلغ مرتبة الكمال فلا سبيل الى الحقيقة الا عن طريق اختلاف الأراء •

ومن الواضح أن الاعتراف بصحة الحقائق الأدبية غير الواردة فى النصوص الدينية لا يتبعه بالضرورة انكار شىء من الحقائق الواردة فى تلك النصوص • ولا يحسن بك أن تطلب الانصاف من غيرك ولا تطلبه من نفسك ، فاذا طلب من الملحدين أن ينظروا بعين الانصاف الى ديانة المتدينين وجب على هؤلاء أن ينظروا نفس تلك النظرة الى الحاد الملحدين •

ومن الحقائق المقررة أن الفضل فى وضع كثير من المبادىء الخلقية انما يرجع الى قوم كانوا — لا أقول على جهل بالديانة المسيحية — بل على علم بها ، ولكنهم رفضــــوا اتخاذها دينا لهم .

ولست أدعى أن فتح باب الحرية للتعبير عن جميع الأراء يؤدى الى القضاء على سيئات التشيع فى المباحث الدينيـــة أو الدنيوية ، اذ من المؤكد أنه متى رسخت احدى الحقائق فى رأس انسان ضيق الأفق ، فانه يبالغ فى تأييدها ، بل وتنفيذها كأنمـــا ليست هناك حقيقة سواها . لذا أعترف بأن اطلاق حــــرية المناقشة ليس علاجا شافيا لداء التشيع ، بل انها تزيده استحكاما وتدفع المتجادلين الى انكار الحقائق التى فاتهم ادراكها ، لأنهم يعتبرون معلنيها خصوما لهم .

فأين يقع التأثير الصالح من حرية المناقشة ؟ ان هذ االتأثير لا يظهر على الخصوم الثائرى الأعصاب ، ولكن على الشهــود الواقفين موقف الحياد .

فالخطورة ليست فى احتدام النزاع بين شطرى الصواب ، بل فى اعلان نصف الحقيقة وانسدال القناع على نصفها الأخير، ومادام الناس يضطرون الى سماع كلا الطرفين والموازنة بــين أقوالهما ، فسوف يسهل التوصل الى الحقيقة ولكنهم اذااقتصروا

على سماع أحد الطرفين دون الأخر فهنا يظهر الخطأ وينحرف الصواب عن حقيقته •

ولما كانت مقدرة الانصاف بين فريقين لأحدهما دون الآخر نادرة الوجود ، فان التوصل الى الحق يعتمد على عدد المدافعين عن كل وجه من وجوه الحقيقة •

اتضح لنا الآن أن صلاح شئون الناس من الوجهة العقلية ــ الذى يترتب عليه صلاح شئونهم فى النواحى الأخــرى ــ يقتضى اطلاق حرية الآراء وحرية التعبير عنها •

وجدير بنا قبل ختام هذا البحث أن نشير الى مايراه البعض من وجوب الاعتدال فى لهجة المجادلة عند التعبير عن الآراء ، ويلاحظ أنه من المتعذر الاهتداء الى تعيين حدود الأدب فى المناظرة واتباع أصول اللياقة •• وشر مايرتكب من هذا القبيل هو أن تصم الخصم الذى يخالفك فى الرأى بفســـاد الأخلاق وخبث الطوية •

ولا يقدم على ذلك عادة الا أصحاب الآراء المنبوذة ، نظرا لقلة عددهم وضعف نفوذهم •

ولكن ليس الأمر كذلك بالنسبة لأصحاب الآراء الســائدة فانهم لا يخسرون شيئا من نفوذهم مهما أفرطوا فى الطعن عــلى خصومهم ، بل ذلك يزيدهم قوة وسلطانا ، لأنه يخوف الناس من الاعتراف بغير العقائد السائدة •

فينبغى اذن لصالح الحق والانصاف أن يكون تحريم المثالب على أنصار الآراء السائدة أهم وأوجب من تحريمــه على دعاة الآراء المخالفة

وليس هنا مجال لتدخل السلطة أو القانون ، فهذه مسألة يرجع الفصل فيها الى الرأى العام وحده •

الفصل الثالث

أهمية استغلال الشخصية للحياة الكريمة

الآن وقد شرحنا الأسباب التى توجب اطلاق الحرية للناس فى تكوين آرائهم والتعبير عنها بلا تحفظ • وأبنا العواقب التى تصيب الانسان من الوجهة العقلية ، وبالتالى من الوجهة الادبية ، اذا لم تمنح له تلك الحرية ، أو اذا لم يقرر حقه فيها ، فلنبحث فيما اذا كانت هذه الأسباب توجب اطلاق الحرية للناس فى العمل بمقتضى آرائهم ، وفى ابراز هذه الآراء من حيز الفكر الى حيز العمل ، دون أن يعترضهم مانع مادى أو أدبى من جانب الغير مادامت أفعالهم لا تمسه بسوء أو خطر •

وهذا الشرط الأخير ضرورى بالطبع ، اذ لا يوجد من يقول أن حرية الفعل يجب أن تكون بقدر حرية الرأى ، فكل نوع مهما يكن نوعه من شأنه ايذاء الغير بلا مسوغ يجيز بصفة عامة ويوجب فى الأحوال الخطيرة بصفة خاصة تدخل الجمهور لمنعه بقوة الرأى العام أو تدخل السلطة الحاكمة عند اقتضاء الحاجة لمنعه بقوة القانون •

فعند هذا الحد ينبغى أن تنتهى حرية الفرد • ولكن اذا كان المرء لا يتعرض لغيره من الناس فيما يعنيهم ويخصهم، فالاسباب التى توجب اطلاق الحرية للآراء توجب أيضا اطلاق الحرية لتنفـــذ هذه الآراء مادام تنفيذها لا يؤدى الى الاضرار بالغير •

والواقع أنه يمكن تطبيق الاعتبارات التى ذكرناها آنفا على تصرفات الانسان وأفعاله كما تنطبق على نظرياته وأقواله، فكما أنه يحسن مادام الناس لم يبلغوا مرتبة الكمال أن يكون هنـاك شيء من اختلاف فى الآراء ، كذلك يحسن أن يكون ثمة اختلاف فى سبل المعيشة ، وأن نطلق الحرية للناس ليثبتوا بالتجربة قيمة كل أسلوب من أساليب العيش •

وخلاصة القول أنه يحسن فى كل مايمس الغير مبـاشرة ، تمكين الشخصية من ابراز نفسها واظهار استقلالها ، فانه مادام رائد الأفراد فى سلوكهم هو عادات الغير وتقاليد الأسلاف دون طبائعهم الفطرية • فقد انهار أحد أركان السعادة البشرية والدعامة الرئيسية للتقدم الفردى والاجتماعى •

وجدير بالملاحظة أن العقبة الكبرى فى سبيل تقرير هـــذا المبدأ ليست فى تعيين الوسائل المؤدية لتحقيقه ، بل فى قلة اهتمام الناس بنفس المبدأ • ولو كان الناس يدركون أن اطلاق الحرية لنمو الشخصية هو أحد الأركان الرئيسية لصلاح المعيشة ، وانه يعادل اسم المدنية والتربية ، بل هو شرط ضروري لتحقيـق

هذه الأشياء وجزء لا يتجزأ منها ، لما قللوا من قيمة الحرية ، ولما وجدنا صعوبة فى تعيين الحد الفاصل بين حرية الفرد وسلطة المجتمع ، ولكنهم قلما سلموا بأن لاستقلال الشخصية قيمة جوهرية ، وبأن هذا الاستقلال جدير بالاعتبار لذاته • ولما كان السواد الأعظم راضيا عن الاوضاع التى يجرى عليها البشر فى شئونهم ، فهو لا يتصور كيف لا تصلح هذه الأوضاع لجميع الناس على حد سواء ، والأدهى من ذلك أن معظم الفلاسفة لايدخلون استقلال الشخصية فى برامجهم ، وينظرون اليه كعقبة تحول دون قبول الناس لما يرى المصلحون أنه أكثر فائدة للبشر •

وقد نشر الفيلسوف الالمانى وليم فون همبولد هذا المبدأ حيث يقول : « ان غاية الانسان ، او الغرض الذى تتجه اليه أوامر العقل الماضية هى تربية ملكاته على أحكم نظام حتى يتهيأ منها مجموعة كاملة متناسبة ، وعلى ذلك يكون الغرض الذى يجب أن يسعى اليه كل انسان ، هو استقلال الشخصية فى قوتها وفى نموها ، وهذا لا يتأتى الا بتوافر شرطين : اطلاق الحرية وتنويع المواقف • ومن اجتماعهما تتولد الحماسة الفردية وتتألف قوة الابداع والابتكار • »

ومهما يكن من قلة ادراك الناس لأهمية استقلال الشخصية، فليس الاختلاف على ماهية المبدأ بل على درجة وجوبه• اذ أن

الناس لم يخلقوا لكى يقلد بعضهم بعضا . ولا ينكر احد على الانسان الحق فى التصرف وفق آرائه ، ولا يعنى ذلك عدم الاهتمام بالتجارب التى مر بها الغير قبله ، فيعيش الناس فى الدنيا وكأن جميع التجارب التى مر بها البشر لم تفدهم فى الدلالة على أفضلية بعض اساليب المعيشة عن البعض الآخر . ونريد بذلك أن الانسان متى بلغ رشده كان من حقه دون سواه ان يتبع فى الانتفاع بهذه التجارب وفى تأويلها الطريق الذى يراه . ويختار منها ما يتفق مع أحواله وطباعه ، اذ ان تجارب الغير قد تكون واسعة ، أو يكونوا قد أخطأوا فى تأويلها ، أو أن تأويلهم كان صحيحا ولكنه غير مناسب لكل فرد .

واذا فرضنا أن العادات المألوفة (وهى دليل على التجارب) صالحة ومناسبة لظروف الانسان، فمن السخف أن يتبعهاالانسان لمجرد كونها عادات مقررة فان ذلك لا يربى فى نفسه شيئا من الخصال التى تميزه عن الحيوان مثل الادراك والفطنة والتمييز والنشاط العقلى والعاطفة الادبية ، وكل ذلك لا يظهر له أثر الا عند الاختيار والمفاضلة . وهذه الملكات لا تنمو الا بالتمرين ولا سبيل لهذا التمرين اذا كان الانسان يفعل الشىء فقط لان الغير يفعلونه كما لو كان يعتقد الرأى لا لسبب سوى أن الغير يعتنقونه ، وقد رأينا أنه اذا كان صاحب الرأى يعتقده وهو غير مقتنع باسبابه ، كان هذا الاعتقاد سببا فى ضعف ذهنه وليس

تقويته ، وكذلك اذا كان صاحب الفعل يأتيه بارادته الخاصة ، كان ذلك عاملا على تبلد وجمود عواطفه وملكاته .

ولا يحتاج من يترك للناس يختارون له طريقته فى الحياة من المواهب سوى خصلة واحدة امتازت بها القرود ، وهى ملكة التقليد . أما الذى يختار طريقته بنفسه ، فانه يستخدم كل ما أوتى من مواهب ، والواقع أن هذا الاختيار يتطلب من صاحبه أمورا عدة : أولها التأمل ثم التبصر ثم جمع المقدمات للحكم وهذا يستوجب اثارة الهمة ، ثم اصدار الحكم ، وهذا يتطلب اعمال ملكة التمييز ثم التمسك بالحكم بعد اصداره ، وهذا يحتاج الى قوة الثبات والحزم . فكلما عظم مقدار التصرفات التى يسير فيها الانسان على حكم اختياره عظمت حاجته الى تلك المواهب وعلى قدر ذلك يكون استعماله لها وانتفاعه بها .

وقد يهتدى الانسان بارشاد غيره الى بعض السبل الآمنة فيظل بعيدا عن مواطن الخطر من غير أن يحتاج الى شيء مما ذكرناه ، ولكن اذا تم له ذلك فما قيمة اعتباره مخلوقا آدميا ؟! ان الاهمية لا تنحصر فى ماهية ما يصدر عن الانسان من الافعال ، بل هى ايضا فى ماهية الانسان الذى تصدر عنه هذه الافعال .

وقد يسلم المعارضون ببعض هذه الأقوال من أنه يحسن بالناس ان يستخدموا عقولهم ، وان اتباع العادات على هدى وبصيرة ، بل مخالفتها احيانا على هدى وبصيرة ، خير من ملازمتها

ملازمة آلية عمياء • فهم يسلمون الى حد ما بان الانسان يجب أن يكون حرا فيما يرشده اليه عقله ، ولكنهم يأبون عليه أن يكون حرا فيما تدفعه اليه شهوته وعواطفه ويرون فيها خطـرا بالغـا •

ونرد على ذلك أن الشهوات والنزعات هى من أخص صفات الانسان الكامل ، ولا يخشى من طغيانها الا اذا اختل توازنها • والسبب الحقيقى فيما يقترفه الناس من القبائح ليس قـوة الشهوات ، ولكنه ضعف الضمائـر ، وليس من الضرورى أن ترتبط قوة الشهوة بضعف الضمير ، فعندما يكون المرء متفوقا على غيره فى قوة العواطف والشهوات ، فان ذلك يعنى ان نصيبه من مواد الفطرة البشرية أوفر ، فهو لذلك أقدر ولا شك على عمل الخير ، وان يكن ايضا أقدر على ارتـكاب الشر ، فان الطبيعية التى تتصف بالهمة والنشاط ، أقدر دائما على جلائـل الامور ومحاسنها من تلك التى تتصف بالبلادة والجمود • وان توقد الاحساس الذى هو مصدر قوة العواطف ، هو أيضا مصدر أشد ما يعرف من حب الفضيلة وضبط النفس ، ولن يستطيع المجتمع أن يصون مصالحه الا بتربية قوة الاحساس هـذه ، والشخص الذى تكون شهواته خاصة بنفسه جدير أن يكـون من ذوى الاخلاق ، أما الذى لا تكون شهواته على هذه الصفة من الاستقلال ، فلن يكون له نصيب من الاخلاق •

فاذا كانت عواطف المرء قوية ومستقلة ، وكانت له ارادة حازمة تتحكم فى شهواته ، كان من ذوى الاخلاق والعزيمة .

فتنشيط استقلال الشهوات والنزعات أمر لازم لقوة المجتمع وشدة مراسه .

ومن الجائز أن هدم القوى كانت من العنف فيما مضى ، بدرجة لا تقوى معها سلطة المجتمع على كبح جماحها ، فكان المجتمع اذ ذاك يقاسى من تمرد الشخصية وطغيانها الشىءالكثير، وكانت الصعوبة يومئذ تنحصر فى ترويض قوم من ذوى العقول القوية والاجسام الضخمة على ضبط النفس وكبحها . فلتذليل تلك الصعوبة قام القانون والنظام يفرضان حق السيطرة على الانسان بأسره ، حتى يتيسر لهما بهذه الوسيلة مالم يستطيعا ادراكه بأية وسيلة أخرى ، ولكن الأمر قد انعكس الآن ، وصار المجتمع أعلى كلمة من الفرد ، وأصبحت مقاليد الشخصية فى يد الهيئة الاجتماعية ، وانحصر الخطر الذى يهدد الطبيعة البشرية فى ضعف البواعث وليس فى غلوها ، وبعد أن كانت شهوات أصحاب النفوذ والمواهب الفائقة غير خاضعة للشرائع والقوانين مما أدى الى تقييدها ، أصبح الكل متساويا فى ذلك : الرفيع والوضيع واصبح الفرد مترقبا حركاته خشية الوقوع فى الزلل ، وهو فى جميع الامور لا يسائل نفسه : ماذا أفضل ؟ او ماذا يوافق مزاجى وطبعى أو ما الذى ينمى أحسن ما تشتمل عليه

نفسى ؟ بل تراه يسائل نفسه : ماذا يناسب مركزى ، أو ماذا يفعله عادة من هم فى مركزى وظروفى ؟ ولست أعنى ان الناس يفضلون ماجرت به العادة على مايوافق ميولهم، فالأمر أوهى من ذلك ، اذ لا يخطر ببالهم قط أن يكون لهم ميل الى غير ما جرت بـه العادة • وهكذا أصبح العقل مستعبدا • فأول ما يفكر فيـه الناس حتى فى ملذاتهم هو اتباع الجماعة ، والتمسك بالعادة ، فيقتفون أثرها فى كل ما تتجه اليه • حتى ينتهى بهم التمادى فى اهمال طبائعهم الى فقدها نهائيا : فتخمد مواهب الانسان وتذبل ملكاته وتسقط همته ، ولا يعود فى استطاعته استشعار رغبـة قوية أو اثبات عواطف أصيلة وانتاج آراء مستقلة •

وتعتبر هذه افضل احوال الانسان حسب نظرية كالفن التى تقول : ان الارادة أكبر خطايا ابن آدم ، وان كل ما تستطيعـه الطبيعة البشرية من الخير ينحصر فى الطاعة المطلقة وحدها • فالمرء بحسب هذا المذهب محروم من الاختيار ، ليس له أن يفعل سوى ما يؤثر به ، فكل ما يخرج عن الواجبات المفروضة ذنوب وآثام• ولما كانت الطبيعة البشرية قد جبلت على الشر ـــ كما يزعم هذا المبدأ ـــ فلا سبيل الى خلاص الانسان الا باستئصال هذه الطبيعة من أصلها • لذلك ينبغى محو المواهب والملكات المركبة فى فطرة الانسان ، لانه لا يحتاج على رأيهم الا الى ملكة التفويض لمشيئة الله ، فاذا هو صرف مواهبه الى غرض آخر غير المبالغة فى تنفيذ

تلك المشيئة المزعومة ، فمن الخير تعطيل هذه المواهب . وهناك الكثيرون من غير طائفة الكلفانيين ، ولكنهم يأخذون ببعض نواحى هذا المذهب فى تأويل مشيئة الله تأويلا أبعد من الزهد والتقشف ، فيزعمون أن الله سبحانه وتعالى قد أحل للناس التمتع ببعض الملذات ، ولكن حسب اختيارهم ، بل من الطريق الذى ترشدهم اليه السلطة العليا ، فهو بطبيعة الحال طريق واحد لجميع الناس .

ويتجه تيار الآراء فى الوقت الحاضر من هذه النقطة الى تأييد نظرية كالفن مع ما تدعو اليه من كتب الطبيعة البشرية ، ولا ريب ان كثيرا من الناس يعتقدون اعتقادا ثابتا ، أن التضييق على الانسان حتى ينشأ على هذه الصفة من الذلة والضآلة هو عين ما ترمى اليه الارادة الالهية . ولكن اذا كان الدين يكلفنا الاعتقاد بأن خالق الانسان اله حكيم ، فأحرى بنا أن نوقن بأن هذا الخالق لم يمنحنا تلك المواهب لكى نهملها بل لنتعهدها ، وبأنه جل شأنه يبتهج كلما رآنا نقترب الى تحقيق ما ركب فى طباعنا من المثل العليا ، وتنمية ما غرس فى فطرتنا من قوى الفهم والعمل والاستمتاع . فهناك نوع من الكمال الانسانى يخالف ما تدعو اليه نظرية كالفن ، وأن هناك مذهبا يقول بان الانسان ما منح هذه المواهب لكى يستأصلها ، بل لأغراض أسمى ، واذا كان انكار الذات أحد العناصر التى يتألف منها شرف الانسان ، فان

اثبات الذات عنصر آخر لا يقل عن الاول شأنا ولزوما ، وليس فى المبدأ القائل بتنمية النفس وترقية الذات ما يناقض المبـــدأ القائل برياضة النفس وضبط الذات ، بل هما قابلان للامتزاج •

واحراز الانسان للشرف واستحقاقه للاعجاب لا يـــكون بالمثابرة على محو مافيه من الخصائص ، بل بتنميتها على شرط أن لا تتعدى على مصالح الغير وحقوقهم • وكما أن العمل ينم على عامله ، كذلك تستفيد الحياة من شرف الأحيـــاء فتكتسب الخصوبة ، وتصبح باعثة للنشاط ، وحافلة بالغذاء الوافر للخواطر العالية ، كما تعمل على توثيق عرا الارتباط بين الفرد والجماعة ، لأنه كلما ترقى الجنس فى مراتب الشرف كان ذلك أدعى للافتخار بالانتماء اليه• وعلى قدر ارتقاء شخصية الفرد تزيد قيمته وفائدته لنفسه ، وبالتالى يعتبر قادرا على زيادة قيمتــــه وفائدته للغير • وكلما كانت حياة الافراد أكثر امتلاء ، كانت حيـــاة المجتمع المؤلف من هؤلاء الأفراد أغزر مادة وأفسح مجالا •

رأينا أن اطلاق الحرية الكاملة للافراد أمـــر متعذر مادام الناس فى حاجة الى التعايش ، وأنه لابد من تقييدهم بالقـــدر اللازم لمنع الأقوياء من التعدى على الضعفاء • وقد يتبادر الى الذهن أن هذا التقييد الذى توجبه الرعاية لمصالح الغير يعـــود على طبائع الافراد بالخسران بأن يسد فى وجوههم بعض أبواب النمو • ولكن الحقيقة خلاف ذلك ، فالافراد يستفيدون فى مقابل

هذا التقييد تعويضا كافيا حتى من جهة النمو الذاتى • ذلك أنه اذا رفع هذا التقييد عن الأفراد واطلقت الحرية لكل منهم فى ارضاء شهواته على حساب الغير ، أدى ذلك الى التضييق على هؤلاء الغير فى ترقية أنفسهم ، فكأن اطلاق الحرية التامة قد جاء بعكس المراد وهذا يعنى أن تقييدها على الوجه المذكور آنفا هو خير كفيل بترقية طبائع الأفراد على أوسع نطاق • ويلاحظ من جهة أخرى أن الفرد نفسه ينال من خضوعه لهذا التقييد عوضا كافيا ، لأن القيود التى تحصر الجانب الأنانى من طبيعته تمكنه من تنمية الجانب الاجتماعى على نمط أرقى • فاجبار الفرد على التزام الانصاف فى معاملة الغير جدير بأن ينمى فى نفسه العواطف والصفات التى من شأنها حب الخير للناس ، ولكن تقييد حريته فيما لا يمس مصلحة الغير دون سبب ظاهر ، لن يرقى فى نفسه شيئا من الخصال الطيبة ، اللهم الا ما تستثيره المقاومة لهذا التقييد من شدة المراس • أما اذا خضع الفرد لهذا التقييد فسرعان ما تتبلد نفسه ، وتموت خواطره • فلكى ينفسح مجال النمو لطبائع البشر لابد أن يكون بازاء اختلاف الافراد اختلاف فى أساليب الحياة • وأى نظام يرمى الى محو الشخصية هو نظام استبدادى مهما تكن صفته ، وسواء أكان ينفذ باسم الله أم باسم ارادة الانسان •

أما وقد أثبتنا أن الشخصية والرقى شيء واحد ، وأنه لاسبيل

الى ترقية الانسان على الوجه الصحيح الا بتنمية شخصيته ، فلا بد من اثبات أمر آخر وهو أن هذا الانسان الراقى مفيد من بعض الوجوه لغير المترقى ، لابد ان أبين لهؤلاء الذين يرفضون الحرية ولا يرغبون فى الانتفاع بنعمتها ، مقدار الخير والنفع الذى يعود عليهم من اطلاق الحرية للغير دون قيد أو شرط .

فانهم سوف يتعلمون بعض الشيء ممن تطلق لهم الحرية ، اذ أن الابتكار او العبقرية عنصر هام فى الشئون البشرية ، كما انه فضلا عن احتياج الناس الى من يفتح بصائرهم لتبين جوهر الحقائق والتنبه الى بطلان الآراء الفاسدة ، فانهم يحتاجون أيضا الى من يضع لهم عادات جديدة تزيد سلوكهم تهذيبا . ولن يستطيع انكار ذلك من يوقن بأن الناس لم يبلغوا بعد غاية الكمال فى تصرفاتهم ولا شك أن اسداء هذا الفضل للناس ليس فى طاقة كل انسان ، وأن قليلا منهم هم الذين يصلحون كقدوة لغيرهم ، فيصلحون العادات الفاسدة ، وهؤلاء هم خلاصة البشرية ، وبدونهم تفقد الحياة نشاطها ، ولا تقتصر فائدة هؤلاء القادة على استحداث المبتكرات الصالحة ، بل هم الذين ينفثون أيضا فيما هو موجود روح الحياة التى يعيش بفضلها ، وهذا هدف جليل يجدر بالناس التنبه له ، فان حاجتهم الى ابقاء الحياة فى الموجود كحاجتهم الى ابتداع الجديد ، ولا يمكن أن نظن أن عدم وجود شيء جديد يفعله الناس ، يقضى على حاجتهم الى الذهن البشرى .

اذ لا يجوز لمن يأخذ بالقديم ويمارسه أن ينسى العلة التى جعلته يأخذ به ، وأن يكون فى التمسك بالعادات والتقاليد كالحيوانات وليس كالآدميين . ذلك أن افضل العقائد وأجمل العادات تحتوى على نزعة قوية للهبوط الى مستوى الآلية ، فان لم يتداركها افراد من النوابغ ينفخون فيها من روح عبقريتهم ويدفعون عن أسبابها آفة النسيان ، فسوف تصبح فى منزلة التقاليد الميتة ، وتعجز عن مقاومة أقل صدمة من أى شيء فيه روح الحياة الصادقة وعندئذ لن يقف شيء أمام انهيار المدنية كما حدث فى عهد الدولة البيزنطية

ونحن لا ننكر ان العباقرة كانوا وما زالوا قلة يسيرة ، ولكن ظهورهم لا يتأتى الا بالمحافظة على الجو الذى يلائمهم ، فالعبقرية كما نعلم ، لا تستطيع التنفس الا فى جو من الحرية ، كما أن العباقرة هم أقوى الناس شخصية وبالتالى كانوا أقل الناس احتمالا لتكييف أنفسهم وفقا للاوضاع المألوفة . ولن يستطيع العبقرى ــ الا بالضغط الشديد ــ أن يضع نفسه فى القوالب المحدودة التى يصوغها المجتمع ليكفى أفراده عبء تكوين أخلاقهم . فاذا هو استسلم لاكراه المجتمع عن جبن ، ورضى بالخضوع لبعض هذه القوالب ، وأن يعطل من نفسه تلك الناحية التى أصبحت عاجزة عن النمو لوقوع الضغط عليها ، فلن يستفيد المجتمع من عبقريته شيئا . أما اذا كان من ذوى النفوس الأبية ، فثار فى وجه المجتمع وحطم قوالبه ، أصبح أعظم شهرة

فى نظره ، لانه أبى النزول على حكمه ، وصار عبرة للناس ينعتونه بصفات التوحش والشذوذ وما شاكلها •

وانى أسهب فى تبيان ما للعبقرية من الشأن الخطير ، وضرورة اطلاق الحرية لها حتى تظهر فضائلها فى كل من الناحيتين الفكرية والعملية ، وأنا على يقين من أن أحدا لا ينكر هذه الحقيقة من الناحية النظرية ، ولكنى أعلم أيضا أنه لايكاد يوجد بين الناس من يلتفت اليها فى الواقع ادنى التفات • فالناس يستحسنون العبقرية اذا استطاع الانسان بفضلها نظم قصيدة رائعة ، أو نقش صورة بديعة ، أما العبقرية بمعناها الاصح ــ أى الابتكار فى الفكر والعمل ــ فشىء تافه فى نظرهم ، وهم على تظاهرهم باجلالها ، يعتقدون فى الباطن بامكان الاستغناء عنها •

ومما يؤسف له أن هذا أمر طبيعى ، فان الابتكار هو الشىء الوحيد الذى يعجز أصحاب العقول غير المبتكرة عن ادراك منفعته • لانهم لا يدركون ما يمكن أن يقدمه الابتكار ، بل انهم لا يرون الابتكار فى أى شىء • انأول ما يقدمه لهم الابتكار هو فتح بصائرهم مما يهيىء لهم الفرصة ليكونوا من المبتكرين، ويجب أن يعلم الناس انه ما من أمر يتم فى هذه الدنيا الا كان بعض الافراد أول من فعله ، وان جميع الاشياء الطيبة فى هذه الحياة ما هى الا ثمرات الابتكار • وأنه كلما قل شعورهم بالحاجة الى الابتكار كان افتقارهم اليه أشد •

والحقيقة الثابتة انه مهما اعترف الناس بالاحترام لاصحاب التفوق العقلى ، عن صدق أو تظاهر ، فان الاتجاه الغالب فى جميع مظاهر الحياة يرمى الى حصر السلطة العليا فى أيدى الطبقة المتوسطة . ففى العصور القديمة والوسطى كان الفرد قوة فى ذاته ، فاذا كان له حظ أكبر من العقل أو الجاه فانه يعد قوة عظيمة . ولكن تغيرت الاحوال ، وأصبحنا فى زمن يضيع فيه الأفراد وسط الجماعات ، حيث تتلاشى قوة الأشخاص بجانب سلطة الهيئات ، وأصبحت السلطة الوحيدة صاحبة السيطرة ، هى سلطة الجماهير أو سلطة الحكومات ما دامت تعبر عن نزعات الجماهير . ويصدق هذا القول على كل شأن من شئون الحياة العامة والخاصة .

ومن المعروف أن أولئك الذين يطلق على آرائهم اسم الرأى العام ، ليسوا فى جميع الاحوال من نوع واحد ، فهم فى أمريكا مجموع الجنس الابيض ، وفى انجلترا الطبقة المتوسطة بالذات، ورغم ذلك فهم لا يخرجون عن كونهم جمهور . ومما يزيد الامر غرابة أن هذا الجمهور لا يتلقى الآن آراءه عن أقطاب الدين أو أعلام السياسة او مشاهير القادة ، وانما يتلقونها من رجال فى طبقتهم يخاطبونهم أو يتكلمون عنهم على صفحات الجرائد كلما سنحت الفرصة وعلى جناح السرعة . وانا لا أشكو من هذه الأمور ، وأدعى أن أى نظام أرقى من نظامنا الحاضر يمكن أن

يتفق عامة وحالتنا الراهنة من قصر العقول وضعف المواهب ، ولكن هذا لا ينفى الحقيقة الواقعة ، وهى ان حكومة الطبقة المتوسطة لا يمكن الا أن تكون حكومة متوسطة •

فلن تستطيع أية حكومة ديمقراطية او ارستقراطية ان ترتفع عن درجة التوسط ، سواء فيما تقوم به من الأعمال السياسية ، أو فيما تروجه من الآراء ، ا لا بقدر ما تستسلم الاكثرية الحاكمة لتوجيه فرد أو أقلية ممن هم أغزر علما وأكبر عقلا ، فتأتمر بأوامرهم • وهذا ما حدث فى كل العصور التى بلغت فيها تلك الحكومات أوج مجدها • فمن المعروف ان ابتكار جميع الاشياء السديدة لا يمكن أن يتم الا على يد الأفراد ، والغالب أن يصدر فى بادىء الأمر عن فرد واحد ، وانما يكون فضل العامة فى قدرتها على تفهم هذا الابتكار وادراك الاشياء السديدة ثم اتباعها عن وعى وتبصر •

ولست أحاول بهذا الكلام تأييد مبدأ «عبادة الابطال» الذى يمجد الجبابرة من أصحاب العبقرية لاغتصابهم سلطة الحكم ، وارغامهم الشعوب على اتباع أوامرهم عنوة ، فليس هذا من الحق فى شىء ، وكل ما يجوز لصاحب العبقرية : هو حرية الارشاد الى السبيل القويم • أما اكراه الغير على اتباع ذلك السبيل ، فيناقض حق الناس فى الحرية والنمو ، كما يضر بصاحب العبقرية نفسه • ولكن يخيل الى انه كلما أخذت آراء الجماهير فى بسط

نفوذها حتى تصبح لها السلطة الفعالة كما هو شأنها اليوم ، فان خير ما يقاوم هذه النزعة هو اشتداد قوة الشخصية فيمن يشرفون على الجمهور من أعالى الفكر • وينبغى فى هذه الظروف بوجه خاص ، تشجيع أهل الشذوذ على مخالفة الجمهور فى تصرفاته فان مجرد المخالفة اذ ذاك يعد خدمة جليلة فى حد ذاتها مهما يكن هدفها ، وهذا يختلف عما ينبغى فى الظروف الأخرى ، اذ لا تقع الفائدة بمجرد المخالفة ، بل بالمخالفة الى ما هو أرقى وافضل• أما فى ظروفنا اليوم ، فالمخالفة حسنة مهما تكن والشذوذ جميل، لأن استبداد الرأى العام قد فاق حده حتى جعل الشذوذ فى نظر الجمهور نقيصة والمخالفة أمرا مستهجنا • فلا سبيل الى قمع هذا الاستبداد الا بتشجيع الناس على المخالفة والشذوذ • فالشذوذ لا يشتد الا حيث تشتد قوة الاخلاق • ويعتبر مقدار الشذوذ فى أى مجتمع مقياسا لما يحتويه من العبقرية والشجاعة الادبية •

قلنا : انه ينبغى اطلاق حرية التصرف للناس حتى يستطيع النابغون منهم الاهتداء الى خير اساليب العيش ، وانه يجب توسيع المجال للاشياء غير المألوفة ، حتى يتضح منها بمرور الوقت ما هو جدير بأن يصبح عرفا ثابتا • والاهتمام باطلاق حرية التصرف للناس وتوسيع المجال للاشياء غير المألوفة ، ليس من أجل الأسباب المتقدمة فقط ، فما كان النابغون من الناس هم وحدهم أصحاب الحق فى انتهاج ما يختارون من المسالك ، بل

الأمر اكثر من ذلك ، فان هذا الحق ثابت لكل الناس على السواء، اذ لا يوجد ما يدعو لكى يعيش الافراد جميعا على مثال واحد ، أو على عدد يسير من الأمثلة • فاذا أوتى الفرد نصيبا معقولا من التمييز والخبرة ، كان مسلكه الذى يختاره بنفسه خليقا بأن يكون خير المسالك ، لا لأنه كذلك فى حد ذاته ، بل لأنه المسلك الخاص به المناسب له • وما يكون صالحا لفرد قد لا يكون صالحا لسواه • وقد يجوز التماثل بين أساليب المعيشة لو كان الناس متماثلين فى خلقتهم وأخلاقهم ، وهذا مستحيل •

ولو كان الأمر قاصرا على اختلاف الناس فى الأذواق ، لكان هذا الاختلاف سببا كافيا للكف عن محاولة افراغهم جميعا فى قالب واحد • ولكن الخلاف يلحق الطباع أيضا ، واذا كان الأمر كذلك فلابد من تشكيل الظروف لتلائم الأفراد المختلفين وتتوافر لطبائعهم أسباب النمو • فما يكون عاملا على تنمية فضائل أحد الأشخاص قد يكون عائقا بالنسبة لغيره، وأسلوب المعيشة الذى يوقظ عواطف بعض الناس ويستثير قواهم الدفينة فينشئها على أبدع نظام ، قد يكون عبئا على غيرهم يبدد خواطرهم ويصيب حياتهم الباطنة بالعقم • نعم الى هذا الحد يبلغ التباين بين الناس فى مصادر لذاتهم وبواعث آلامهم ، حتى اذا لم يقابل هذا التباين فى الطبائع بتباين فى أساليب الحياة لتعذر عليهم أن ينالوا قسطهم العادل من السعادة وكذا من

النمو العقلى والأدبى الذى تتيحه لهم فطرتهم ، فلماذا يتسامح الجمهور بالنسبة لتلك الأساليب التى يضطر لاقرارها لكثرة الآخذين بها ، ولا يجعل الحرية مبدأه العام ، فينظر بعين التسامح الى كل أسلوب من أساليب المعيشة مهما قل أصحابه ؟!

ان اختلاف الأذواق أمر معترف به فى كل مكان ، والناس لا يلومون أحدا على حبه أو بغضه للتدخين ، أو الموسيقى ، أو الرياضة البدنية ، أو الانكباب على طلب العلم ، ذلك لأن محبى هذه الأشياء ومبغضيها هم من الكثرة بحيث لا يسهل التغلب عليهم • ولكن اذا اتهم أحد الأفراد بأنه يفعل ما لا يفعله سائر الناس ، أو انه يمتنع عما يفعله سائر الناس ، فسرعان ما يصبح هدفا للناقدين ، كأنه ارتكب اثما مبينا • فان المرء فى حالتنا الراهنة لا يستطيع التمتع بفعل ما يشتهى مع حفظ سمعته الا اذا كان من أصحاب المناصب الرفيعة ، وبغير ذلك لا يستطيع أن ينال بعض هذه المتعة ، أما اذا سمح لنفسه بالتمادى فى التمتع فقد عرض نفسه لخطر أشد من نقد القادحين وأصبح مهددا بالضرب على يده وانتزاع أملاكه منه جملة واحدة وتسليمها لبعض أقاربه •

ويتجه الرأى العام فى هذه الأيام الى التعصب الشديد ضد أى مظهر من مظاهر استقلال الشخصية • فمعظم العامة ليسوا معتدلين فى عقولهم فحسب ، بل فى ميولهم ايضا ، وقد خلت

طبائعهم من تلك الشهوات القوية التى تخرج بصاحبها عن حد المألوف ، فهم لذلك لا يفهمون أصحاب تلك الشــهوات ، بل يضمونهم الى تلك الطائفة التى نشأوا على ازدرائها ألا وهى طائفة المتهتكين ، فلنفترض الآن مع وجود هذه النزعة العامة ، حدوث نهضة عامة لتهذيب الأخلاق ، ولنتصور حينئذ مايترتب على ذلك من العواقب ، لقد قامت بيننا اليوم نهضة من هــذا القبيل ، وقد عمل بالفعل شيء كثير فى سبيل تنظيم السلوك ، وانتشرت بين الناس فكرة الاحسان للغير ، وليس لهذه الفكرة مجال للعمل أحب من السعى لتهذيب اخواننا فى الانسانيــة باصلاح أخلاقهم .

فهذه النزعات التى نشاهدها اليوم ، جديرة بأن تجعــل الجمهور أشد ميلا منه فى أى وقت مضى ، الى تقييد النــاس بأحكام عامة ، والى ارغام كل فرد على اتباع الخطة المقررة . وهذه الخطة هى صراحة وضمنا ، عدم الرغبة فى شيء مابشهوة قوية ، والمثل الأعلى للاخلاق الكريمة فى نظرها أن يكون المرء عاطلا من كل خلق قوى وأن لا يترك فى طبيعته ناحية بارزة تميزه عن عامة الناس .

وكما أن جميع الأمثلة العليا التى تنفى أحد وجوه الكمال، لاتبرز فى العادة الاصورة كاذبة للوجه الآخر ، كذلك شأن هذا المثل الذى يفرضه الجمهور على الأفراد ، فانه بدلا من أن ينتج

عواطف قوية تحكمها ارادة خالصة ، لاينتج الا عواطف ضعيفة يسهل حملها على التزام الخطة المقررة دون حاجة الى شيء من قوة الارادة .

والواقع أن الهمم القوية قد أخذت تتلاشى من بيننا ، فلا نكاد نرى منفذا تنبعث منه القوى ، اللهم الا التجارة والصناعة حيث لا يزال يبذل فيهما شيء كثير من القوى .

فاذا فاض بعد ذلك شيء من القوى فانه ينفق فى بعض الهوايات التى قد تكون نافعة ، بل قد تكون من أعمال البر والاحسان ، ولكنها لا تعدو أن تكون شيئا واحدا تافه القيمة عادة . ولقد أصبحت عظمتنا ، نحن معشر الانجليز ، منحصرة فى اتحادنا وتضافرنا ، صغارا وأفرادا كبارا وأمة ، وما كنا لنضطلع بشيء من الأعمال الضخمة لولا تأصل عادة التعاون فى نفوسنا .

واستبداد العادة لايزال عقبة كؤودا فىسبيل التقدم البشرى فى كل مكان ، ذلك أن العادة تتنافر بطبيعتها مع تلك النزعةالتى تطمح الى الارتقاء عن المألوف والتى تسمى بحسب الظروف تارة روح الحرية ، وتارة روح الاصلاح . وجدير بالملاحظة هنا أن روح الاصلاح ليست على الدوام روح الحرية ، فانها قد ترمى الى اكراه شعب على قبول ضروب من الاصلاح رغم ارادته . كما أن روح الحرية عند مقاومتها مثل هذه المجهودات قد تكون

منافية لروح الاصلاح ، بيد أن الحرية هى على كل حال منبع الاصلاح الذى لا ينفد ، لأنها تنشىء مراكز مستقلة للاصلاح بقدر عدد الأفراد ، على أن مبدأ التقدم سواء تجلى فى صورة حب الحرية أم فى صورة حب الاصلاح ، ما زال متعارضا مع سلطان العادة ، ولا يزال النزاع القائم بين هاتين القوتين مصدر الفائدة فى تاريخ الانسانية كله •

واذا تأملنا بعين الحق حال معظم البلدان لوجدنا تاريخها قصة جوفاء ، ذلك لأن استبداد العادة هناك مستحكم ، وهذا شأن بلاد الشرق ، حيث العادة فى كل شىء هى المرجع الأخير ، وحيث لا يفهم من العدل والحق الا موافقة العادة ، ولا يخطر ببال امرىء مقاومة حكمها ، وتتضح لنا الآن نتيجة ذلك •

فلا بد أن انواع الشعوب كانت تتصف فى بعض الأزمان بالعبقرية والابتكار ، اذ لا يعقل أنها وثبت من حالة الهمجية لتصبح كثيرة العدد عريقة فى الأداب والفنون ، بل لابد أن تكون قد سعت وجاهدت حتى نالت كل ذلك ، وكانت يومئذ أعظم أمم الأرض وأقواها، فماحالها اليوم؟ لقدأصبح أهلها رعايابعض القبائل بعد أن كان أسلافهم يعيشون فى القصور الفخمة ويطوفون فى المعابد الرائعة ، ولم يكن أولئك يمتازون بشىء سوى أن الحرية والتقدم كانا ينازعان العادة فى السيطرة عليهم •

والظاهر أن الأمة قد تضطر الى سبيل التقدم زمنا معينا ، ثم

تنوقف ، ويكون ذلك متى استحكم فيها استبداد العادة وضاع منها استقلال الشخصية ، ونحن لا نظن أن الشعوب الغربية اذا أصيبت بهذا الانقلاب كان مآلها مآل الأمم الشرقية من الجمود لأن استبداد العادة الذى يهدد الشعوب الغربية لا يرمى الى الوقوف والجمود بل كل غرضه التوحيد والمماثلة، وهو لايحول دون الابداع والتغيير ما دام التغيير يشمل الجميع .

ونحن فى ذلك نحرص على أن يكون التغيير اذا وقع، للتغيير ذاته ، لا لفكرة الجمال أو الملاءمة ، اذ لا يعقل أن الفكرة الواحدة من هذا القبيل تخطر لجميع الناس فى لحظة واحدة ثم ينبذونها جميعا فى لحظة واحدة . الا أننا لا نقتصر على مجرد التغيير بل نرمى دائما الى التقدم والارتقاء . ففى كل يوم لنا فى فنون الآداب اختراعات جديدة نحتفظ بها حتى نهتدى الى أفضل منها ، ونتطلع فى كل وقت الى الرقى فى السياسة والتعليم بل الاخلاق . وان كان رأينا فى ترقية الأخلاق لا يطمح الى التقدم عما نحن فيه بل ينحصر غالبا فى اقناع الغير بأن يحذو حذونا فى الخير والصلاح .

ونحن لا نعارض فى التقدم ، بل نحن على العكس أكثر شعوب الأرض تقدما ، أما ما نعارض فيه فهو استقلال الشخصية ، فنحن نرى أننا اذا استطعنا القضاء على هذه الآفة وسرنا جميعا متماثلين كان فى مقدورنا جميعا أن تأتى بالمعجزات ،

ونسى أن اختلاف المرء عن أخيه هو غالبا أول ما يلفت نظر كل منهما الى مافى نفسه من العيوب ، وأول مايرشد كليهما الى مافى صاحبه من المحاسن، وأول مايدلهما على فائدة الجمع بين مايحويه كلاهما من المزايا •

وبلاد الصين خير مثل لذلك ، فهى أمة ذات مواهب كثيرة أسعدها الحظ فى سالف الزمن بمجموعة من العادات الصالحة، يرجع بعض الفضل فى وضعها الى رجال لهم مكانتهم الرفيعة بين الفلاسفة والحكماء • وقد برعت هذه الأمة أيضا فى طريقة تلقينها كل فرد من أبنائها أفضل ما أحرزته من تعاليم الحكماء ، وفى طريقة اختيارها أكثرهم لهذه التعاليم استيعابا وتنصيبهم دون سواهم فى وظائف الشرف والجاه •

وكان يجب أن يؤدى ذلك بتلك الأمة الى التقدم والوقوف فى طليعة الشعوب الناهضة ، ولكن الأمر لم يتم كذلك فصارت هذه الأمة الى الجمود وظلت على ذلك آلاف السنين •

لقد نجحت نجاحا كثيرا فى تحقيق احتذاء جميع الأفراد على مثال واحد وضبط آرائهم وسلوكهم بقواعد متجانسة ، فكانت النتيجة ما نشاهد •

وطريقة استبداد الرأى العام تفعل اليوم على أسلوب غير منظم ، ما تفعله طرق التعليم والسياسة فى بلاد الصين على أسلوب منظم ، فان لم تستطع قوة الشخصية مقاومة هذا الاستبداد فان

أوربا على رسوخ قدمها فى الحضارة ومع تمسكها بآداب الدين سوف تنتهى الى مصير الصين .

والسبب فى عدم تعرض أوربا لهذا المصير حتى اليوم ، وجعل الأمم الغربية متقدمة وليست جامدة ، لا يرجع الى تميزهم عن سائر البشر بنوع من أنواع النبوغ ، ولئن كانوا متفوقين فعلا ، فهذا التفوق نتيجة لتقدمهم وليس سببا له ، أما السبب الحقيقى ، فهو مابينهم من تفاوت كبير فى ضروب الأخلاق وأساليب التهذيب .

فالأفراد والطبقات والشعوب فى أوربا تتباين تباينا شديدا، وسلكوا فى الحياة مناهج شتى ، كل منها يؤدى الى غاية حسنة ، وان كانوا فى اتباعهم هذه الوسائل المختلفة لايزالون يتبادلون الحقد والتعصب ، ويعتقد كل منهم أنه اذا استطاع اكراه الآخرين جميعا على اتباع منهجه لتحققت الفائدة العظمى .

فقد كانوا يفشلون غالبا فى محاولة عرقلة بعضهم البعض ، بل كان كل منهم يضطر فى آخر الأمر الى تقبل مايقدمه الأخر من الخير . فأوربا فى نظرى مدينة بكل ماأحرزته من التقدم فى النواحى المختلفة لهذا التنوع فى المذاهب ، الا أنها قد بدأت تفقد جانبا كبيرا من هذه المزية حيث يتشكل جميع الأفراد على مثال واحد ، ويرجع ذلك الى أن الظروف التى تحيط

بمختلف الجماعات والأفراد فتصوغ طبائعهم ، قد أخذت تزداد تشابها وتقاربا يوما بعد يوم •

كان أهل الطبقات المختلفة والأحياء المختلفة والمهن المختلفة يعيشون فيما مضى كأنهم فى عوالم مختلفة من جميع الوجوه ، أما اليوم فهم يعيشون فى عالم واحد فى كثير من الوجوه ،لافرق بينهم تقريبا ، فيما يسمعون ويرتادون من الأماكن وفيما تتجه اليه آمالهم ومخاوفهم من الأغراض ، وفيما لهم من الحقوق والواجبات وفيما يملكون لتقريرها من الوسائل •

ومهما عظمت الفوارق التى لا تزال قائمة فانها لا تقاس بما فقد منها بالاضافة الى أن عوامل التشابه لاتزال تؤدى عملها ، يؤيدها كل ما يقع فى هذا العصر من التطورات السياسية ، لأنها ترمى جميعا الى تقريب الشقةبين الطبقات ، ويؤيدها كل توسيع فى نطاق التعليم ، لأن التعليم الذى يجمع مختلف الأفراد تحت مؤثرات واحدة يمهد لهم سبيل الوصول الى الحقائق الثابتة والشائعة ، ويؤيدها كل تحسين فى طرق المواصلات لأنه يجمع بين المتفرقين فى جهات نائية ، ويؤيدها كل ازدياد فى نشاط التجارة والصناعة لأنه يضاعف انتشار أسباب الرخاء •

على أن هناك عاملا أقوى من كل ماتقدم فى تأييد حركة التقريب والتماثل بين أفراد البشر ، وهو جعل السيادة المطلقة فى شئون الحكومة للرأى العام ، فانه متى أصبحت المناصب

الاجتماعية التى كانت تتيح لشاغليها اهمال رأى الجمهـــور ، آخذة فى الزوال تدريجيا ، ومتى أصبحت فكرة المقـــاومة لارادة الشعب ــ عندما يتضح أن الشعب له ارادة ــ آخذة فى التلاشى من عقول أرباب السياسة ، لم تبق هنـــاك أية دعامة اجتماعية يستند اليها المعارضون للرأى العام، ولم يبق فى المجتمع أية قوة صادقة تكون بطبيعتها مناوئة لسلطة الجمهور ، فمـــن مصلحتها حماية كل ما يخالفه من الآراء والميول .

الفصل الرابع

حدود سلطة المجتمع على الفرد

اذا أردنا أن نعرف الحد المشروع لسلطة الفرد على نفسه ، وأين تبدأ سلطة المجتمع ، وأى نصيب من الحياة البشرية ينبغى أن يخصص للفرد ، وأى نصيب ينبغى افراده للمجتمع ، فلنعلم أن كليهما يستوفى حقه المقرر اذا اقتصر على ما يعنيه بوجه خاص، فكل ما يهم الفرد بنوع خاص يعتبر من حقوق الفرد ، وكل ما يهم المجتمع بنوع خاص فهو من حقوق المجتمع •

وان كان المجتمع البشرى غير قائم على اتفاق ، واذا لم يكن ما يدعو لافتراض وجود اتفاق كهذا ليكون أساسا للالتزامات الاجتماعية ، فانه من الواضح رغم ذلك أن كل من يعيش فى كنف المجتمع ويتمتع بحمايته يصبح مدينا له فى نظير هذه الفائدة • وأن طبيعة الحياة فى المجتمع تحتم على كل فرد أن يتبع فى سـلوكه مع الآخرين نهجا معينا ، فالفرد مطالب بان يتحاشى الاضرار بمصالح الغير اما بالنص القانونى الصريح واما بالتفاهم الضمنى، وأن يتحمل نصيبه من التضحيات التى تقتضيها حماية المجتمع

أو أعضائه من الأذى والاعتداء ، فللمجتمع الحق فى اقتضاء هذه الواجبات مهما أضر ذلك بمن تحدثه نفسه بالتخلى عنها ، الا أن سلطة المجتمع لا تقف عند هذا الحد ، لأن الفرد قد يأتى من التصرفات ما يكون فيه اضرار بالغير ، وان لم يحدث من الشر ما يصل الى حد الاعتداء على حق من حقوقهم المقررة ، وفى هذه الحالة يسوغ للجتمع أن يعاقب المعتدى بسلاح الرأى العام دون القانون ، لان مثل هذه التصرفات من جانب الفرد تعطى للمجتمع الحق فى التسلط على هذه التصرفات ، وعندئذ ينفسح المجال للمناقشة فيما اذا كان هذا التعرض مساعدا أو معرقلا للمصلحة العامة ، ولن يكون هناك محل للمناقشة ، اذا كانت تصرفات الفرد لا تمس مصالح الغير بالمرة ، أو لا تمس مصالحهم الا باختيارهم ، اذ ينبغى فى مثل هذه الاحوال أن يترك الفرد وشأنه يفعل ما يريد ، ويتحمل عواقب ما يفعله وهو مطلق الحرية سواء من الوجهة القانونية أو الوجهة الاجتماعية .

ويخطىء الناس اذا توهموا أن هذا المبدأ انما يقوم على عدم الاكتراث لشئون الغير وانه يقصد بالقول بأن لا دخل لهم فى تصرفات اخوانهم ، وانه لا يجوز للفرد أن يهتم بسعادة الغير أو بهدايته الا اذا كان له مصلحة شخصية فى ذلك . ولست أقول انه لا حاجة الى بذل المساعى المنزهة عن الاهواء فى سبيل مصلحة الغير ، بل أرى أنه من الواجب مضاعفة النشاط فى هذه

المساعى ، ولكن لا شك ان الذى يريد الاحسان الى الغير ، لا يعجز عن ارشادهم الى سبيل المصلحة بأداة أخرى لا تتسم بالعنف أو الارغام • ولست أقلل من قيمة الفضائل الشخصية ، بل لايوجد ما يفوقها سوى الفضائل الاجتماعيـــة ، وأرى أن مهمة التربية ، ينبغى أن تهتم بتنمية كلا النوعين • ولكن مــن الواضح أن التربية تؤثر بوسائل الاقناع كما تؤثر بوســائل الاكراه • ومتى تجاوز الانسان سن التربية فلن يمكنه تشرب روح الفضائل الشخصية الا بالوسائل الاولى وحدها • ويدين الناس بعضهم لبعض بالتعاون على تمييز الخير من الشر، وينبغى كذلك أن يحض بعضهم بعضا على الاكثار من استخدام ملكاتهم العليا ، وعلى مواصلة توجيه مشاعرهم وطموحهم الى الاغراض الشريفة والصالحة •

الا أنه لا يجوز لفرد أو لأية مجموعة من الافراد ، أن يقول لانسان بالغ الرشد : ليس لك أن تتصرف بحياتك فى ســبيل مصلحتك كما تشاء» فان كل شخص منا هو أشد الناس اهتماما بمصلحة نفسه ، ولا يمكن أن يقاسى اهتمام الغير بمصلحتــه بما يشعر هو به ، ما لم يكن بينهما علاقة شخصية متينة • ثم ان اهتمام المجتمع بشئون الفرد (فى غير المسائل المتعلقة بسلوكه مع الغير) اهتمام جزئى ليست له صفة مباشرة اطلاقا •

وعلاوة على ذلك، فان أى فرد حتى ولو كان من عامةالناس،

هو أعلم بشئونه وشعوره من كل انسان سواه ، لأن وسائل معرفته بنفسه تفوق وسائل غيره • واننا نعلم انه اذا عمد المجتمع الى التدخل فى شئون الافراد للتسلط على آرائهم فى أحوالهم الخاصة فانه لن يهتدى فى تدخله الا بالفروض العامة • وليس ببعيد ان تكون هذه التصرفات مخالفة تماما للصواب ، واذا فرضنا جدلا انها صائبة فمن المحتمل جدا أن يقع خطأ فى تطبيقها على الحالات الفردية متى كان القائمون بتطبيقها لا يعلمون من ظواهر هذه الحالات سوى مايبدو لهم فقط • فينبغى اذن فى كل هذه الأحوال أن يكون الفرد هو صاحب الرأى الأعلى ، وبالنسبة للمعاملات القائمة بين الناس ، فيجب مراعاة قواعد عامة معلومة ، حتى يكون الانسان على بينة مما ينتظره من سواه ، اما فى الشئون الخاصة فيجب أن يكون لشخصية الفرد الحق المطلق فى التصرف • ونحن لا ننكر على الغير التقدم بنصائحهم فى شأن ما ولكن القول الفصل يجب أن يترك له • فاذا نحن سلمنا باكراهه على العمل وفقا لنصائح الغير ، كانت السيئات المترتبة على هذا الاكراه اعظم من جميع الاخطاء التى قد يرتكبها باعراضه عن تلك النصائح •

ولا أريد بذلك أن صفات الفرد وعيوبه الشخصية لا يجوز أن تؤثر اطلاقا فى رأى الناس فيه ، فان هذا شىء مستحيل وغير مستحب • فان كان المرء متحليا ببعض الصفات التى تعود عليه

بالخير ، كان جديرا بأن يكون موضع الاعجاب من أجلها ، أما اذا كان عاطلا من هذه الصفات بدرجة شائنة كان بذلك موضعا للانتقاد . فهناك درجة من الحماقة او فساد الذوق تجعل صاحبها خليقا بكل احتقار ، وقد يأتى الانسان أمورا لا تلحق بغيره ادنى أذى ، ولكنها تضطرنا الى أن نحكم عليه بأنه مغفل أحمق، منحط فى مستواه كانسان ، ولما كان ذلك الحكم من الأمور التى ينفر منها كل انسان ، فنحن نسدى الى صاحبنا معروفا جميلا اذا حذرناه منها سلفا . وانه لمن مصلحة الناس أن يتوسعوا فى بذل هذا المعروف بأكثر مما تجيزه آداب اللياقة الشائعة بيننا لليوم ، فيقول المرء لصاحبه « أنت مخطىء» دون ان يعتبر فى ذلك سيء الأدب ، أو متدخلا فيما لا يعنيه ، ولاجدال فى أن الانسان اذا كان سيء الرأى فى شخص كان له الحق فى العمل بموجب هذا الرأى من وجوه كثيرة ، على شرط ألا يكون سلوكه هذا من قبيل اضطهاد شخصية الغير ، بل من قبيل التمتع بشخصية نفسه ، فمثلا اذا ساء رأيك فى شخص ما فلست مكرها على التماس مودته ، بل لك الحق فى تجنبه ، لأن كل انسان حر فى اختيار أصحابه ، ولك الحق أيضا ــ بل ربما كان من الواجب عليك ــ أن تحذر الغير منه ، اذا رأيت ان محادثته تضر بمن يصاحبه ، ثم لايجوز لك أيضا أن تؤثر الغير عليه اذا كان بيدك تقديم خدمات نافعة له اذا كان من شأنها اصلاح فساده ، من

هذا نرى أن الفرد قد يتلقى من الغير انواعا مختلفة من أشد العقاب تكفيرا عن عيوب لا تمس مباشرة غير نفسه ، ولكن هذه العقوبات انما تنال الفرد ، باعتبارها نتائج طبيعية لنفس العيوب ، لا باعتبارها موقعة عليه عمدا بقصد التنكيل به • فكل من يظهر بمظهر الطيش او العناد او الغرور ، وكل من لا يطيق توخى الاعتدال فى حياته ، وكل من لا يستطيع كبح نفسه عن الشهوات، فليس له أن ينتظر من الغير سوى الحط من منزلته فى أعينهم والانتقاد اللاذع • ولكن ليس له الحق فى أن يشكو او يعترض على ذلك ، الا اذا كان قد استحق حسن ظنهم ببعض فضائله الاجتماعية ، فأصبح له بذلك حق واجب عليهم لا تؤثر فيه عيوبه الشخصية •

والذى أريد اثباته ، هو ان المحذورات التى هى نتيجة لسوء اعتقاد الغير فى الانسان هى — دون سواها — كل ما يجوز أن يناله من جراء تصرفاته الشخصية التى لا تمس مصالح الغير فى علاقاتهم به • ولكن الأمر يختلف تماما بالنسبة للافعال التى تضر بالغير • فالتعدى على حقوق الناس او اصابتهم فى نفوسهم أو فى أموالهم دون مسوغ مشروع والالتجاء الى الغش عند التعامل معهم والانتفاع من طريق الظلم أو الخديعة بما يكون للمرء من المزايا عليهم ، بل مجرد الامتناع عن دفع الشر عنهم دون سبب ظاهر — كل هذه الأمور جديرة بأن تعرض

فاعلها للتوبيخ الادبى ، او الجزاء القانونى فى الحالات الخطيرة .
وليس الامر قاصرا على هذه الافعال فحسب ، بل ان الصفات التى تؤدى الى ارتكابها هى صفات خبيثة تستحق الاشمئزاز . فالقسوة والحقد واللؤم والحسد والرياء والطمع وشدة الغضب دون سبب كاف يوجب التسلط على الغير ، والكبرياء والأنانية ، رذائل ينتج عنها خلق قبيح ، وتعتبر عيوبا شخصية ، ولا ريب فى أن العيوب الشخصية قد تكون برهانا على اتصاف صاحبها بالحمق وفقدان الهيبة ، ولكنها لا تجيز التوبيخ الادبى الا اذا ترتب عليها اخلال ببعض واجبات الفرد نحو غيره ، ممن تقضى عليه حقوقهم أن يعتنى بنفسه . فواجبات الفرد نحو نفسه ليست من الوجهة الاجتماعية واجبات الزامية ، مالم تجعلها ظروف الأحوال واجبات نحو الغير ، كما هى واجبات نحو النفس . واذا تأملنا ما يسمونه واجب المرء نحو نفسه ، لوجدنا أنه اذا خرج عن معنى الحزم ، لايتعدى حفظ الكرامة أوتهذيب النفس ، وليس أحد منا مسئولا أمام الغير عن شىء من ذلك مطلقا ، اذ ليس من مصلحة البشر أن يكون الفرد مسئولا عن هذه الأمور بين يدى المجتمع .

وهناك فرق كبير بين ما يستحقه الفرد من فقدان احترام الناس لاتصافه بعيب شخصى ، وبين ما يستحقه من التوبيخ والجزاء لاعتدائه على حقوق سواه .

والواقع أن استياءنا من انسان لأمر نرى من حقنا التسيطر عليه ، لا يمكن ان يكون كاستيائنا منه لأمر لا نرى فيه لانفسنا مثل هذا الحق • بل ان هناك فرقا شاسعا بين الحالتين فى شعورنا نحوه وسلوكنا معه • فاذا اساءنا شخص لاتصافه بعيب ذاتى فقد يجوز ان نفصح عن استنكارنا له ، وقد يجوز أن نتجنبه كما نتجنب كل مكروه ، ولكننا لا نشعر من اجل ذلك بأن الواجب يدعونا الى اقلاق راحته ، بل نقول فى أنفسنا : حسبه جزاء أنه سيذوق عاجلا أو آجلا تبعة أعماله ، فاذا كان قد أفسد حياته بسوء التصرف ، فلا يجدر بنا أن نزيدها فسادا من أجل هذا السبب ، وبدلا من أن نرغب فى تعذيبه ، نرى من أنفسنا ميلا الى تخفيف آلامه بارشاده الى سبيل الخلاص من عواقب سلوكه • فهو قد يحرك فينا عاطفة الرحمة ، وربما أثار فينا عاطفة البغض ، ولكنه لن يبعث فينا أبدا عاطفة الحقد ، ولن يضطرنا الى معاملته معاملة عدو المجتمع ، بل نرى أن أقسى معاملة يجوز انزالها به هو أن نلقى له الحبل على الغارب ، هذا اذا لم تتدخل فى شئونه بالحسنى ، وان لم نظهر له اهتماما بمصلحته ، ولكن الامر يختلف تماما اذا كان هذا الشخص قد انتهك بعض القوانين اللازمة لحماية اخوانه ، سواء أكان هذا الانتهاك يمس فردا بعينه أم المجموع بأسره ، فان ما ينشأ عن تصرفاته فى هذه الحالة من العواقب السيئة لا يقع عليه ، بل يصيب الغير ، فيتحتم على

المجتمع بصفته حاميا لجميع اعضائه ان يضرب على يد هـــذا المعتدى ، وأن يقصد صراحة الى عقابه ، فينزل به الجزاء ، مراعيا أن يكون العقاب شديدا بما فيه الكفاية •

والواقع أن الشخص يتقدم فى هذه الصورة على أنه مجرم أثيم ، ونحن مطالبون بأن لا نكتفى باصدار الحكم عليه حتى تنفذه فيه بشكل ما • أما فى الصورة الاخرى ، فليس من شأننا أن نلحق بالفرد أى أذى فوق ما يصيبه عرضا نتيجة انتفاعنـا فى شئوننا الخاصة بنفس الحريـة التى نبيحهـا له فى شـئونه الخاصة •

وسوف يعترض بعضنا على تقسيمنا لحياة الفرد الى قسم يمس نفسه وقسم يمس الغير • فيقولون : كيف يمكن أن يكون جزء من تصرفات الانسان عديم الأهمية لسائر اعضاء المجتمع ؟

فلا يوجد شخص ينعزل عن الناس انعزالا تاما ، ومن المحال أن يفعل امرؤ بنفسه أمرا يعود عليه بالضرر البليغ ، دون أن يتعدى هذا الضرر الى ذوى قرباه على الاقل •

وكثيرا ما يصل الى أبعد من ذلك ، فاذا ألحق امرؤ خسارة بأمواله يترتب على ذلك اضرار بمن يستمدون منه معـــونة مباشرة أو غير مباشرة ، وكان فى ذلك انقاص يسير أو كبـير بموارد الأمة بوجه عام • واذا ألحق المرء عاهة بجسمــه أو بعقله ، لم تقتصر عاقبة ذلك على الاضرار بمن يستمدون من

حياته جزءا من سعادتهم ، بل كان فى ذلك أيضا تعجيز لنفسه عن تأدية واجباته للمجتمع بصفة عامة ، وربما أصبح بذلك عالة على اخوانه ، وحملا يثقــل كاهلهم • واذا انتشر هذا السلوك بين الناس سيصبح أشد الجرائم افسادا للمصلحة العـــامة • واذا فرضنا أخيرا أن الانسان لا يلحق بغيره ضررا مباشرا لما فيــه من الرذائل والحماقات ، فانه سيضر سواه على الأقل ، بالقدوة السيئة ، ولذا يجب اكراهه على ضبط نفسه مراعاة لمصلحـــة أولئك الذين يتعرضون للفساد أو للضلال عند النظر الىسلوكه أو العلم بتصرفاته •

وسيقول أولئك المعترضون ايضا : هل اذا كانت عواقب سوء السلوك لا تتجاوز أصحاب الرذيلة ، يحق للمجتمع ان يترك هؤلاء الضالين وشأنهم سادرين فى غيهم ؟ واذا كان من المقـــرر ضرورة الحماية للاطفال والقاصرين ، أليس من واجب المجتمع ايضا بذل هذه الحماية للبالغين الذين هم كالاطفال فى عجزهم عن تدبير شئونهم ؟ واذا كانت المقامرة والقذارة والسكر والدعارة والبطالة ، من الآفات المزرية بالسعادة ، شأن الكثير من الافعال المحظورة بنص القانون ، فلماذا اذن لا يحاول المشرع قمــع شرورها بقدر ما تسمح حالة المجتمع ، ثم لماذا لا يتقدم الرأى العام ليسد الفراغ الذى لا بد أن يتركه المشرع ، وينظم رقابة شديدة على هذه الرذائل وينزل العقاب الصارم بمن يوصم بها ؟

وقد يقولون : أنه لا داعى للتخوف من قمع الشـخصية ومنع الناس من ابتكار أساليب جديدة للحياة ، فان الأمـــور الوحيدة التى ينبغى منعها انما هى أمور سبق اختبارها ، وتقرر انكارها منذ الخليقة الى اليوم ــ أمور أسفرت التجارب عن عدم صلاحيتها لأية شخصية كانت • وواضح أنه لا بد لذلك من مدة معلومة من الزمن ، ومقدار مخصوص من التجربة ، فاذا ثبتت عليهما أية حقيقة أدبية أو خلقية ، كانت جديرة أن تعتبر فى نظرنا من الحقائق المقررة ، ولا نريد بذلك الا حماية الأجيال القادمة من التورط فى نفس الهاوية التى أودت بأفلاسهم •

وانى أسلم بأن الضرر الذى يلحقه الانسان بنفسه قد يؤثر تأثيرا بليغا فى ذوى قرباه سواء من طريق المصالح ، أو من سبيل العواطف ، كما أنه قد يؤثر تأثيرا أخف وقعا فى المجتمع بوجه عام • فاذا تصرف الانسان تصرفا من هذا القبيل وترتب عليه اخلال ببعض واجباته الواضحة نحو الغير ، خرجت الحالة عــن الشئون المختصة بالنفس ، وأصبحت من الأمور الواقعة تحت طائلة الجزاء الأدبى بالمعنى الاصح • فمثلا اذا عجز انسان عن أداء ديونه نتيجة لاسرافه ، أو اذا أخذ على عاتقه مسئولية الرعاية لأسرة ثم عجز للسبب المذكور عن القيام بهـذا العبء ، فقــد استوجب بذلك التوبيخ وربما العقاب ، ولكن ليس من أجــل الاسراف ، بل من أجل اخلاله بتعهده لأسرته أو لدائنيه ، فلو أن

الأموال التى كان يجب انفاقها فى مرافق الاسرة أو دفعها للدائنين صرفت الى انفع وجوه الاستثمار ، لكانت المسئولية الادبية لاتقل فى هذه الحالة عن الحالة السابقة • فالذى يقتل أباه ليحصل على مال ينفقه على شهواته ، ليس أقل استحقاقا للشنق من الذى يقتل أباه ليحصل على مال يستعين به على افتتاح متجر يرتزق منه • كذلك الشخص الذى يؤلم أقرباءه باسترساله فى عادات ذميمة يستحق التأنيب لقسوته أو لجحوده ، ولكنه يستحق ايضا مثل هذا التأنيب لو اعتاد أمورا ليست ذميمة فى حد ذاتها ، ولكنها تؤلم الذين يعاشرونه لارتباطهم معه بروابط شخصية ، أى أن كل من يخل بواجب الرعاية لمصالح الغير وعواطفهم ، دون أن يبرره فى ذلك ما يسمح به الحق والعدل من الايثار لمصلحة نفسه ، كان عرضة للجزاء الأدبى بسبب هذا الاخلال ، وليس من أجل الباعث اليه ، او العيوب الشخصية المؤدية له •

وكذلك اذا تصرف الانسان تصرفا ذاتيا محضا ، وترتب على هذا التصرف عجزه عن تأدية بعض واجباته المقررة للجمهور ، فقد ارتكب جريمة اجتماعية • فمثلا ليس من الحق أن يعاقب انسان لمجرد السكر ، ولكن الجندى الذى يسكر وهو قائم بواجبه جدير بالعقاب •

والخلاصة أنه كلما كان هناك ضرر معين اما لأحد الافراد

أو للجمهور ، فان الحالة تخرج من دائرة الحرية ، وتدخل فى نطاق الآداب أو القانون •

أما الضرر العرضى — أو الضرر التقديرى — الذى يصيب المجتمع عندما يتصرف الفرد تصرفا لا يخل بأى واجب معين نحو الجمهور ، ولا يلحق أى أذى بأحد غير نفسه ، فهو ضرر تافه ، خليق بالمجتمع أن يتحمله عن طيب خاطر فى جانب ما ينشأ عن الحرية من الخير العميم ، اما اذاأريدعقاب البالغين لاهمالهم فى حق أنفسهم فليكن ذلك صراحة من باب الرعاية لمصلحتهم الشخصية ، وليس بدعوى منعهم من تعجيز أنفسهم عن خدمة المجتمع فى أمور لا يدعى لنفسه حق اقتضائها منهم •

وانى لأتساءل كيف يحق للمجتمع تأديب البالغين ولو من باب الرعاية لمصلحتهم الشخصية ، ألم يجد وسيلة أخرى يحمل بها الضعاف من أعضائه على انتهاج المسلك القويم سوى الانتظار حتى يرتكبوا بعض الأفعال الشائنة ، وعندئذ يعاقبهم على ما فعلوا عقابا أدبيا أو قانونيا ؟ لقد كان بوسع المجتمع أن يحسن تأديبهم فى الشطر الأول من حياتهم ، اذا كانوا تحت نفوذه التام ، وكان أولى به أن يجدفىعهد الطفولة فرصة كافية لاختبار طبائعهم ، ومحاولة هدايتهم الى الصراط المستقيم • ان الجيل الحاضر ، يملك فى يده مستقبل الجيل القادم ، فهو الذى يتولى تعليمه ، ويهيىء له جميع ظروفه• حقيقة انه لايستطيع أن يبلغ

بأبناء المستقبل مرتبة الكمال فى الصلاح والعلم ، لأنه هو ذاته ناقص من هذين الوجهين ، ولأن خير مساعيه ليست فى جميع الأحوال نجاحا ، ولكن يستطيع بلا شك أن يجعل الجيل الناشىء مثله وأحسن منه قليلا . فاذا توانى المجتمع ، حتى ينشأ عدد كبير من أعضائه وهم لا يخرجون عن حد الأطفال ، فعليه أن يؤنب نفسه على اهماله . وليس للمجتمع وهو مسلح بكل ما للشخص المؤدب من الحقوق والقوى ، ومعزز بكل ما للآراء السائدة من السيطرة على عقول البسطاء ، أن يدعى بأنه فى حاجة الى سلطة اصدار الأوامر وتنفيذ الاحكام فيما للافراد من الشئون الشخصية البحتة ، مما ينبغى ترك الفصل فيها لمن يتعرض لتبعتها، بدافع العدالة والسياسة .

وأكثر ما يضر بالوسائل الصالحة لتقويم السلوك هو الالتجاء الى الوسائل السيئة . لأنه اذا كان بين الذين يراد اكراههم على توخى الاعتدال ، فئة من ذوى القوة والاستقلال ، فمن المؤكد أنهم لن يستسلموا لذلك ، ولن يشعروا بأن للجمهور حق التعرض لهم فى الشئون الشخصية مثل ما له من حق مراقبتهم فى الشئون الاجتماعية ، ولا يمضى وقت طويل حتى يصبح الخروج على تلك السلطة المستبدة من علامات الشجاعة ، كما حصل فى عهد شارل الثانى ، حينما استرسل الناس فى ألوان الترف والخلاعة عقب التمادى فى مذهب التقشف فى عهد البيوريتان .

أما ما يقال عن ضرورة حماية المجتمع من تأثير القدوة السيئة وانتشار عدواها من أصحاب الرذائل ، فنحن لا ننكر أن القدوة السيئة قد تؤثر تأثيرا مفسدا ، لا سيما اذا كان صاحبها يلحق أذى بالغير وهو فى مأمن من كل عقاب ، ولكننا نتكلم الآن عن السلوك الذى قد يلحق ضررا عظيما بصاحبه دون أن يصيب الغير بشىء على الاطلاق ، فالقدوة فى هذه الحالة أدعى الى الاصلاح منها الى الافساد ، فانها بينما تظهر للعين سوء السلوك ، فانها تعرض عليها العواقب المؤلمة أو المحزنة مما ينبغى أن يترتب على ذلك السلوك فى جميع الاحوال أو فى معظمها طالما كان الناس ينظرون اليه بعين الانتقاد الصحيح •

الا أن أبلغ اعتراض على تدخل الجمهور فى الشئون الشخصية ينحصر فى أن الجمهور اذا تدخل فالغالب انه يسىء كيفية التدخل، ويسىء اختيار موضعه • واذا ما تأملنا آراء الجمهور — اعنى الأكثرية الغالبة — فى آداب الاجتماع وواجبات الفرد نحو الغير ، لوجدناها على كثرة مخالفتها للصواب موافقة له فى معظم الاحوال، ذلك لأن الجمهور اذا فصل فى هذه المسائل ، فانما يفصل فى أمور تتعلق بمصالحه • ولكن اذا أريد اعتبار رأى الاكثرية قانونا ساريا على الأقلية ، وكان يتناول مسائل السلوك الشخصى المحض، فمن المحتمل جدا أن يكون خطأ ، كما يحتمل أن يكون صوابا ، لأن رأى الأكثرية فى هذه الصورة لايعدو أن يكون اعتقاد

طائفة من الناس فيما هو نافع أوضار لمصلحة غيرهم • بيد أنه ليس كذلك فى أكثر الاحيان ، فان الجمهور عند انتقاد سلوك الغير ، لا ينظر الى الامر من ناحيتهم، بل من ناحية نفسه ولا يلتفت الى ميولهم بل الى ميوله الخاصة • وكثير من الناس يعتبرون السلوك الذى لا يوافق ميولهم اهانة شخصية لهم • وغنى عن البيان انه لا يصح البتة اتخاذ شعور الغير مقياسا للحكم على سلوك الفرد ، اذ لا وجه للمقارنة على الاطلاق بين شعور الانسان نحو رأيه الخاص وبين شعور غيره ممن يستاءون لاعتقاده ذلك الرأى • وقد يسهل على المرء أن يتصور جمهورا كامل الصفات ، يحرص على عدم التعرض لحرية الافراد واختيارهم فى جميع المسائل غير المحققة ، ولا يطالبهم بشىء سوى الامتناع عن أساليب السلوك التى أجمعت التجارب على انكارها • ولكن الناس لم يروا فى الواقع جمهورا يحيط رقابته بمثل هذه القيود ، ويكلف نفسه مؤونة النظر فى التجارب ، وتقبل ما اجمع عليه الاختيار • فان الجمهور فى تعرضه للشئون الشخصية قلما يفكر فى أمر سوى شناعة الشذوذ عنه فى الشعور أو فى التصرف• ومعظم الكتاب يجارون الناس فى الحكم على الشئون الشخصية بهذا المقياس ، ويوهمونهم بعد اخفاء مساوئه بثوب شفاف ، أنه عين ما تهدى اليه الفلسفة ويوحى به الدين • فهم يعلموننا ان الأشياء صائبة وحسب ، ولاننا نشعر بأنها كذلك

وحسب ، وهم يأمروننا بأن نبحث فى عقولنا وفى قلوبنا عن القوانين التى تسرى علينا وعلى غيرنا ايضا • فماذا يستطيع الجمهور المسكين أن يفعل ازاء هذه التعاليم سوى أن يقوم بتطبيقها وأن يجعل ما اتفقت عليه عواطفه الشخصية فى الخير والشر شرائع الزامية تنفذ فى جميع الخلق •

والمساوىء التى أشير اليها هنا ليست وهمية ، وقد يحسن بى أن أورد بيانا وافيا للدلائل التى تظهر لك الجمهور وقد صاغ أهواءه فى صيغة الشرائع الادبية ، ولكنى سأقتصر على بعض الأمثلة لكى أثبت ان المبدأ الذى أقرره له شأن حقيقى خطير • والواقع أنه لا يصعب على الكاتب أن يسوق أمثلة عدة كلها تبرهن على أن توسيع نطاق الرقابة الأدبية حتى تجور على أقدس حقوق الفرد فى الحرية هو من أكثر ميول الجماهير انتشارا • فمن الأمثلة على ذلك ما يحمله الجمهور لمخالفيه فى العقيدة من عواطف الكراهية لا لسبب سوى عدم اقامتهم للشعائر التى يقيمها هو ، أو عدم اجتنابهم ما يجتنب هو من المحرمات ، فمعظم الاسبانيين يعدون عبادة الله على أى مذهب خلاف المذهب الرومانى الكاثوليكى الحادا فاحشا ، وكل عبادة على غير هذا المذهب تعتبر غير مشروعة فى البلاد الاسبانية • وأهل أوربا الجنوبية عامة يحرمون الزواج على طائفة القساوسة ولا يكتفون

باعتبار زواج القسيس أمرا مخالفا للدين ، بل يعدونه منكـرا عظيما ينظرون اليه بعين الاشمئزاز .

ولا شك أن أصحاب المذهب البروتستنتى سيهبون لمعارضة من يحاول تنفيذ هذه العواطف على غير الكاثوليكيين ، ولكـن اذا جاز للمجتمع ان يتعرض لحرية الأفراد الشخصية فبأى حق تستثنى هذه الحالات ؟ ومن يستطيع ، وقد سلمنا بمبدأ التعرض، أن يلوم انسانا على رغبته فى ازالة ما يعتقد أنه منكر فى نظر الله والناس ؟ فما دمنا نربأ بأنفسنا عن الاحتجاج بمنطـق دعاة الاضطهاد ، ونترفع عن القول بإباحة اضطهاد الغير لانهـم على الباطل ، وبتحريم اضطهادنا لأننا على الحق ، فيجب ان نحذر من التسليم بمبدأ اذا هو طبق علينا ثرنا فى وجهه واعتبرناه ظلما فادحـا .

وقد يعترض بعض الناس ــ بغير حق ــ على هذه الأمثلة ، فيقولون : انها مستخلصة من حالات يستحيل وقوعها بيننا معشر البريطانيين ، وانه من المستبعد تعرض الرأى العام فى هذا البلد لحرية الاديان أو حرية الزواج ، ولكنى سأسوق لهم مثالا على نوع من التعرض للحرية لم تتخلص نحن بعد من خطر الوقوع فيه . ان طائفة البيوريتان ، ما زالت حيثما كان لها حظ كاف من النفوذ ــ كما هى الحال فى نيوانجلند ، وكما كانـت الحال فى بريطانيا على عهد الجمهورية ــ تحاول مصادرة جميع الملاهى

العامة ومعظم الملاهى الخاصة ، لا سيما الموسيقى والرقص والتمثيل وسائر حفلات التسلية واللهو • ولا يزال يوجد بيننا حتى الآن جماعات كبيرة تعتبر هذه الملاهى من المحرمات وفقا لآرائهم فى الدين وفى الآداب •

ولما كان معظم هؤلاء من الطبقة المتوسطة صاحبة السلطة العليا فى نظامنا السياسى والاجتماعى ، فليس من المستبعد ان تصير الأغلبية فى البرلمان الى أشخاص يعتقدون هذه الآراء • فكيف اذن تكون نظرة سائر اعضاء المجتمع لأولئك الاشخاص اذا هم حاولوا تقييد الملاهى بآرائهم المتطرفة فى الزهد والتقشف؟ ترى هل يستسلمون لهذا التقييد : أولى بكم أن تنظروا فى شئونكم وعدم محاولة التدخل فى شئون الناس ؟ وهذا بالضبط ما ينبغى أن يقال لكل حكومة ولكل جمهور يدعى لنفسه الحق فى منع الافراد من التمتع باللذات التى يراها من المحرمات • ولكن اذا سلمنا بمبدأ التعرض المستتر تحت هذه الدعوى ، فليس لنا أن نقول هذا القول ، ولا يحق لنا الاعتراض على تنفيذ المبدأ بحسب ما تراه الاكثرية أو أية سلطة أخرى تكون لها الكلمة العليا • بل يتعين حينئذ على كل منا أن يتقبل عن طيب خاطر تنظيم حياته طبقا لآراء المستعمرين الاوائل فى مقاطعة «نيوانجلند» ، لو فرض ان العقيدة البيوريتانية ، استردت سابق منزلتها ، ولن يكون ذلك متعذرا ، فكثيرا ما رأينا

أديانا تنهض من عثرتها بعد أن كان ينتظر لها الانحلال والتلاشى.

وهناك حالة أخرى أكثر واقعية من السابقة . لا شك أن فى العالم الحديث نزعة شديدة نحو تكوين المجتمع على النظام الديمقراطى ، سواء أ كان ذلك مقترنا أم غير مقترن بتكوين الحكومة على هذا النظام . ويؤكد البعض أن شعور الأكثرية فى البلد الذى تحققت فيه تلك النزعة ، وتشبع فيه كل من الجمهور والحكومة بالمبدأ الديمقراطى - أعنى الولايات المتحدة - له فعل القوانين النافذة . وأن الجمهور هناك ينظر باستنكار الى كل من يحاول أن يظهر فى حياته بمظهر من الترف لا يستطيعه عامة الناس ، وأنه يتعذر على صاحب الثروة الكبيرة فى بعض تلك الولايات أن يجد سبيلا الى انفاق دخله دون التعرض لانتقاد الجمهور . ومع اعترافنا ان هذه الاقوال لا تخلو من مبالغة فى وصف حقيقة واقعية ، فنحن نعتقد أن الحالة التى نصفها ليست محتملة الوقوع فقط ، ولكنها نتيجة مرجحة لتفشى المبدأ الديمقراطى مع انتشار الفكرة القائلة بان للجمهور الحق فى تعيين الطريقة التى يتبعها الأفراد فى انفاق دخلهم . فما علينا والحال كذلك الا ان نتصور شيوع المبادىء الاشتراكية بدرجة عظيمة ، حتى يصبح احراز الفرد لنسبة ضئيلة من الاملاك او تكسبه من غير عمله اليدوى ، من النقائص فى نظر الجمهور .

وقد انتشرت امثال هذه الآراء فعلا بين طوائف الصناع

انتشارا واسعا ، بل أصبحت ذا توطأة ثقيلة عليهم ، فان أغلبية الصناع فى كثير من الصناعات هم من العمال غير الماهرين ، وهذه الاغلبية ترى أنه ليس من الحق ان يزيد أجر الماهر على أجر غير الماهر ، وأن لا يسمح لاحد مطلقا انينال بجده أو بمهارته اكثر مما يناله غيره بدون ذلك • ولهذه الطائفة رقابة أدبية وكثيرا ما تنقلب رقابة بدنية ، وظيفتها حرمان الصناع الماهرين من المكافأة، ومنع اصحاب المصانع من مكافأة المهارة او الاجتهاد بزيادة فى الأجر • فاذا كنا نسلم للمجتمع بالتعرض لحرية الأفراد فى شئونهم الشخصية ، فلا يجب لوم الصناع على انشاء هذهالرقابة، ولا بأس اذا بسط الجمهور الخاص بأى طائفة على شئون أفرادها نفس السلطة التى تبيح للجمهور العام أن يبسطها على شئون الناس بوجه عام •

ولدينا مثال واضح على ما يصيب حرية الأفراد من التعرض غير المشروع ، والتعرض فى هذا المثال لم يكن لمجرد التهديد ، بل خرج بالفعل الى حيز الواقع وأصاب نجاحا عظيما : نعنى بذلك التشريع الخاص بالعطلة الاسبوعية •

فلا ينكر أحد ان الامتناع عن العمل المعتاد يوما واحدا فى الاسبوع بقدر ما تسمح مطالب الحياة ، هو عادة صالحة ، وان لم يكن فرضا دينيا الا عند اليهود • ولما كان من المتعذر مراعاة هذه العادة دون اتفاق عام بين طوائف الصناع ، فمن الجائز ،

ومن الحق ، أن يتدخل القانون بالقدر اللازم لمنع الذين اذا اشتغلوا فى يوم العطلة الزموا غيرهم بالاشتغال فيه أيضا . فهنا يجوز للقانون أن يتعرض للامر ، فيعطل معظم الاعمال الصناعية فى يوم معين من الأسبوع ، حتى يضمن لكل فرد من الصناع احترام سائر الطائفة للعادة . الا أن هذا الحق القائم على ما للغير من المصلحة المباشرة فى اتباع الفرد لتلك العادة ، لا ينطبق على ما يختاره الفرد من الأعمال قضاء لأوقات فراغه ، كما أنه لا يبرر البتة أنواع التقييد التى يفرضها القانون على الملاهى — ونحن لا ننكر أن البعض حين يلهو انما يكون على حساب كد الغير ، ولكن اذا أعتبرنا مزايا اللهو الصالحة ، لوجدنا أن المنفعة التى تعود منها على الكثيرين تفى بتعب القليلين ، طالما أن محبى الملاهى انما يقبلون عليها بمحض رغبتهم ، وينصرفون عنها بارادتهم . والعمال مصيبون فى قولهم : انه اذا اشتغل جميع الصناع يوم الاحد ، كانت النتيجة قيامهم بعمل سبعة أيام فى مقابل أجر ستة أيام ، ولكن ما دام القانون يقضى بتعطيل معظم الصناعات فى يوم الأحد ، فالقليلون الذين لابد من اشتغالهم من أجل متعة الغير يأخذون أجرا زائدا نسبيا ، ذلك فضلا عن أنهم غير مرغمين على مزاولة العمل اذا كانوا يؤثرون الفراغ على المكسب . ثم اذا أريد اصلاح شئونهم ، فمن السهل الاصطلاح على تعيين يوم آخر الأسبوع لاراحتهم من عناء العمل .

فبأية حجة يدافع الناس عن منع اصحاب الملاهى من الاشتغال فى أيام الآحاد ؟ ان الحجة الوحيدة التى يستطيعون التمسك بها هى القول بأن العمل فى يوم الأحد مخالف للدين ، وهى لا تعتبر حجة من الناحية التشريعية يقتنع بها الا اذا ثبت أن للمجتمع أو لأى نفر من أعضائه حق النيابة عن الله فى الانتقام لأى اعتداء مزعوم يوجه الى حدود الله ، ولا يكون فى الوقت عينه اعتداء على حقوق الناس . ان الفكرة القائلة : بأن من واجب الانسان حمل غيره على اطاعة أوامر الدين هى الاصل لكل ما ارتكبه البشر من ألوان الاضطهاد والدين ، فاذا سلمنا بصحتها ، وجب أن نسلم بمشروعية كل ما وقع من حوادث ذلك الاضطهاد . ولئن كان الشعور الذى ينفجر اليوم فى المحاولات المتكررة لمنع السفر بالسكة الحديدية أيام الآحاد ، وفى حوادث المقاومة لفتح المتاحف والملاهى . وأشباه ذلك من الأمور ، لا يتصف بما كان فى مظاهر الاضطهاد القديم من القسوة ، فانه ليدل مع ذلك على حالة نفسية واحدة . وهذا فى الواقع لا يعد الا تصميما على منع الغير من مباشرة ما هو محلل فى دينهم لانه محرم فى ديننا ، اعتقادا منا بأن الله لا يكتفى بانزال نقمته على الملحد حتى يعدنا مقصرين اذا نحن تركناه متماديا على الحاده .

ونشير فى هذا المجال الى ما يظهر فى أعمدة الصحف من عبارات الاضطهاد الصريح كما أشارت الى تلك البدعة الغريبة

فى مذهب « مورمن » (مذهب دينى يبيح تعدد الزوجات ، ظهر فى الولايات المتحدة) • ويتسع مجال القول هنا فى تلك الحقيقة المدهشة الحافلة بالعبر ، وهى ظهور انسان يدعى أنه تلقى وحيا جديدا كان أساسا لديانة كلها كذب وافتراء ، لا يؤيدها برهان حتى ولا شىء من الصفات البارعة فى أخلاق منشئها ، ثم ايمان مئات الألوف من الآدميين بصدقها وقيام مجتمع من الناس على قواعدها ، وكل هذا فى عصر الصحف والبخار والكهرباء • الا أن ما يهمنا هنا هو أن هذه الديانة ـ كسائر ما يفضلها من الديانات ـ تجد لها شهداء وضحايا ، وقد ذهب منشئها بسبب تعاليمه فريسة اعتداء الغوغاء ، وطرد أشياعها من البلد الذى كان مهبط وحيهم ، وحتى بعد نعيهم كانوا لا يزالون موضع الاضطهاد ، فكثير منا يجاهر اليوم بانه من الصواب تجريد حملة على أولئك القوم واجبارهم على نبذ معتقداتهم والاعتراف بآراء غيرهم •

والامر الذى يثير الحقد فى صدور الناس ، ويدفعهم الى انتهاك ما يقدسونه ويعتبرونه عادة من حرمة التسامح الدينى ، هو اباحة مذهب « مورمن » (مبدأ تعدد الزوجات) اذ يظهر أن هذا الأمر ، رغم تسامحنا فيه مع المسلمين والهندوس والصينيين انما يوغر صدورنا ، عندما يعمل به أناس يتكلمون الانجليزية ويعدون أنفسهم من المسيحيين • وانى لمن أشد الناس مقتا لهذا المبدأ ، لأسباب عدة ، ولأنه لا يتفق مع مبدأ الحرية ، بل

يناقضه على خط مستقيم ، اذ هو يوثق القيـــود على نصفه المجتمع ، ويعفى منها النصف الآخر •

ولكن ينبغى أن نذكر فى الوقت نفسه أن المرأة ، وهـــى الفريق الذى يقع عليه الغبن ، لا تدخل فى هذا العقد الا بمحض رغبتها ، شأنها فى أى نوع آخر من عقود الزواج ، وأنه يمكن تعليل هذا المبدأ بما هو متبع بين الناس من العادات ، فانها كلها ترمى الى تعليم المرأة أن الزواج هو غايتها المنشودة فلا عجب اذا هى آثرت أن تكون احدى زوجات متعددات على أن تقضى الحياة عانسا • وبالاضافة الى ذلك أن أصحاب هذا المبدأ لا يدعون البلاد الأخرى الى الاعتراف بعقود زواجهم ، ولا يطلبون اليها أن تعفى من قوانينها أى طائفة من رعاياها لاعتقادهابمذهب «مورمن» • فاذا كان هؤلاء القوم قد ذهبوا فى التسامح الى هذا الحد ، واذا كانوا قد نزحوا عن البلاد التى تستنكر معتقداتهم ، وأقاموا فى أماكن بعيدة عن العمران واستقروا فيها ، فلا يوجد أى مبدأ ــ الا مبدأ الاستبداد ــ يجيز منعهم من المعيشة هنالك فى ظل ما يشاءون من القوانين ، طالما لا يحاولون الاعتداء على غيرهم من الأمم ، وما داموا يسمحون لكل من لا تعجبه أمورهم بالحرية التامة فى الرحيل عنهم •

وقد اقترح أحد الكتاب المحدثين اعلان حرب مقدسة على

هذه الطائفة القائلة بتعدد الزوجات ، حتى يضع الناس حدا لما يعتقد أنه خطوة رجعية فى ميدان الرقى والحضارة ، ومع انى أوافق على هذا الاعتقاد ، الا أنى لا أرى لاى طائفة من البشر الحق فى اكراه سواها على التقدم فى سبيل المدنية .

وما دام الخاضعون للنظام الفاسد لا يطلبون المعونة من غيرهم ، فانى لا افهم كيف يبيح قوم لا يعنيهم الأمر لأنفسهم ان يتدخلوا فى هذا الأمر، وكيف يجوز التعرض لازالة حال كل أصحاب الشأن فيها ، رغم رضائهم عنها ، لا لسبب سوى أنها تعد عارا فى نظر اناس بعيدين عنهم بآلاف الاميال وليس لهم دخل فى الأمر ، ان الناس أحرار فى ارسال مبشرين يحاربون هذه الدعوة فى عقر دارها ، وهم كذلك أحرار فى اتخاذ كل الوسائل المشروعة لمقاومة انتشارها بين ظهرانيهم . واذا كانت المدنية قد تغلبت على الهمجية ، فمن التعنت القول ، بأننا نخشى اليوم أن تنهض الهمجية من جديد حتى تطفىء نور الحضارة فى العالم . فاذا أذعنت الحضارة لخصمها المقهور بمثل هذه السهولة ، فان هذا يعنى أنها قد بلغت درجة كبيرة من الضعف ، حتى لم يعد أحد من قادتها أو من اى طائفة أخرى قادرا أو راغبا فى تحمل عبء الدفاع عنها .

واذا كان الأمر كذلك ، فكلما أسرعت هذه الحضارة البالية

بالرحيل، كان ذلك أفضل ، فانها ان بقيت فسوف تتدهور تدريجيا، حتى يتاح لها بعض ذوى الهمة من الهمجيين فيجهزون عليها ثم يبعثونها من جديد ، كما كان مصير المدنية الرومانية فى أواخر عهد الامبراطورية الغربية .

الفصل الخامس

تطبيقـــات

ان تطبيق المبادىء السابقة على الشئون السياسية والأدبية تطبيقا محقق الفوائد ، وخاليا من التناقض ، لا يـــكون الا اذا توسع الناس فى التسليم بصحة هذه المبادىء • ولا نقصـــد بالملاحظات القليلة التى سنوردها عن هذه التفاصيل أن نمعــن فى تطبيق المبادىء الى أقصى غاياتها ، بل لكى نشرح غوامضها بالأمثلة الواضحة ، مما هو خليق أن يزيل كل التبـــاس عن أهداف القاعدتين اللتين لخصت فيهما مضـــمون هذه الرســالة وأن يساعد صاحب الرأى على ترجيح احدى القاعدتين ، عندما يحار فيما ينبغى تطبيقه منهما •

أما هاتان القاعدتان فهما :

أولا ــ أن الفرد غير مسئـــول أمام المجتمع عن شىء من تصرفاته مادامت لا تمس غير شخصه ، وأنه ليس للمجتمع من سبيل مشروع للتعبير عن بغضه لأمثـــال هذه التصرفات الا النصيحة أو الاقناع أو المقاطعة اذا كان حرصـــه على صالحه لا يدع له منها مفرا •

ثانيا ــ ان الفرد مسئول أمام المجتمع عما يكون من تصرفاته ضارا بمصالح الغير ، وأنه يجوز حينئذ للمجتمع أن يوقع بالفرد ما يراه من العقاب القانونى أو الاجتماعى متى كانت حماية مصالحه تقتضى ذلك .

ويجب أن نلاحظ أولا ، أنه اذا كان الاضرار أو احتمال الاضرار بمصالح الغير ، هو المسوغ الوحيد لتدخل المجتمع ، فليس معنى ذلك أن هذا التدخل جائز مشروع كلما أصيبت مصالح الغير بضرر ما ، فكثيرا ما يضطر الفرد ، وهو يسعى لغرض مشروع أن يسبب للناس ألما أو خسارة ، أو أن يحرمهم منفعة كانوا يأملون الفوز بها . وأمثال هذه الأحوال التى تتعارض فيها مصالح الأفراد تنشأ غالبا فى الأنظمة الاجتماعية الفاسدة ، ولا يمكن التخلص منها طالما بقيت هذه الأنظمة

فالذى يظفر بالنجاح فى مهنة مزدحمة ، والذى يخرج فائزا من امتحان مسابقة ، كل هؤلاء يجنون ربحا مما يصيب سواهم من الخسارة وضياع الجهود .

ولكن لا نزاع فى أن اطلاق الحرية لأفراد يلتمسون مآربهم المشروعة دون أن يتجنبوا تلك العواقب يكون أكثر فائدة لمصلحة المجموع ، أو بعبارة أخرى ان المجتمع لا يعترف للفاشلين بأى حق قانونى أو أدبى فى تأمينهم من عواقب الفشل والاخفاق ، ولا يرى أن الواجب يقضى عليه بالتدخل الا حينما يدرك النجاح

بوسائل تتنافى مع مصلحة المجموع ، مثل الغش ، أو الخيانة ، أو الاكراه •

وهناك مسألة أخرى ، فالتجـــارة تعتبر من التصرفات الاجتماعية ، لان الذى يقف لبيـــع أى صنف من البضـــائع للجمهور ، يؤثر بذلك فى مصالح غيره من الأفراد ، وبالتالى فى مصالح المجتمع عامة ، ولذا تحتم طبقا للمبادىء أن يدرج هذا التصرف ضمن الأمور الخاضعة لسيطرة المجتمع ، وبناء على هذا كان يعد من واجبات الحكومة قديما أن تتعرض فى الأحـوال الخطيرة الى تحديد الأسعار وتنظيم أساليب الصناعة ، ولـكن الناس أصبحوا يسلمون الآن ــ وان كان ذلك بعد نزاع طويل ــ بأن خير الوسائل الكفيلة بخفض الأسعار وتجويد الأصناف هو اطلاق الحرية التامة للمنتجين والبائعين ، دون رقيب سوى حرية المشترين فى الحصول على حاجاتهم ــ اذا شاءوا ــ من مصادر أخرى •

وفى هذا تتلخص نظرية حرية التجارة ، وهى ترتكز عـلى قواعد ليست هى نفسها قواعد مبدأ الحرية الشخصية المقـررة فى هذا الكتاب ، وان كانت لا تختلف عنها فى رسوخها ، ولاتعدو القيود التى تفرض على التجارة والصناعة فى الواقع ، أن تكون قيوداً ، وكل قيد هو فى حد ذاته سيئة ، ولكن قيود التجـارة والصناعة مقصورة على التصرفات الخاضعة ــ بحكم المبدأ ــ

لسيطرة المجتمع، وانما يعد فرضها من الخطأ ، لأنها تؤدى فى الحقيقة الى الغاية المنشودة منها •

وكما أن مبدأ الحرية الشخصية لا علاقة له بنظرية حرية التجارة ، فهو كذلك لا شأن له بأكثر المسائل الناشئة عن تحديد هذه النظرية وعدم اطلاقها كالبحث مثلا فى مقدار المراقبة التى يجوز للمجتمع أن يفرضها على الصناع منعا للغش ، وكتعيين الحد الذى يسوغ للمجتمع أن يذهب اليه فى تنفيذ الاحتياطات الصحية بالمصانع ، وفى اتخاذ التدابير الوقائية للعمال المشتغلين بالحرف الخطرة •

ففى مثل هذه الوسائل لا يكون لاعتبارات الحرية من الوزن الا بقدر ما يستفاد من الحجة القائلة : أن ترك الناس وشأنهم يكون دائما خيرا من تقييدهم •

ولكن لا شك فى أن القواعد المقررة فى هذا الكتاب تبرر التقييد فى المسائل التى نحن بصددها • الا أن هناك طائفة من مسائل الحرية ، كتحريم بيع الخمور ، وتقييد بيع السموم ومنع توريد الدقيق الى بلاد الصين ، وما شاكل ذلك من الأمور حيث يكون الغرض من التدخل والتقييد اقامة الموانع والعقبات دون الحصول على سلعة معينة من السلع ، وفى هذه الحالة لا يعترض على التدخل باعتباره اعتداء على حرية المنتج أو البائع بل لكونه اعتداء على حرية المشترى •

وتقييد بيع السموم مثلا ، يفتح مجال البحث فى مسألة أخرى ، وهى تعيين الحدود المشروعة لوظائف البوليس ، والى أى حد يسمح بالاعتداء على الحرية منعا للجرائم ، لا نزاع أن اتخاذ التدابير قبل وقوعها هو من وظائف الحكومة ، وأيضا اكتشاف الجرائم بعد وقوعها . والوظيفة الثانية هى الأكثر تعرضا لسوء الاستعمال ، اذ لا يكاد يوجد وجه من الوجوه المشروعة لحرية التصرف الا ويمكن ابرازه فى صورة وسيلة مساعدة على ارتكاب نوع من أنواع الجرائم . ومع ذلك فلا جدال أنه اذا اتفق لأحد الأفراد أن شاهد امرأ يتأهب لاقتراف جريمة ، لم يكن ملزما أن يقف مكتوف اليدين حتى يتم ارتكابه هذا الجرم ، بل جاز له أن يتدخل فى الأمر ويمنعه . ولو كانت السموم لا تشترى ولا تستعمل البتة الا لارتكاب القتل لكان من الصواب تحريم صنعها وبيعها . ولكن الواقع أنه يحتاج اليها لأغراض أخرى قد تكون نافعة ، فسيؤثر تحريمها حتى لا تستعمل فى الأغراض الضارة تأثيرا سيئا فى استعمالها للاغراض المفيدة .

من مهام الحكومة أيضا الاحتياط دون وقوع الحوادث ، فاذا اتفق لأحد الأفراد أن شاهد امرأ يهم بعبور قنطرة ثبت أنها مختلة ، وكان الوقت لا يتسع لتحذيره من الخطر الذى سيتعرض له ، جاز لمن يشاهده أن يمسك به ويجذبه ، دون أن يكون فى ذلك أدنى اعتداء على حريته .

لأن الحرية هى أن يفعل الفرد ما يريده ، وليس السقوط فى النهر مما يرغب فيه • ولكن اذا كان وقوع المكروه غير محقق ، أى لا يخرج عن دائرة الاحتمال ، فالفرد الذى يستهدف له وحده هو الذى يقرر ما اذا كانت بواعثه كافية أو غير كافية لحمله على مواجهة الخطر ، وحينئذ ، يجب فيما أعتقد (الا اذا كان طفلا أو معتوها أو فى حالة ذهول لا يستطيع معها الانتفاع بكامل قواه العقلية) أن نقتصر على تحذيره وأن لا نمنعه بالقوة فى تعريض نفسه للخطر •

ونحن اذا طبقنا هذه الاعتبارات على مسألة السموم ، استطعنا أن نقرر أى الوسائل التى يراد بها تقييد ذلك البيع يتفق مع مبدأ الحرية ، وأيها يتنافى معه •

فمثلا الاحتياط بوضع بطاقات على أوعية المواد السامة للدلالة على خطرها ، لا يتضمن أى اعتداء على الحرية اذ ليس من المعقول ألا يرغب المشترى فى العلم بأن الشىء الذى يحرزه له خواص سامة ، ولكن الزام كل من يريد شراء عقاقير سامة بابراز شهادة طبية ، يؤدى الى تعذر الحصول عليها للاغراض المشروعة فى بعض الأحيان ، والثقة فى جميع الأحوال ، والطريقة الوحيدة التى أعتقد أنها كفيلة بث العراقيل فى سبيل ارتكاب الجرائم بواسطة السموم دون أن يكون فى ذلك أى اعتداء على حرية المحتاجين الى العقاقير السامة لأغراض أخرى تنحصر

فيما يسميه « بنتام » (ادلة سلفية) . وهذا النوع من التدابير معروف فى باب العقود ، فقد جرت العادة أن يشترط القانون لتنفيذ بعض العقود ، اتخاذ اجراءات معينة عند تحريرها كالتوقيع عليها وتقديرها بشهادة الشهود وماشابه ذلك ، حتى اذا نشأ عنها خلاف فيما بعد ، كان هناك من الادلة الحاضرة مايثبت وجود العقد ، ويبرهن على توافر الشروط اللازمة التى تعتبر قانونا لصحته ، فتكون النتيجة النهائية لمثل هذه الاجراءات هى الغاء العقبات فى سبيل العقود الصورية أو العقود التى لا تتوافر فيها الشروط القانونية .

فلا بأس من اتخاذ مثل هذه التدابير فى بيع الأشياء التى تصلح أن تكون أدوات جرائم ، فمثلا يجوز الزام البائع بأن يقيد فى دفتر خاص وقت البيع بالضبط ، واسم المشترى وعنوانه ، ونوع البيع وكميته بالدقة ، وبأن يسأل المشترى عن الغرض الذى يريده من أجله ، ويقيد جوابه فى الدفتر .

كذلك يجوز اشتراط حضور شخص ثالث بصفة شاهد ، اذا لم تكن مع المشترى شهادة طبية ، تسهيلا للاستدلال عليه ، اذا اتضح فيما بعد استعمال تلك الأشياء فى أغراض جنائية ، فمثل تلك القيود لا تكون عائقا كبيرا فى سبيل الحصول على الشىء المطلوب ، ولكنها تفوق التهرب من وجه القانون فيما اذا استعمل ذلك الشىء لأغراض غير مشروعة .

وان حق المجتمع فى درء الجرائم بالتدابير الواقية خليق بارشادنا الى الحدود التى تقيد المبدأ القائل : بأن التصرفات الشخصية مهما كانت سيئة لايصح أنتكون محلا لتدخل المجتمع لا بحجة الزجر او التعزير •

فالسكر مثلا ليس من المسائل التى يجوز للمشرع أنيتعرض لها ، ولكن اذا أدبه امرؤ لاعتدائه على سواه وهو متأثر بفعل الخمر ، وجب فى اعتقادى ، وضعه تحت مراقبة قانونية خاصة مقصورة على شخصه ، فاذا عاد بعد ذلك الى تعاطى المسكرات كان مستحقا للعقاب ، واذا ارتكب وهو سكران جريمة أخرى تحتم تشديد العقاب الذى استهدف له بهذه الجريمة •

والواقع أن السكر يصبح جريمة متى كانت نتيجته التحريض على الاضرار بالغير ، كذلك الشأن فى البطالة ، فلا يصح جعلها مسوغا للعقاب القانونى الا بالنسبة لمن يعولهم الجمهور ، أو اذا ترتب عليها اخلال بتعهد ، فان تقصير فردما عن القيام بواجباته نحو الغير ، مثال ذلك شخص لم ينفق على أولاده مثلا بسبب البطالة فانه لن يكون من الاستبداد اكراهه على أداء هذه الواجبات ولو بالعمل الجبرى ان لم تتيسر له طريقة أخرى •

كذلك توجد تصرفات عدة يقتصر ضررها على فاعليها، ومن ثم لا يسوغ تحريمها قانونا ، ولكنها اذا ارتكبت علنا ترتب عليها انتهاك لحرمة الآداب ، وبذلك تدخل فى باب التصرفات المضرة

بالغير ، فيصبح تحريمها جائزا • ومن ذلك الجرائم المخـــلة بالحياء ، وكثير من التصرفات التى لا تعد شائنة فى نظر الجمهور ولكنه يعترض على اتيانها علانية •

وهناك مسألة أخرى يتعين الاجابة عنها طبقا للمبادىء التى سبق تقريرها ، وهى تتلخص فى : هل يجوز للغير أن يحملوا الفرد من طريق المشورة والتحريض على اتيان أمر ، هـو حر فى مباشرته ، ولكنه سىء العاقبة ، وليس من سبب يمنع المجتمع من تأديبه عليه سوى مجرد الرقابة لحرمة الحرية • اذا كان الضرر الناشىء عنه قاصرا على فاعله دون سواه ؟

هنا مسألة عويصة يصعب فيها الاهتداء الى وجه الصواب فأول ما يتبادر الى الذهن ، أن تصرف الشـــخص الذى يحاول حمل غيره على اتيان عمل ما ، لا يمكن أن يعد من التصرفات الاجتماعية ، ومن ثم كان من الجائز اعتباره خاضعا لمراقبـــة المجتمع كسائر التصرفات التى تؤثر فى شئون الغير، ولكن يجب أن نفهم أن التصرف الذى نحن بصدده ، تنطبق عليه كل الأسباب التى توجب مبدأ الحرية ، وان كان هو لا يدخل فى تعريفها • لأنه اذا كان ينبغى اطلاق الحرية للناس يفعلون ما يشاءون فيما لا يمس قوانينهم ويتحملون وحدهم عواقب تصرفهم ، وجب أيضا أن نطلق لهم مثل هذه الحرية فى التباحث وتبادل الآراء فيما يليق بهم أن يفعلوه ، ذلك أن كل ما يسمح بفعله ، يجب

أن يسمح بالنصح فيه . وانما تتعقد المسألة حين يستفيد المحرض منفعة شخصية من وراء تحريضه ، وحينما يتخذ لنفسه حرفة للارتزاق أو لابتزاز الأموال من ترويج مايعتبره المجتمع والحكومة شرا كبيرا .

فهنا يختلط بالمسألة عنصر جديد يسبب تعقيدها ، هو وجود طائفة ذات مصلحة منافية لما يعتبر مصلحة المجموع ، فهل يكون التدخل فى هذه الحال واجبا أم غير واجب ؟

هل يجوز الترخيص مثلا بفتح بؤرة للقمار ، أم ينبغى تحريم ذلك ؟

وهذه مسألة يصعب تحديدها ، ولابد من الموازنة بين كلا المبدأين

فقد يقول أنصار الترخيص : ان مجرد الاشتغال بأمر كحرفة للارتزاق من مباشرته ، لا يمكن أن يجعل المباح محظورا ، وان الأمر اما أن يباح فى جميع الأحوال بلا تناقض واما أن يحظر فى جميع الأحوال بلا تناقض ، وأنه اذا كانت المبادىء التى دافعنا عنها فى هذا الكتاب صحيحة ، فليس للمجتمع باعتباره مجتمعا، أى حق فى تحريم أمر لا يمس غير الفرد ، وانه لايصح للمجتمع أن يتجاوز حد النصح والارشاد . وانه ينبغى اطلاق الحرية فى اثارة الشوق كما تطلق الحرية فى الحث على الزهد .

ونرد على ذلك بما يأتى :

انــه مع التسـليم بأنه ليس للجمهور حـق الحكم بالخطـأ أو الصـواب على أى لـون من ألوان التصرف الشخصى بقصد الزجر أو التأييد ، فلا نزاع فى أنهم اذا أنكـروا تصرفا من هذا القبيل كان لهم كل الحق ، اعتبـار صلاحه أو فساده مسألة خلافية ، واذا كان الأمر كذلك فلا جناح عليـهم اذا هم حاولوا أن يبعدوا عن هذه المسـائل الخلافيـة تأثير التحريضات المغرضـة ، الصادرة عن محرضـين يؤثرون مصلحة شخصية مباشرة على ترجيح الرأى الذى تراه الحكومة فى جانب الباطل ، ويجاهرون بترويج هذا الرأى لأجل مآربهم الشخصية .

والواقع أننا لا نفرط فى جانب الحق ، اذا نحن دبرنا الأمور بحيث ندع الناس أحرارا يختارون ما يشاءون مـن التصرفات ان خطأ وان صوابا ، ولكن بشرط ألا يستهدفوا لألاعيب الذين يعمدون لحاجة فى نفوسهم ، الى تحريك شهواتهم . فمثـلا اذا جاز اطلاق الحرية للافراد فى لعب القمار فى بيوتهم ، أو فى أماكن خاصة بهم ، فغير جائز مطلقا الترخيص بفتح بؤر عامة للقمار . ونحن لا ننكر أن المنع فى هذه الحالة لا يكون نافذا قط ، وانه مهما خولت الشرطة من السلطة الاستبدادية فلن تختفى بؤر القمار من الوجود ، بل ستظل قائمة تحت ستار آخر أوأكثر،

ولكن قد يفيد المنع من حيث اجبار أصحابها على مزاولة حرفهم فى الخفاء بحيث لا يعلم أحد من أمرها شيئا خلاف الذين يسعون اليها ٦٠

ولاشك فى قوة هذه الحجج ، ولكن لا يمكن البت فيما اذا كانت كافية لتبرير ذلك التناقض الغريب الذى يقضى بمعاقبة الشريك حينما يطلق سراح الفاعل الأصلى ، فيحكم بالغرامة على صاحب بؤرة القمار بينما يعفى المقامر نفسه من كل عقاب ٠
وقياسا على ذلك فانه لا يجوز التدخل فى حرية البيع والشراء ٠

وهناك مسألة أخرى تتلخص فيما اذا كان يجوز للحكومة وهى تطلق حرية الأفراد فى التصرف الشخصى ، أن تعمد من جهة أخرى الى بث العراقيل فى سبيل ماتراه من هذه التصرفات ضارا بمصالح الأفراد ، كأن تتخذ من التدابير مايجعل وسائل السكر أكثر مشقة ، بفرض الضرائب الباهظة ، أو بتحديد عدد الحانات ؟٠

قد يقال : ان فرض الضرائب على المسكرات لا لغرض سوى وضع الصعاب أمام الحصول عليها ، هو تدبير يختلف عن تحريمها بتاتا الا فى الكمية دون الماهية ، لأن كل زيادة فى الثمن هى بالنسبة لمن لا يستطيعون دفعها تعتبر تحريما قاطعا ، وهى

بالنسبة لمن يستطيعون ، تعتبر عقابا موقعا عليهم نظير ارضائهم شهوة من شهوات نفوسهم •

ونحن نعلم أن الفرد متى وفى بما عليه للمجتمع وللافراد من الفروض الأدبية ، والواجبات الاجتماعية ، وجب اذن أن يكون حر التصرف فى اختيار مايشاء من ألوان الملاهى ووجوه الانفاق ، وقد يتراءى لأول وهلة أن هذه الاعتبارات كافيـــة لاسقاط حجة القائلين بفرض الضرائب على المسكرات دون غيرها من السلع • ولكن لا يغيب عن الذهن ، أن فرض الضرائب لجباية الأموال أمر ضرورى ، وأنه لا مناص فى أكثـــر البلـــدان من جباية جانب عظيم من الأموال بطرق غير مباشرة ، وأنه لا يسع الحكومة والحال كذلك الا أن تفرض على استهلاك بعض السلع ضرائب معينة قد تكون لطائفة من الناس بمثابة التحريم القاطع •

فيتعين على الحكومة اذن ، أن تنظر عند فرض الضرائـــب أى بعض أنواع السلع يجمل بالمستهلكين الاستغناء عنهـــا ، وأن تختار منها لهذا الغرض ما ترى أن فى الافراط فى استعماله ضررا محققا ، ولذا كان فرض الضرائب على المسكرات لجباية أكثر ما يمكن أن يدره هذا الوجه ، تصرفا جائزا ، بل مستحسنا •

أما مسألة تحديد عدد الحانات ، وجعل الاتجار بالمسكرات نوعا من الاحتكار ، فيختلف الجواب عنها باختلاف الغـــاية

المنشودة من التقييد ، لا نزاع فى أن أماكن الملاهى على تنوعها تستلزم نوعا من المراقبة ، وهذا يصدق على الحانات بوجه خاص ، لأن هذه الأماكن تكون فى العادة مهدا للجرائم ، ولذا كان من المستحسن عدم السماح ببيع المسكرات الا للمعروفين أو المشهود لهم بحسن السمعة ، وأن تحدد لهم مواعيد الفتح والاغلاق بما يقتضيه واجب المراقبة ، وأن تسحب الرخص منهم اذا تكرر الاخلال بالامن فى محلاتهم بسبب تهاونهم أو عجزهم أو اذا أصبحت محلاتهم أوكارا لتدبير الجنايات • أما غير ذلك من أنواع التقييد فهو غير مشروع فى جملته •

فمثلا تحديد عدد الحانات لا لغرض سوى صعوبة الوصول اليها ، وتقليل عوامل الاغراء ، أمر لا يقتصر ضرره على تعويض جميع الأفراد على محظور كانوا فى غنى عنه ، اذ لا بد من وجود طائفة تسىء استعمال ما يتأتى لها من سهولة الوصول الى الحانات ، بل هو فوق ذلك أمر لا يليق الا بمجتمع تعامل فيه طبقات العمال صراحة معاملة الوحوش أو الأطفال ، فهم يسأمون من أنواع التقييد ما قد يؤهلهم للتمتع فى المستقبل بمزايا الحرية •

ولا داعى للقول بأن هذا ليس بالمبدأ الذى يعامل العامل على مقتضاه صراحة فى أى بلد حر ، ولايمكن لأى فرد يقدر قيمة الحرية أن يجرؤ على الانتصار لهذا المبدأ ، اللهم الا اذا

استنفدنا كل مجهود فى سبيل اعدادهم للحريـــة ، وحكمهم باعتبارهم أحرارا ، حتى يثبت بالدليــل القاطــع أن أمرهــم لن يستقيم الا بالتقييد •

ولقد سبق أن أشرنا الى أن اطلاق الحرية للفرد فى الشئون الشخصية ، يستدعى اطلاق ما يقابل هذه الحرية لأى عدد من الأفراد فى تدبير شئونهم المشتركة فيما بينهم ، والخاصة بهم دون سواهم ، وبالتراضى والاتفاق ، ولكن بما أن هذه الارادة قد تتغير ، فالغالب ، أن يصمد المتفقون ــ حتى فى الأمور التى لا تهم غير أنفسهم ــ الى تقييد ارادتهم بتعهدات ، ومتى فعلوا ذلك كان من الأصلح ــ بوجه عام ــ الوفاء بتلك العهود •

على أن هذه القاعدة العامة ليست مطلقة ، بل لها بعض الشواذ فى جميع القوانين ، فمن ذلك أن الأفراد ليسوا ملزمين بتنفيــذ التعهدات التى تمس حقوق غير المتعاقدين ، بل هم غير ملزمين أحيانا بتنفيذ العهود التى قد يأخذونها على أنفسهم ، اذا كانت تلحق بهم ضررا • وقد نصت تشريعــات البــلاد المتمدينة عامة ، على أن تعهد الفرد بأن يبيع نفسه ، أو بأن لا يغارض فى بيع نفسه ، هو تعهد باطل غير قابل للتنفيذ سواء فى الشرع أو العرف •

أما الحكمة فى هذا البطلان الذى يقيد حرية الفرد فى التصرف بنصيبه من الحياة فانها ظاهرة فى هذه الحالة القصوى • فان

السبب الذى يوجب عدم التعرض للفرد فى تصرفاته الاختيارية ، الا لحماية مصالح غيره من الأفراد ، هو مراعاة حريته •

والأصل فى ذلك ، هو أن اتجاهه بمحض اختياره الى تصرف ما ، على أن ما اختاره مستحسن أو على الأقل محتمل فى نظره، وقد اتضح بالدليل والتجربة ، أن خير الوسائل ضمانا لمصلحته تركه وشأنه يلتمس هذه المصلحة حيثما يريد وكيفما يشاء • ولكن من الواضح أن الفرد عندما يبيع نفسه ، انما يتخلى عن حريته ، وينزل عن حقه فى استعمالها متى تم البيع • فكأنه بهذا العمل يهدم الغرض الذى يعتبر المسوغ الوحيد للترخيص له فى التصرف بحياته •

واذا كان العمل يهدم مسوغه ، فلا جرم أن يحكم ببطلانه، وليس من المعقول أن يقضى مبدأ الحرية ، بأن يكون المرء حرا فى أن لا يكون حرا ، وليس من الحرية فى شىء ترك الناس يخرجون عن طريقهم ويمحون شخصيتهم •

وهذه الأسباب الواضحة فى هذه المسألة المعينة ليست مقصورة عليها ، بل يتسع نطاقها الى أبعد مدى ، الا أن حكمها لا ينفذ على اطلاقه بل هو محدود من كل ناحية بضرورات الحياة ومستلزماتها التى تضطر الفرد الى الخضوع لألوان التقييد المختلفة ، وان كانت لا تكلفه التخلى عن حريته دفعة واحدة •

ويستدعى المبدأ الذى يقضى باطلاق حرية التصرف للافراد

فيما لايخص غير أنفسهم ، أن يمنح المرتبطون بعهود متبادلة فى شئون لا تمس غيرهم ، حرية التحلل من تلك العهود ، والواقع أننا اذا استثنينا من العهود ما يتعلق منها بالمال أو بمقوماته ، فاننا لا نجد بعد ذلك مايصح أن يمنع فيه اختيار النكوص .

وقد تعرض البارون فون همبولدت لهذه المسألة فى رسالته التى اقتبسنا منها العبارة الآنفة الذكر ، فصرح عن اعتقاده أن جميع التعهدات الخاصة بالنفس ، لا يجوز اطلاقا أن تكون لازمة شرعا الا لأجل محدود ، وان أهم هذه التعهدات شأنا ، وهو الزواج ، يجب أن يفسخ بمجرد اعلان أحد المتعاقدين رغبته فى ذلك ، لأن لهذا العقد شأنا خاصا ، وهو أن الأغراض المقصودة منه لا تدرك ما لم يكن محل رضا المتعاقدين .

والحقيقة أن الفرد اذا سلك مسلكا كان من شأنه حمل انسان سواه على أن ينتظر منه استمراره فى اتباع منهج معين ، وعلى أن يبنى فوق هذا الانتظار بعض آماله وتقديراته ، فمن الواضح أنه بهذا المسلك يأخذ على عاتقه تجاه هذا الانسان واجبات أدبية جديدة ، قد يجوز تخطيها عند الاعتبار ، ولكن لا يجوز انكارها ، أضف الى ذلك أنه اذا كانت العلاقة التى بين فريقين متعاقدين تفضى الى عواقب تمس بالغير ، كأن تؤثر بوجه ما فى موقف غير المتعاقدين ، أو كأن تخرج الى الوجود أشخاصا آخرين ، كما هى الحال فى عقد الزواج ، فمن الواضح

أن المتعاقدين يصبحون ملزمين نحو هؤلاء الآخرين بواجبات فرعية لا بد أن يتأثر أداؤها أو على الأقل طريقة أدائها ببقاء العلاقة التى بين المتعاقدين أو بقطعها • ولست أسلم بأن نشوء هذه الواجبات الفرعية يحتم تنفيذ العقد الأصلى ، مهما كان فى ذلك من القضاء على سعادة الطرف المتضرر ، ولكنى اقول : ان هذه الواجبات ركن جوهرى فى أركان المسألة ، واذا كان وجودها لا يؤثر على حرية المتعاقدين فى فسخ العقد من الوجهةالقانونية ـ كما يرى فون همنولدت وكما أرى أنا أيضا ـ فانه يؤثر حتما فى هذه الحرية من الوجهة الأدبية •

ويقضى الواجب على المرء أن ينعم النظر فى كافة هذه الاعتبارات قبل الاقدام على اتخاذ خطوة قد تؤثر مثل هذا التأثير فى مصالح الغير ، فاذا لم يمنح هنا المصالح ما تقتضيه من الاعتبار ، كان مسئولا من الوجهة الأدبية عما يصيبها من الضرر •

ولا أهدف من ايراد هذه الملاحظات الا الى زيادة الايضاح لمبدأ الحرية من وجهته العامة ، ولا أقصد بها لفت الجمهور الى أمور بعيدة عن ذهنه عند بحث مسألة الطلاق ، فانى أراه على عكس ذلك ، اذا تناول البحث فى هذه المسألة جعل مصالح الأولاد كل شىء ، ومصالح الزوجين لاشىء •

قلنا : ان عدم الاعتراف بمبدأ ثابت فى باب الحرية كان من

نتيجته أنها كثيرا ما تمنح حيث يجب أن تمنع ، والعكس بالعكس فمن الأمور التى يصر الناس على أن تكون محل الحرية الكاملة (وهو ما لا أتفق معهم فيه) ، أن مبدأ الحرية يقضى أن يكون الفرد حر التصرف فى شئونه الخاصة ولكنه لا يجيز البتة أن يكون كذلك فى شئون غيره ، بحجة أن شئون هذا الغير هى نفس شئونه الخاصة • واذا كان يتحتم على الحكومة أن تحترم حرية الفرد فى شئونه الشخصية ، فمن واجبها أن تراقب بعين يقظى كيف يستعمل ما تخوله من النفوذ على غيره ، ولكن من العجيب أن هذا الواجب المفروض يكاد يكون مهملا فى مسألة العلاقات العائلية التى ترجح ــ لخطورة شأنها وتأثيرها المباشر فى سعادة الانسانية ــ بغيرها من المسائل قاطبة • ولا حاجة بنا هنا الى الاسهاب فى انتقاد سلطان الازواج على الزوجات الذى يكاد يصل الى حد الاستبداد ، أولا : لأن استئصال هذا الشر ، لا يقتضى الا مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق ، وثانيا لأن الذين يدافعون عن هذا اللون من الظلم لا يفعلون ذلك بحجة الحرية ، بل يصرحون علانية بأن حجتهم فى هذا النضال ليس الا القوة وحدها •

أما الأمر الذى يتشبث فيه الناس بالحرية من غير حق تشبثا يحول دون قيام الحكومة بمهامها ، وكذا معاملة الآباء للأبناء • والواقع أن من ينظر الى موقف الجمهور من هذه الناحية ، يكاد يخيل اليه أن أولاد المرء هم فى الحقيقة قطعة من

روحه ، وجزء من جسمه . والناس ينفرون من تدخل القانون ، ولو على أيسر وجه — ، فى مالهم من سلطان تام على أولادهم، بل هم يكرهون هذا التدخل أكثر من كراهيتهم لأى تدخل فى حريتهم الشخصية . ومثال ذلك مسألة التربية ، اذ أنه من البديهى أن واجب الحكومة يقضى عليها بأن تتطلب مقدارا معينا من التعليم لكل فرد من رعيتها ، وأن تجعل هذا التعليم فرضا لازما لا مفر منه ، ومع ذلك فلا يوجد من يجرؤ على التصريح بهذه الحقيقة ! أعلم أنه ليس هناك من يعارض فى أن من أقدس الواجبات على الوالدين اللذين تسببا فى اخراج مولود الى هذا العالم ، أن يكفلا له من التربية ما يؤهله لاداء نصيبه فى الحياة كما يجب تلقاء غيره وتلقاء نفسه ، ولكن لا نكاد نجد بين أهل هذه البلاد — مع اجماعهم على الاعتراف بأن هذا من واجبات الوالد — من يرى ارغامه على القيام به . فبدلا من الزام الآباء ببذل أى تضحية لتعليم أبنائهم ، نراهم ، حتى بعد أن تقدم اليهم وسائل التربية المجانية ، لهم مطلق الحياة فى قبولها أو رفضها . ولا يزال الجمهور هنا غافلا عن أن التسبب فى ولادة طفل ، مع العجز عن تدبير الغذاء لجسمه ، والتربية لعقله ، جريمة أدبية يقع شرها على رأس المجتمع ، كما يقع على رأس المولود التعس ، فاذا قصر الوالد فى القيام بهذا الواجب ، تحتم على الحكومة أن تقوم هى به على نفقة الوالد جهد الطاقة .

ولو أن الناس سلموا بضرورة تعميم التعليم اجباريا لما قام هذا النزاع حول أى المواضيع التى ينبغى على الحكومة أن تتولى تعليمها ، والاساليب التى يحسن بها ان تتبعها ، ذلك النزاع الذى حول تلك المسألة الى ميدان تتصارع فيه الاحزاب المختلفة ، مضيعين فى التشاحن على مشكلة التعليم من الوقت والمجهود ما كان ينبغى ان ينفق فى نشره • واعتقد أنه اذا عمدت الحكومة الى توخى مقدار معين من التربية الصالحة لكل طفل ، فسوف يكفيها ذلك مؤنة تدبير هذه التربية ، وخليق بها أن تطلق الحرية للآباء يعلمون أولادهم كما يشاءون ، مكتفية بدفع المصروفات المدرسية عن الفقراء من الاطفال ، ودفع نفقات التعليم بأكملها لمن لا عائل لهم •

ويلاحظ أن الاعتراض على مبدأ التعليم الحكومى لا ينطبق على تعميم التعليم بأوامر الحكومة ، بل على توليها لشئونه ، وشتان ما بين الأمرين • وانى لمن أشد الناس معارضة لوضع مقاليد التعليم كلها أو معظمها فى يد الحكومة ، فان كل ما قيل عن مميزات استقلال الشخصية ووجوب اختلاف الآراء وتنوع مناهج السلوك يستوجب اختلاف المذاهب فى التعليم ، ويجعل لها الأهمية الخطيرة •

والواقع أن التعليم الأميرى العام ليس سوى وسيلة لصب الأفراد كلهم فى قالب واحد ، ولما كان القالب الذى يفرغون فيه

هو الذى يوافق هوى السلطان المسيطر على دوائر الحكومة ، سواء كان ملكا أو جماعة دينية ، او ارستقراطية ، فعلى قدر قوة كلمة هذا السلطان ، يكون احكام ما يضعه بواسطة التعليم من قيود الاستبداد حول الاذهان الذى يؤدى به تدريجيا حول الابدان • فالتعليم الأميرى الذى تتولاه الحكومة ، لا يجب أن يكون له وجود ، واذا لم يكن منه بد ، فليكن وجوده كتجربة أو باعث يستحث غيره من ألوان التعليم على الاحتفاظ بدرجة معينة من الكفاءة • وهذا طبعا مالم يكن المجتمع من التأخر بحيث لا توجد لديه القدرة أو الرغبة فى انشاء المدارس النافعة اذا لم تتول الحكومة هذه المهمة • ففى هذه الحالة يجوز ــ اختيار الاهون الشرين ــ أن تدبر الحكومة شئون المدارس والجامعات، كما يحق لها القيام باعمال الشركات المساهمة اذا كان البلد خاليا ممن يصلحون للقيام بادارة الشركات الكبيرة • أما اذا كان فى البلد عدد كاف ممن يحسنون القيام بمهمة التربية فى الوقت الذى تتولاه الحكومة ، فهؤلاء أنفسهم كفيلون بالنهوض على خير ما يرام بتلك المهمة وزمامها فى يد المعاهد الحرة ، متى ضمنت لهم مكافأة اتعابهم بقانون يجعل التعليم اجباريا ، وآخر يوجب على الحكومة مساعدة العاجزين عن دفع النفقات المدرسية •

اما الوسيلة لتنفيذ قانون التعليم ، فهى عقد الامتحانات العامة لجميع الاطفال منذ سن مبكرة • فمتى بلغ الطفل سنا

معينة وجب امتحانه لمعرفة قدرته على القراءة والكتابة ، فاذا اتضح عجزه ، ولم يقدم والده عذرا مقبولا ، فعندئذ تفرض غرامة على الوالد ويرسل الطفل الى المدرسة على نفقته . ثم يتوالى امتحان الطفل عاما بعد عام ، على أن يوسع نطاق مواد الامتحان بالتدريج حتى يصبح تحصيل مقدار معين من المعلومات العامة ثم حفظها من النسيان وهو الأهم ، واجبا مفروضا . اما فيما يتجاوز هذا المقدار ، فالواجب ان تعقد امتحانات اختيارية فى كل عام ، على أن تعطى للناجحين شهادة تدل على مبلغ تحصيلهم . وحتى لا تتخذ الحكومة هذه التدابير وسيلة للتأثير فى الآراء على وجه غير جائز وينبغى أن تكون المعلومات الواجب تحصيلها للنجاح فى الامتحانات العالية قاصرة على الحقائق الثابتة دون سواها ، فلا يصح أن يكون الاختبار فى مواضيع الدين والسياسة وغيرها من المسائل الخلافية ، على أساس خطأ الآراء أو صوابها ، بل على الأسباب القائمة عليها وأسماء معتنقيها من أئمة ومذاهب . بهذه الطريقة ينهض أفراد الجيل الناشيء دون أن يسوء موقفهم ازاء المسائل الخلافية بأكملها عما هو عليه الآن ، فيبقى كل منهم على مذهبه ، وتقتصر مهمة الحكومة على تثقيفهم فقط . وليس هناك ما يحول دون تعليم الديانة مع سائر العلوم اذا شاء الآباء ذلك .

واذا كان لا يجوز للحكومة أن تسعى للتأثير فى آراء الافراد

فى المسائل الخلافية ، فلاشك أن من حقها التقدم اليهم كى تتحقق من أنهم قد أحرزوا من العلم ما يجعل آراءهم فى أى موضوع جديرة بالاعتبار • فلا بأس مطلقا من امتحان الملحد فى مبادىء المسيحية وبراهينها على شرط الا يكلف بالاعتراف بصحتها • ولكن لا يغيب عن البال ان جميع الامتحانات التى تعقد فى العلوم العليا ينبغى أن تكون اختيارية • اذ يلاحظ فى هذا الصدد ، اننا نضع فى يد الحكومة سلاحا شديد الخطر ، اذا نحن أعطينا لها الحق فى منع أى فرد منمزاولة احدى المهن ولو مهنة التعليم ، بناء على ما قد تزعمه من نقص مؤهلاته العلمية • وانا أتفق فى هذا مع رأى فون همبورلدت الذى يقول بانه اذا كان الواجب يقضى بمنح الشهادات الدراسية وغيرها من الاجازات العلمية والفنية لكل من يتقدم الى الامتحان ويجتازه ، فليس من الجائز مع ذلك أن تعطى الشهادة لحاملها ميزة على مسابقيه غير ما يكون لها من القيمة فى نظر الرأى العام •

وليس موضوع التعليم هو الوحيد الذى يقوم فيه سوء الادراك لمعنى الحرية عقبة فى سبيل الاعتراف بالواجبات الادبية التى تلزم الآباء دائما ، وفى سبيل اخضاعهم لما يحتاجون اليه احيانا من الواجبات القانونية •

والواقع أن مجرد التسبب فى ايجاد مخلوق آدمى هومن اخطر تصرفات الانسان مسئولية ، فالاقدام على تحمل هذه المسئولية ،

والتسبب فى حياة قد تكون شقاء كما قد تكون هناء ، دون التأكد من أن المخلوق الذى منح هذه الحياة ، سيلقى على الاقل الفرص العادية للتمتع بمعيشة طيبة ــ هو بلا ريب جريمة فى حق المولود، فاذا كانت البلاد مكتظة بالسكان أو مهددة بذلك ، كان التناسل ــ الا بقدر زهيد ــ وما يترتب عليه من اشتداد التزاحم وتناقص غلة المجهود ، اعتداء خطيرا على كل من يعتمدون فى معاشهم على غلة مجهودهم .

ولذا كانت القوانين التى قضت بتحريم الزواج فى كثير من البلاد الاوربية ، الا على من يثبت مقدرة الانفاق على أهله ، داخلة فى الدائرة المشروعة لسلطة الحكومة . وسواء كانت هذه القوانين ملائمة أو غير ملائمة ، فلا شك أنه لا يمكن نقدها بأنها اعتداء على الحرية لأن الغرض منها تحريم ما من شأنه الاضرار بمصالح الغير ، فيجب أن يكون موضع اللوم حتى لو لم يكن من الملائم التوسل الى تحريمه بالعقوبات القانونية ، ولكن خطأ الناس فى فهم الحرية قد انقضى بهم الى موقف غريب من التناقض، فبينما نراهم يستسلمون للاعتداء الحقيقى على حرية الفرد فى شئونه الشخصية ، نجدهم ينفرون من أى محاولة ترمى الى تقييد ميوله اذا كان استرساله فيها مؤديا لتعاسة الذرية ، وما يتبع ذلك من ألوان الشقاء لمن يتأثرون بذلك التصرف بوجه ما . وقد يخيل الينا ، كلما قارنا بين احترام الناس للحرية على هذا

الوجه المدهش ، واستخفافهم العظيم بها ، أن للانسان حقا واجبا يبيح له الاضرار بغيره ، على حين ليس له أى حق فى أن يمتع نفسه من طريق يؤلم سواه •

وهناك مسائل اخرى تتعلق بحدود السلطة الاميرية والتدخل الحكومى ، وحب المسائل التى يعترض فيها على التدخل ، ولكن لأسباب غير قائمة على مبدأ الحرية ، لان المقصود من التدخل ليس تقييد تصرفات الفرد بل مساعدته •

والاعتراض على التدخل الحكومى حيث لا يتضمن اعتداء على الحرية يكون من ثلاثة أوجه : الاول : حينما يكون حظ العمل المراد توليه من الاتقان على يد الأفراد أكثر منه على يد الحكومة • فمن المعروف أنه لا يحسن تدبير العمل وكيفية القيام به كالذين لهم مصلحة شخصية فيه • وهذا المبدأ يقضى على كل تدخل للسلطة التشريعية او التنفيذية فى الأعمال الصناعية العادية وهو ما كان شائعا من قبل ، وقد نال هذا البحث العناية التامة فى مؤلفات الاقتصاد السياسى •

أما الثانى فأشد اتصالا بموضوعنا ، وذلك أن هناك مجموعة كبيرة من الاعمال قد لا يحسنها الافراد كما يحسنها موظفو الحكومة ، ولكن يكون من الأصوب رغم ذلك أن يتولاها الافراد دون الحكومة ، حتى يتخذوا منها وسيلة لتقوية مواهبهم العملية ، والاحاطة بما يترك لتصرفهم من تلك الامور • هذا

المبدأ هو المسوغ الوحيد للمحاكمة بواسطة المحلفين (فى غير القضايا السياسية) وللمعاهد الحرة من بلدية ومحلية ، ولادارة المشروعات الصناعية والخيرية بواسطة الجمعيات • فالامر فى هذه المسائل لا يقوم على مبدأ الحرية ، ولكنه يدور على محور التربية ، ولا يتسع المجال هنا لبيان أثر هذه المسائل فى تربية الأمة بترشيح الأفراد ترشيحا فعليا للاضطلاع بالواجبات العامة، وتمرينهم عمليا على العناية بالمصالح المشتركة ، واخراجهم من دائرة الأنانية الذاتية الضيقة ، وتدريبهم على الاهتداء فى تصرفاتهم بباعث المصلحة العامة ، والاتجاه الى الاغراض التى من شأنها توثيق روابط الألفة والتعاون • وغنى عن البيان انه بدون هذه العادات والمواهب لن يمكن اقامة اى نظام دستورى ثابت الدعائم ، كما أثبتت التجارب فى كل بلد اقيمت به تلك الانظمة على أساس غير متين من الحريات المحلية ، فسرعان ما تنهار دعائمها • ويجب أن يلاحظ كذلك ان ادارة الشئون المحلية بواسطة سكان المناطق المعينة ، وادارة المشروعات الصناعية الكبرى باتحاد المتطوعين لتدبير مواردها المالية ، مؤيد بكل ما سبق ذكره عن فوائد استقلال النمو الفردى • لأن الحكومة تلجأ الى اتباع طريقة واحدة فى جميع اعمالها ، خلافا للحال بين الافراد والجمعيات الاختيارية حيث تكثر التجارب وما تقدمه من الخبرات • ويجدر بالحكومة فى هذا الصدد ، ان تجعل من

نفسها مستودعا مركزيا لجمع ما تسفر عنه التجارب من النتائج فى جميع الأنحاء ، وتذيعها على الناس فى كل مكان ، وبذلك تصبح وظيفتها اتاحة الفرصة لكل مجرب من الانتفاع بتجارب غيره ، وليس اقتصار حرية التجربة على نفسها وحرمان بقية الناس منها •

أما الثالث : فهو الضرر العظيم الذى يترتب على توسيع سلطتها دون مبرر ، لأن كل وظيفة تتولاها الحكومة علاوة على ما فى يدها ، انما توسع من نطاق سلطانها على المخاوف والآمال حتى يتحول الفريق النشيط من أبناء الأمة الى مجرد أذناب للقابضين على دفة الحكم أو أتباع للحزب الذى يبغى الوصول الى الحكم • ونحن اذا فرضنا ان جميع الطرق والسكك الحديدية والمصارف وشركات التأمين والجامعات والمعاهد الخيرية ، أصبحت كلها من المصالح الخاضعة للسلطة التنفيذية ، واذا فرضنا ايضا ان المجالس البلدية وكل ما ينضم اليها ، صارت بأكملها من الفروع التابعة للحكومة المركزية ، وعلى ذلك فلن تكتفى حرية الصحافة مهما تحررت من القيود ، وكذا الانظمة الدستورية مهما احتوت من الضمانات ، بأن تجعل هذه البلاد أو غيرها من البلدان دولة حرة ، اللهم الا بالاسم دون الواقع •

وخليق بهذا الشر أن يتفاقم ، كما كان قيام الأداة الحكومية على أحدث الأساليب العلمية ، وكما أحكمت الوسائل لتدبير

ما يلزم لادارتهـا من الايدى الماهرة • وقـد اقترح بعضهم حديثا ألا يقبل فى وظائف الحكومة سوى الناجحين فى امتحان مسابقة ، حتى تنحصر الوظائف الحكومية فى صفوة ابناء الأمة فى العلـم والعقل • وقد قامت ضجة كبيرة حول هذا الاقتراح دافع عنها البعض وعارض البعض الآخر ، وكان أشد ما تمسك به المعارضون احتجاجهم بان اقبال صفوة على الوظائف الحكومية أمر مستحيل لأن هذه الوظائف لا تهيىء لاصحابها من فرص الكسب مـا يهيئه الاشتغال بالمهن الحرة او التوظف فى الشركات •

ومن الغريب أن نسمع هذا الاحتجاج من أفواه المعارضين ، فهم يحتجون على الاقتراح بأمر يعتبر وقاية لخطره ، اذ الواقع انه لو كان من المستطاع ان تنخرط صفوة الأمة باجمعها فى سلـك الوظائف الحكومية ، لأصبح كل اقتراح يهدف الى هذه الغاية باعثا للقلق • ولو فرضنا أن الحكومة أخذت على عاتقها كل ما يخص المجتمع من الشئون التى تحتاج الى تنظيم التعاون او الى رأى بعيد ، وان جميع وظائف الحكومة أسندت بلا استثناء الى نخبة الاكفاء ، لأضحى كل ما فى الأمة من ذكاء وعلم وخبرة ، محصورا فى هيئة متشعبة الاطراف من الموظفين ، تلجأ اليها بقية الامة فى جميع شئونها ، فيستمد منها العامة التوجيه والارشاد ويستعين بها الخاصة على قضاء المآرب ويصبح أمل الأفراد عندئذ هو الانضمام لصفوف تلك الهيئة •

فاذا صار الأمر كذلك ، فلن يقتصر الشر على اقصاء جمهور الأمة عن مجال التدريب ، وحرمانه بذلك من كل وسيلة تؤهله لانتقاد تصرفات الهيئة البيروقراطية أو كبح جماحها ، بل سيصير من المتعذر ايضا تنفيذ أى اصلاح يتنافى مع مصالح هذه الهيئة، اذا فرضنا وقوع ما يتفق فى كثير من الأحيان ، وهو أن يقوم على رأسها بحكم تقلبات النظام الدستورى حكام يميلون بفطرتهم الى الاصلاح . وهذا نفس ما تعانيه الامبراطورية الروسية كما تشهد الاخبار الواردة من هناك ، فالقيصر عاجز الحيلة ازاء الهيئة البيروقراطية . انه يستطيع نفى من شاء منهم الى مجاهل سيبريا ، ولكنه لا يستطيع الحكم بدونهم أو بالرغم منهم ، حيث يمكنهم تعطيل كل أمر من أوامره بمجرد الامتناع عن تنفيذه . ولن يختلف الأمر فى جوهره عن ذلك حتى فى البلاد التى هى أرقى حضارة ، فان الجمهور هناك يعتبر الحكومة مسئولة عن كل ما ينزل به من المصائب لأنه قد تعود أن ينتظر منها القيام بكل ما يعنيه ، أو على الاقل أن لا يقوم هو بأمر الا بعد استشارتها فى تأديته . فاذا نزلت به المصيبة وتجاوزت حد صبره ، فانه يثور فى وجه الحكومة ، وعندئذ يظهر من بين صفوف الأمة أحد الأفراد ويستولى بحق أو بغير حق على كرسى الزعامة ، ويشرع فى تدبير الأمور ولكن على يد الهيئة البيروقراطية ، وكذلك لا

تلبث أن تعود الى سيرتها الاولى لأن البيروقراطية لم تتغير ، ولأنه ليس بين الامة من يقوم مقامها .

ويختلف ذلك فى البلاد التى تعود أهلها تدبير شئونهم بأنفسهم . ففى فرنسا الخدمة العسكرية من حيث هى اجبارية ، وحيث يصل الكثيرون وهم فى الجيش الى رتبة ضابط صف على الأقل ، وما تكاد تحدث فتنة حتى يظهر على الفور أشخاص كثيرون يصلحون لتقلد الزعامة ، ويستنبطون على البديهة خطة صالحة للعمل . وما يفعله الفرنسيون فى الشئون الحربية ، أخذه الامريكيون وطبقوه فى كل فرع من فروع الحياة المدنية ، حتى انهم لو أصبحوا بلا حكومة لاستطاعت كل جماعة منهم أن تشكل حكومة على الفور تسير بها الأمور العامة . وهكذا يجب أن يكون كل شعب حر .

وما من شعب توافرت فيه هذه الخصال الا كانت الحرية مكفولة له واستقلاله مضمونا . لانه يرفض الاقرار بالسيادة لفرد او لحزب مهما كانت قدرة هذا الفرد او الحزب على تولى شئون الحكومة وتصريفها ، ولا رجاء للهيئة البيروقراطية فى مثل هذه الأمة ، فى حمل الناس على القيام بما تريده . ولكن اذا كانت الامور لا تجرى الا على يد البيروقراطية ، فسوف يتضرر اتمام أى عمل ينافى رغبتها فعلا .

والواقع ان نظام الحكم فى مثل هذه البلاد ، لا يعدو أن

يكون عبارة عن حشد ما فى الامة من خبرة ومقدرة ، وحصره جميعا فى هيئة منظمة تباشر حكمها فى المجموع ، فكلما كان تنظيم هذه الهيئة متقنا ، كلما زادت مهارتها فى استخلاص نخبـــة الأكفاء من صفوف الأمة ، وفى اعدادهم للاضطلاع بمهمتها ، كان نير الاستعباد أثقل وطأة على الاعناق ، لا ينجو منه أحد حتى أعضاء الهيئة الحاكمة انفسهم ، لان استبداد النظام يحيـــط بالحاكمين كما يحيط بالمحكومين •

هذا ولا يغيب عن الذهن أن حصر مواهب الأمة كلها فى الهيئة الحاكمة يؤدى الى اصابتها عاجلا أو آجلا بأوخم العواقب فى قابليتها للتقدم • وبيان ذلك ان كل طائفة متماسكة البنـــاء ، لا يسعها الا أن تسير على نظام مقيد فى كثير من الوجوه بأحكام ثابتة شأن كل نظام ، ولا بد أن يستهدفوا دائما اما لفتنة الاستكانة وترك الامور تجرى على وتيرة واحدة لا يخالفونها ، واما لفتنة الاندفاع وراء ما قد يخطر لزعمائهم من رأى أهوج متسرع ، ولا سبيل الى كبح هاتين النزعتين المتشابهتين فى الباطن وان اختلفتا فى الظاهر ، كما لا سبيل الى بعث النشاط فى كيان الهيئة ، الا بتعريضها لسهام النقد من جهات أخرى تراقبها بعـــين يقظـــة ولا تقل عنها كفاءة • وما دام الامر كذلك فلا مناص من تدبير وسائل مستقلة عن الحكومة تكون كفيلة بتربية الكفاءة والمقدرة فى تلك الجهات ، مع امدادها بما يلزمها من اسباب الخبرة لاصدار

حكم سليم فى المسائل العملية الكبيرة . فاذا اردنا أن تكون لدينا هيئة دائمة من الموظفين ذوى الكفاءة والمهارة والرغبة فى ادخال التحسينات ، كان من الواجب ألا تحتكر هذه الهيئة جميع الاعمال الكفيلة بتربية المواهب اللازمة لحكم البشر . والحصول على أكثر ما يمكن من فوائد تركيز المقدرة والذكاء دون تحويل الشطر الاعظم من مواهب الأمة الى خدمة الحكومة ، يعتبر أكبر مشكلة فى سياسة الحكومات ، وهى تعتبر الى حد بعيد من مسائل التفاصيل حيث يتحتم النظر الى عوامل مختلفة ، وحيث لا يستطاع وضع قاعدة علمية مطلقة . ولكنى أعتقد ان المبدأ العملى الذى يعتبر مأمون العواقب ، والمعيار الذى يجب ان تختبر به جميع التدابير المراد بها حل المشكلة يتلخص فيما يلى : توسيع السلطة على أوسع نطاق يتفق مع حسن الادارة ، وتركيز المعلومات بدقة ، ثم نشرها من المركز باقصى سرعة .

فمثلا فى ادارة الشئون المحلية تقسم جميع الاعمال التى يستحسن عدم تركها لذوى الشأن أنفسهم ، تقسيما دقيقا، وتوزع على موظفين متعددين ينتخبهم سكان المنطقة المختصة . ثم ينشأ بجانب ذلك فى كل مصلحة من المصالح المحلية مكتب للمراقبة يرجع فى أموره الى الحكومة المركزية ويعد فرعا منها وظيفة جمع مختلف المعلومات والتجارب المستفادة من تسيير الشئون المختص بها فى جميع المناطق المحلية ، ومن كل ما يشابه ذلك فى

البلاد الأجنبية ومن المبادىء العامة للعلوم السياسية • ويعطى هذا المكتب المركزى حق الاطلاع على كل ما يعمل فيما يعنيه من الشئون ، وتكون مهمته الخاصة نشر ما يكتسبه من خبرة ومعرفة فى كل منطقة ، واذاعة ذلك فى سائر المناطق • ولما كان هذا المكتب جديرا بحكم مركزه المشرف ودائرة اطلاعه الواسعة ، أن يترفع عن الأوهام المحلية السخيفة ، فلا جرم أن يكون لنصيحته وزن كبير ، ولكن لا يجوز فيما أرى أن تتجاوز سلطته الفعلية الزام الموظفين المحليين باطاعة القوانين الموضوعة لارشادهم على أن تطلق لهم ، فيما عدا هذا ، حرية التصرف حسب آرائهم مع جعلهم مسئولين أمام منتخبيهم ••

هذا مع العلم بأنه لا يجوز أن يتولى وضع هذه القوانين غير الهيئة التشريعية ، بحيث تقتصر مهمة الادارة المركزية على مراقبة تنفيذها فان لم تنفذ كان لهذه الادارة أن تلجأ بحسب ظروف الأحوال اما الى المحاكم بطلب تنفيذ القانون ، واما الى المنتخبين لعزل الموظف المقصر فى تنفيذ القانون طبقا لروحه •

وتعميم هذا النوع من مكاتب الاستعلامات فى جميع فروع الادارة يعود بالكثير من الفوائد على الحكومة •

والواقع أنه لا ضرر من عمل لا يرمى اطلاقا الى عرقلة نمو الأفراد وتقييد حريتهم ، بل ان غرضه الوحيد هو مساعدتهم فى تنشيط مواهبهم ، واستكمال نموهم ، وانما يحدث الضرر اذا

أهملت الحكومة فى استثارة همم الأفراد والجماعات ، وعمدت الى الاستغناء عن مجهودهم بمجهودها ، فتعرض عن تعليم الأفراد وتلجأ الى تسخيرهم فى العمل مكبلين فى الأغلال أو تنحيتهم والقيام بدلا منهم بما يحتاجون من الأعمال . ذلك أن قيمة الدولة تقوم على قيمة أفرادها ، والدولة التى تهمل مصالح نموهم العقلى فى سبيل زيادة بسيطة فى الاتقان الصادق أو المزعوم ، فى تسيير الأمور ، لن تلبث حتى تتبين أن صغار الرجال لا يفنون شيئا فى كبار الأعمال ، وأن اتقان الآلة وهو ما ضحت فى سبيله بكل شىء ، لن يجديها فى نهاية الأمر شيئا ، لان حرصها على جعل الآلة سلسة الادارة ، قد حملها على اخماد القوة التى تعجز بدونها عن الدوران .

رقم الإيداع: ٢٠١٣/١٢٨١
الترقيم الدولى: 978-977-718-183-9

لا يتناول موضوع هذه الرسالة ما يسمى بحرية الإرادة التي تتعارض - وما يسمى خطأ - بمبدأ الضرورة الفلسفية، ولكنه يتناول الحرية المدنية أو الاجتماعية، ويبحث في طبيعة السلطة التي يجوز للمجتمع شرعًا أن يمارسها في حق الفرد، وحدود هذه السلطة، وهذه مسألة قلما تعرض لها الكتاب أو تناولوها بالدراسة بوجه عام.

الغلاف... د. خالد سرور



www.gocp.gov.eg
www.qatrelnada.com.eg
www.althaqafahalgadidah.com.eg
www.odabaaelaqaleem.com